وليد فكري

الجريمة العثمانية

الوقائع الصادمة لأربعة قرون من الاحتلال



الرواق للنشر والتوزيع

الجريمة العثمانية

الوقائع الصادمة لأربعة قرون من الاحتلال

وليد فكري

الرواق للنشر والتوزيع


جميع الكتب مجانية

إهــداء

إلى روح السلطان الملك الأشرف أبو النصر قايتباي المحمودي، الذي لم يدخر وسعًا في ردع المعتدي العثماني وإلزامه حدوده.

وإلى روح السلطان الشهيد الملك الأشرف أبو النصر طومان باي، الذي حارب المحتل العثماني حتى اللحظة الأخيرة.

وإلى روح المؤرخ الجليل محمد بن أحمد بن إياس الذي سجّل لنا قلمُه شهادتَه على فظائع العثمانيين وهمجيتهم في غزوهم مصر والقاهرة لتبقى لعنة على إجرامهم إلى الأبد.

مقدمة..

عن حُمّى تمجيد العثمانيين

في كتابه «السلالات الإسلامية الحاكمة» (The islamic dynasties)، يذكر مؤلف الكتاب كليفورد إدموند بوزورث مائة وستة وثمانين سلالة حاكمة للدول الإسلامية من خلفاء وأمراء وملوك وسلاطين حكموا دولًا إسلامية متنوعة في القارات الثلاث للعالم القديم، منذ عهد الخليفة الأول «أبي بكر الصدّيق» حتى الآن.

وفي كتابه «رايات الإسلام منذ محمد حتى وقتنا الحاضر» (Les drapeaux de l'Islam de Mahomet à nos jours) يحصي المؤلف بيير ل. لوكس وورم نحو مائة وثمانية أعلام ارتفعت على دول إسلامية عبر التاريخ الإسلامي الطويل.

من بين هذه السلالات والدول، نستطيع أن نحصي ست دول تولت قيادة العالم الإسلامي هي: الخلافة الراشدة، والدولة الأموية، والدولة العباسية، والدولة الأيوبية، والدولة المملوكية، والدولة العثمانية.

والعجب أن قطاعًا ضخمًا من الإسلاميين ـ خاصة أهل تيار الإسلام السياسي ـ يختصرون «أمجاد الحضارة الإسلامية» في تلك الدولة الأخيرة: العثمانية.. فلا تجدهم يتناولون غيرها إلا نادرًا، والويل لمن يتناولها

بالانتقاد أو الانتقاص، فسرعان ما يستل هؤلاء كل ما لديهم من أسلحة تبدأ بالتسفيه وتنتهي بالطعن في عقيدة وإيمان الناقد مرورًا بما تيسر من سباب وشتائم، مهما قدّم من أدلة تاريخية أو ساق من أسانيد، وقلما تجد أحدهم يذكر العثمانيين إلا بـ«الخلافة العليّة أعادها الله»، وقد نصبوا تاريخها كـ«قُدس أقداس» لا مساس به؛ الأمر الذي يستفز السؤال: لماذا ينال العثمانيون بالذات كل هذا التمجيد من الإسلاميين؟

النموذج الأسهل

من بين الدول الإسلامية، يُعَدُّ النموذج العثماني هو الأحط حضاريًّا، فلم يترك العثمانيون إرثًا حضاريًّا قيِّمًا كما فعلت كل من دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة، وإنما ارتبطت دولتهم بالقتال والحرب والتوسع في المقام الأول، والقارئ للتاريخ يدرك أن الحرب عمل أسهل بكثير من بناء حضارة بمختلف جوانبها من علوم وفنون وتعليم وتثقيف وتبنٍّ للتنوع والاختلاف والتواصل الإنساني الإيجابي.

بالتالي، فإن المتشدقين بدعاوى «إحياء الحضارة الإسلامية» ينكشف جهلهم بمفهوم الحضارة بأنهم إنما يتجهون تلقائيًّا إلى النموذج العثماني؛ فالحضارة بالنسبة لهم ليست دار الحكمة ببغداد، ولا مجالس علم المسجد الأموي بدمشق ولا جامعة قرطبة أو مدارس القاهرة، إنما هي الغزو وإخضاع الشعوب.. ومن يحاورهم يلاحظ بسهولة أن أكثر تمجيدهم للعثمانيين إنما ينصبُّ على الجانب القتالي لا الثقافي.. فأصحاب هذه العقليات السطحية إنما يتجهون تلقائيًّا للنموذج الأسهل، بينما ينفرون

من النماذج التي تحتاج إلى محتوى ثقافي يفتقرون إليه ومجهود ذهني تقصر طاقتهم عنه وينكشف معه تهافت دعايتهم.

اللعب على أوتار النوستالجيا

في العام ١٩٢٤م، سقطت الدولة العثمانية (التي حمل حاكمها لقب الخلافة رسميًّا من العام ١٨٧٦م فحسب)، الأمر الذي أحدث صدمة عند قطاع كبير من البسطاء المؤمنين بأن السلطان هو «ظل الله على الأرض» وأن دولته هي «دولة الإسلام»، خاصةً مع خضوع أغلب البلدان الإسلامية ـ آنذاك ـ للاحتلال الأجنبي؛ ما كان يستفز كلًّا من المشاعر الوطنية والدينية.

فكان من السهل على الطامعين في توظيف «طاقة الصدمة» هذه أن يحوّلوا الدولة العثمانية الساقطة إلى «قميص عثمان» ينصبوه للناس ليجمعوهم حوله ويمنوهم بـ«إحياء المجد القديم»، ليسهل عليهم توجيه المشاعر الدينية و«نوستالجيا الخلافة» لصالح خططهم المستقبلية نحو السلطة والنفوذ.. وليسهل عليهم ذلك، فلا بُدَّ من خلق «صورة ذهنية مثالية» لدولة العثمانيين وبثها في أذهان المتعلقين بأستار التاريخ العثماني.. تلك الصورة يجب أن تخلو من السلبيات وأن تقوم على التغني بالأمجاد فحسب، ومداعبة أمنيات هؤلاء البسطاء بأن «لكي نعيد هذا المجد يجب أن نلقى تأييدكم ودعمكم باعتبار أننا ورثة هذه الدعوة وحملة رايتها».

كذلك فإن تحويل تلك المشاعر نحو «الدولة العثمانية» يحيّد «العاطفة الوطنية» ـ على الرغم من عدم تعارضها مع الانتماء للدين أيًّا ما كان ـ فبدلًا من أن يغضب المصري لاحتلال بريطانيا بلاده، واللبناني لاحتلال فرنسا لبنان ـ على سبيل المثال ـ ينفصلون عن الولاء الوطني الذي لا يشترط في «الزعامة/ القيادة/ السلطة الحاكمة» أن تنتمي بالضرورة للتوجه الديني نفسه وإنما يكفي تمتعها بالانتماء الوطني، ويتحول الولاء إلى ولاء ديني «طارد لأيِّ ولاءات أخرى» حتى إن الرجل من هؤلاء يقبل أن يحكم بلده مسلم من غير وطنه ولا يقبل أن يحكمه مسيحي من مواطنيه! (وهو ما قاله صراحة مهدي عاكف، المرشد الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين من أنه يقبل أن يحكمه مسلم ماليزي ولا يحكمه مسيحي مصري)، وهو توجيه يعود بالمصلحة لتيار الإسلام السياسي أنه يطرد من منافسته ـ بطريقة غير شريفة ـ أيّ تيارات أخرى أو أيّ منافس يختلف في الدين أو المذهب!

غرس عقدة الاضطهاد وتغذيتها

ثمة تيمة يلعب عليها أهل تيار الإسلام السياسي، هي «عقدة الشعور بالاضطهاد»، فهم يصدرون لأتباعهم: «نحن الغرباء المحاصرون المضطهدون القابضون على الجمر».. يمكننا أن نشبه ذلك بـ«عقدة الماسادا» (نسبة إلى حصار الرومان لثوار المملكة اليهودية القديمة في قلعة ماسادا) التي تعني «عقدة شعور جماعة بشرية أنها دائمًا مُحاصَرة ومهددة ومتآمَر عليها من العالم كله».

يبدو هذا واضحًا في تصدير هؤلاء لفكرة أن الدولة العثمانية هي «دولة مظلومة مُفتَرًى عليها سقطت نتيجة تآمر العالم (الغرب الكافر) عليها وتعاون خونة الداخل معه لإسقاطها»، في تدليس فاضح ومخالفة صارخة لحقيقة يدركها أيُّ قارئ للتاريخ أن «الدول لا تُقتَل ولكنها تنتحر»، وأن «لكل دولة مراحل نمو وشباب وشيخوخة واحتضار وموت»، وأن من المستحيل أن تقتصر أسباب سقوط دولة على التآمر الخارجي والخيانة الداخلية فحسب.. ولكن الغرض من هذا التدليس هو زرع فكرة الحصار وتكثيفها في نفس المتلقي حتى تتحول إلى عقدة نفسية لا تختلف كثيرًا عن «البارانويا/ اضطراب الاضطهاد» إلا من حيث كونها «عقدة جماعية».

تغذية هذه العقدة يعود على المتبوعين من أهل هذا التيار بفائدة كبيرة؛ إذ إنهم يعزلون التابع لهم عن محيطه بجدار من الشك والارتياب، فيصبح ما يغرسون من أفكار في ذهنه في مأمن من أيِّ مؤثرات قد تفسد «عملهم»، ولكي يُخدَم هذا الغرض فليس أفضل من استحضار نموذج حديث لدولة إسلامية كبرى سقطت لأنها تحمل أسباب سقوطها، واختصار تلك الأسباب في «التآمر على الإسلام والمسلمين» بحيث تكون دليلًا للمتلقي أنه دائمًا مُستهدَف من الجميع (فقط لأنه هو) فينشأ خندق من الريبة والتخوين بينه وبين من يختلفون عنه بينما يزداد التصاقًا بمن عبثوا بعقله!

* * *

تمجيد النموذج العثماني وتحويله إلى «صنم تاريخي» ليس إذن غاية

وإنما هو مجرد وسيلة تخفي وراءها ما هو أكثر من مجرد «حماس مبالَغ فيه» أو «عاطفة عمياء».

ولأن الحكمة تقول: «إذا ضعف العقل استسلم للخرافة»، فإن مواجهة هذا العبث إنما تكون بتقديم قراءة جديدة موضوعية للتاريخ العثماني، وتحليل علمي دقيق لتفاصيل هذا التاريخ، وتحييد للأحكام المسبقة من عملية التقييم والنقد.

ولا أراني أبالغ إذ أقول: إنه يمثل القضية الأهم لكل غيور على التاريخ، سواء من ناحية المهنية أو الأمانة العلمية.

I

ردًّا على التحصين الديني للتاريخ العثماني

في سياق التناول للتاريخ الإسلامي، يمكنك بغير عناءٍ يُذكَر أن تتناول بالنقد بعض الدول الإسلامية، أو عهود بعض الحُكام من خلفاء وملوك وسلاطين، ولكن إياك إياك أن تفكر في نقد الدولة العثمانية وسلاطينها، وإلا وجدت نفسك هدفًا للاتهام في دينك ونياتك وأغراضك.

هذا هو القانون غير المكتوب، الذي يضعه كثير من الإسلاميين للتعامل مع التاريخ العثماني، فيحولونه إلى لغم شديد الحساسية، ينفجر لمجرد اللمس قاذفًا في وجهك الشظايا من نوعية «منافق» أو «حاقد على الإسلام والمسلمين» أو «متآمر على الإسلام وتاريخه».

بهذا الأسلوب الرخيص يدافعون عن تمجيدهم الأعمى لتلك الدولة، بدلًا من أن يمارسوا معك النقاش العلمي الموضوعي الناضج المعتمد على رد الرأي بالرأي وقرع الحُجة بالحُجة.. الأمر الذي ينُمُّ عن تهافت شديد في انحيازهم للعثمانيين، وضعف الأسانيد المستند إليها هذا الانحياز.

فلماذا يفعلون ذلك؟ وما الرد على هذا المنهج في التفاعل مع الناقدين للدولة العثمانية؟

هشاشة الحجج والافتقار لأدوات النقاش

من بديهيات فن النقاش أنك حين تفنِّد رأيًا أو ترد على تحليل، تركز كلًّا من تفنيدك وردك على قول صاحب الرأي والتحليل وليس على شخصه.. فعندما يقول لك البعض: «أنا أرى كذا وكذا» تجيبه: «وأنا أختلف معك بسبب كذا وكذا».. أما أن تجابهه بـ«هذا لأنك

منافق وحاقد وجاهل» ـ أو غيرها من الاتهامات ـ فهو فعل ينُمُّ عن هشاشة حججك وافتقارك لأبسط أدوات النقاش بل وآدابه.. فالعقل والمنطق والموضوعية العلمية تلزم الناقد بأن يتناول القول لا صاحبه، فـ«الحق لا يُعرَف بالرجال» أي أن القول لا يتحدد موضعه من الخطأ أو الصواب على أساس قائله، بل على أساس ما له من أسانيد وأدلة وقرائن.. والحيدة عن هذا المنهج في النقاش تهدمه من أساسه وتحوله إلى مشاجرة أو تراشق بالإهانات، فيخرج به عن موضوعه وهدفه.

هذا سلوك فاضح لجهل الممارِس له، فلو كانت له حجة قوية أو قول دامغ لأتى به، أما التشاغل عن ذلك بكيل الاتهامات لشخص صاحب الرأي فهو نوع من «الهرب الرخيص» من لُبِّ المناقشة، ينُمُّ عن أن دفاع ممارسه المستميت عن قضيته إنما هو عن تعصُّب أعمى وليس عن معرفة وعلم لها احترامها.

وللأسف، فإن من أسباب ممارسة أغلب المدافعين عن العثمانيين لهذا السلوك انتماءهم لمدرسة فاسدة في النقاش، تفترض أولًا أن الغرض منه هو «انتهاؤه باقتناع أحد الطرفين بحجة الآخر» على الرغم من أن النقاش ليس من الضروري أن ينتهي بذلك، وإنما يمكن أن يبقى كلا الطرفين على كل قناعاته أو بعضها مع الالتزام بمبدأ «التعايش الراقي مع الاختلاف»، فالمناقشات لا ترمي إلى الإقناع، وإنما إلى فهم الآخر واحترامه والتعايش السلمي معه.

أما السبب الآخر لذلك فإنه يكمُن في أنهم غالبًا ما يتلقون نماذج للمناقشات تنتهي كلها بسيناريوهات درامية من نوعية «ألقى عليه

قوله فارتج على محدثه وانهزم وأصابه الخجل»، أو «قذفه بالقول الدامغ فألقمه حجرًا»، أو «أصابه بالقول الصاعق فأخرسه».. وكأنما النقاش هو بعض مبارزات العصور القديمة التي يتقارع فيها الخصمان بسيفيهما حتى الموت!

اللوذ بحديث فتح القسطنطينية

لو راقبت تفاعُل هؤلاء المتعصبين مع المتناول بالنقد للعثمانيين لوجدت قطاعًا كبيرًا منهم يكتفي بأن يسوق حديثًا منسوبًا للرسول محمد يقول: «لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش جيشها»، ثم يصمت وقد قنع في قرارة نفسه بأنه أنهى النقاش في هذا الشأن.

بدايةً، فإن في اعتبار هذا الحديث «حصنًا» للعثمانيين من النقد سوء فهم له، سواء من حيث السياق التاريخي أو إدراك معنى الألفاظ أو المعرفة بتحليلاته وتفسيراته المتنوعة.

فمن حيث السياق التاريخي، فإن هذا الحديث يتناول واقعة بعينها هي «فتح القسطنطينية»، هذا العمل الذي تم تاريخيًا عام ١٤٥٣م في عهد السلطان العثماني محمد بن مراد المعروف بـ«الفاتح» مجرد واقعة تاريخية واحدة ضمن عشرات ـ بل مئات ـ الوقائع التاريخية في التاريخ العثماني الممتد من القرن الثالث عشر الميلادي إلى الربع الأول من القرن العشرين، فهل يُعقَل أن يُختَصَر تاريخ دولة كاملة بسلاطينها وحروبها

وأحداثها في واقعة واحدة فنغطي بها وبآثارها مجمل هذا التاريخ في ما قبل هذه الواقعة وبعدها؟ إن هذا مما لا يقره علم التاريخ، وهو بدعة في هذا العلم لم نسمع بها من قبل!

ومن حيث فهم معنى الحديث، فإن المدح بـ«لنعم الجيش جيشها ولنعم الأمير أميرها» إنما ينصَبّ على مناسبة الفتح دون غيرها، فالمدح الموجه للأمير إنما هو موجه له بصفته العارضة قائدًا للجيش وليس لمجمل أعماله، وكذلك المدح لجيش الفتح إنما هو يقتصر على عملية فتح القسطنطينية دون غيرها من الأعمال.. وتعميم الحكم فيه على كل عهد السلطان محمد الفاتح ـ بل وعهود باقي السلاطين ـ وعلى كل جيوش العثمانيين لاحقًا إنما هو خروج بالكلام عن معناه الواضح.

ومن حيث الإلمام بالآراء حول الحديث فإن اتخاذه درعًا للتاريخ العثماني ضد النقد إنما ينُمُّ عن جهل مَن يفعل ذلك بتفسيرات المشتغلين بعلم الحديث له.

فبعضهم صنَّفه «حديثًا صحيحًا»، بينما قال البعض الآخر: إنه ضعيف، بل ذكره البعض مقتصرًا على حدث الفتح دون تضمينه مدح الفاتحين.

بل اختُلِفَ على انطباق أحاديث فتح القسطنطينية على واقعة فتح العثمانيين لها سنة ١٤٥٣م، فقال بعض المفسرين وأهل الفقه والتاريخ ـ كالحافظ ابن كثير في كتابه «النهاية في الفتن والملاحم» ـ: إن تلك الأحاديث إنما تتناول فتحًا آخر في «أحداث آخر الزمان»، حيث يتحارب المسلمون مع الروم (بني الأصفر)، ثم تقع بينهم هدنة يخرقها الروم فيرجعون لحرب المسلمين، وتُسارع المدن الإسلامية لتقديم الدعم حتى تُحاصَر

القسطنطينية فيفتحها المسلمون ـ في بعض الروايات بالتكبير والتهليل فحسب ـ ثم يملكونها ويكون بعد ذلك خروج المسيخ الدجال، ثم تتابع أحداث آخر الزمان حتى قيام القيامة.

فلماذا يكتفي مَن يسوقون الحديث سالف الذكر بالرد به والصمت عن كل ما يتعلق به من جدل وتفسيرات ومناقشات؟ أليس في هذا الأسلوب «الانتقائي» دليلٌ على تهافت الحجج وفقر الأسانيد؟

ثم لماذا يميزون العثمانيين عمن سواهم من المسلمين بخاصية «التحصين» بفعل حديث فتح القسطنطينية وكأنها المدينة الوحيدة التي ذُكِرَ فتحها في الحديث النبوي؟ ألم تذكر هذه الأحاديث كذلك فتح قصور فارس والشام واليمن وفتح جزيرة قبرص وفتح مصر؟ فلماذا يقتصر التمجيد بهذه الحرارة على فاتحي القسطنطينية دون غيرها؟

بل قلما وُجِدَت مدينة إسلامية إلا وقد حظيت بنصيبها من الأحاديث المنسوبة للرسول، أو أقوال المدح المنسوبة للصالحين، ونظرة في ذِكر فضائل بعض المدن في كتب مثل «معجم البلدان» لياقوت الحموي أو «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسيوطي تجعلنا ندرك بسهولة أن ما نالته قسطنطينية العثمانيين من مدح إنما هو مجرد حالة من حالات «المدائح الدينية للمدن» في التراث الإسلامي.

على أيِّ حال، فإن مسألة «تحصين التاريخ العثماني بربطه بقولٍ ذي صفةٍ دينيةٍ» إنما هي ممارسة قديمة سبق أن مارسها بعض العثمانيين القدامى، فعلى سبيل المثال نقرأ في كتاب «سياحت نامه» للرحالة العثماني أوليا جلبي (القرن السابع عشر) عن رؤيا للسلطان العثماني أحمد رأى فيها

اجتماع الرسول محمد بسلاطين المسلمين وشكوى السلطان المملوكي قايتباي من عدم مراعاة السلطان أحمد لمسجده، ورد الرسول عليه بألا يشكو من بني عثمان لأنهم مجاهدون مذكورون في القرآن يدعمهم الله ويجعلهم يحكمون الأرض حتى يأتي المهدي في آخر الزمان ولا يتركون فيها كافرًا!

طبعًا فإن نظرة واحدة للتاريخ العثماني تجعلنا ندرك الكذب المفضوح في أمر هذه الرؤيا المزعومة، لكنها تَنُمُّ عن قِدَم منهج التحصين هذا، وأن ما يمارسه المتعصبون للتاريخ العثماني إنما هو حلقة في سلسلة قديمة من الكذب والتدليس، وعلى رأس ذلك قول يتشدق به بعضهم أنه «لا يبغضهم إلا منافق أو ضعيف الإيمان أو جاهل بأياديهم البيضاء»، ولئن كان هؤلاء يصرون على توظيف الأحاديث لحماية قضيتهم من المساس فإنهم يقعون هنا في تناقض فاضح؛ حيث يخالفون بهذا القول سالف الذكر كل ما ورد في الأحاديث ـ بل والقرآن الكريم نفسه ـ من علامات تدل على ماهية المنافق وضعيف الإيمان والجاهل.. لكنه الانتقاء وَفْق الهوى كما قلت!

تحصين الإنساني بجعله إلهيًّا!

بتفاعُل الإنسان مع المكان والزمان ينشأ «الحدث التاريخي»، ولهذا فإن علم التاريخ يوصف بأنه «من العلوم الإنسانية»، فالتاريخ «إنتاج إنساني بحت»، وتناول أبطاله من «أشخاص تاريخيين» إنما يكون من منطلق كونهم بشرًا يصيبون ويخطئون، وبالتالي فإن تقييم أفعالهم يكون من المنطلق نفسه.

أما تحصين هؤلاء الأشخاص وهذه الأفعال بإضفاء صبغة دينية واعتبار الناقد لهم عدوًّا للإسلام والمسلمين، فإنه يخرج بالشخص التاريخي من صفة الإنسانية لصفة الإلهية المعصومة من الخطأ والمنزهة عن النقد؛ ما يقودنا لنتيجة مباشرة أن من يفعل ذلك هو شخص يساوي الإنسان بالإله، في مخالفة صريحة وصارخة لأبسط قواعد الدين، التي لا تضع مخلوقًا على قدم المساواة مع الخالق.

وهو ما تنطبق عليه بدقة صفة «جرأة الجهل»!



II

عبدة أصنام الدراما التركية

من أشهر المشكلات التي تواجه المشتغل بالكتابة التاريخية هي أن قطاعًا كبيرًا من «المتلقين» للمعرفة التاريخية إنما يستقون معلوماتهم من الأعمال الأدبية أو الدرامية التاريخية، أو حتى من القصص الشائعة «شعبيًّا».

فكم من شخص دمعت عيناه تأثرًا بقيام طارق بن زياد بحرق سفن جند المسلمين وهو يصيح بهم: «العدو أمامكم والبحر وراءكم، فأين المفر؟»، أو تعاطف مع معاتبة قطز في أنفاسه الأخيرة صديقه بيبرس لقتله إياه وقد كان ينوي أن يجعله سلطانًا، وكم من مُرَدِّد للمقولة المزعومة ليوليوس قيصر: «حتى أنت يا بروتس؟ إذن فليسقط قيصر»، أو مُنفعِل مع مشاهد غزو الهكسوس لمدينة طيبة المصرية القديمة.

على الرغم من أن كل ما سبق هو محض خيال، فطارق بن زياد لم يحرق السفن ولم يلقِ تلك الخطبة العصماء، وإنما تمخض القصص الشعبي عن تلك الرواية، ومعاتبة قطز لبيبرس مصدرها رواية «وا إسلاماه» لعلي أحمد باكثير، ويوليوس قيصر لم يقل كلمته الأخيرة تلك إلا في مسرحية «يوليوس قيصر» لشكسبير، والهكسوس لم يدخلوا مدينة طيبة في الحقيقة وإنما في رواية «كفاح طيبة» لنجيب محفوظ.

لهذا يكثر تنبيهنا المهتمين بالمعرفة التاريخية أن يبحثوا عنها في كتب التاريخ العلمية، أو في الأفلام الوثائقية، وليس في الروايات والمسلسلات والأفلام والحكايات الشعبية.. فبينما تكون لصانع العمل الأدبي أو الدرامي مساحة كبيرة من حرية الإبداع تعطيه القدرة على تطويع التاريخ لصالح الغرض الدرامي، فإن المُدَوِّن والباحث في التاريخ بشكل علمي يكون ملتزمًا بالقواعد الصارمة للبحث العلمي الموضوعي الجاد.

وللأسف الشديد، فإن هذه الظاهرة ـ أخذ المعرفة التاريخية عن المسلسل أو الرواية ـ في انتشارٍ وشيوعٍ يجعلان مهمة نشر ثقافة التمييز بين العملين التاريخي والخيالي شاقة، وهو ما أدى مع الوقت إلى ظهور فئة «عبدة أصنام الدراما» والدراما التركية بالذات!

الدراما كقوة ناعمة

دعونا نعترف بأمر واقع: الأعمال الدرامية هي واحدة من أهم أدوات القوة الناعمة، فمن خلالها تستطيع أن تبث أفكارك وتوجهاتك إلى كل بيت يحتوي شاشة تلفاز أو كمبيوتر.. بحيث تمتلك القدرة على التحكم بـ«الصورة الذهنية» على مستوى الفرد أو حتى «الفِكر الجمعي» على مستوى المجتمع.

وكما أدركت هذا أنظمة وحكومات على مستوى العالم منذ مرحلة ما قبل اختراع التليفزيون، أدركته الدولة التركية المعاصرة التي تسهل ملاحظة توجهها العثماني الواضح، ورغبتها في «إحياء» المَد العثماني، خاصةً في المنطقة العربية.

هذا التوجه يبدو انعكاسه واضحًا على الدراما التاريخية التركية، وكذلك على وضوح توجيهها إلى المشاهد العربي واللعب على أوتار «النوستالجيا التاريخية» عنده وجذب عاطفته نحو الرموز العثمانية، ففي «فاتح ١٤٥٣» يتعلق بمحمد الفاتح، وفي «حريم السلطان» يشغف بسيرة سليمان القانوني، وفي «عاصمة عبد الحميد» ينبهر بـ«عظمة» عبد الحميد الثاني، أما في «قيامة أرطغرل» فهو يُذهَل بقوة وكفاح أرطغرل، جد آل عثمان.

بل وقد كانت ثمة محاولة تركية لغزو السينمات العالمية بفيلم أُنتِج في هوليوود هو «الضابط العثماني» (The Ottoman lieutenant) يُقدِّم رؤية تركية تبرِّئ العثمانيين من مذابحهم بحق الأرمن، ولكنه لم يحقق النجاح المنشود.

تلك المسلسلات والأفلام ليست مجرد أعمال درامية أنتجها منتجون متحمسون لصناعة عمل يحقق مكسبًا جماهيريًا وماديًّا، وإنما هي في حقيقة الأمر «توجيه إعلامي رسمي»، وهو الأمر الذي يبدو جليًّا في اهتمام النظام التركي بها إلى حد متابعة أردوغان شخصيًّا لتصوير وصناعة مسلسل «قيامة أرطغرل» ومن بعده «قيامة عثمان»، وزيارته مواقع التصوير ولقاءاته المتكررة مع طاقم العمل.. وبالتأكيد فإن اهتمام نظام حاكم بهذه الأعمال إنما تتبعه بالضرورة قراءة أثرها عند المشاهد ودراسة كيفية الاستفادة منه كأداة للقوة الناعمة خارجيًّا، وكمشتغِلٍ بمجال التاريخ ومُتفاعِلٍ مع جمهور المهتمين بالتاريخ الإسلامي بالذات أستطيع أن أقول بكل ثقة: إن ثمة نشاطًا واضحًا لما يمكنني وصفه بـ«عثمنة التاريخ الإسلامي عند المتلقي العربي»، وللأسف الشديد فإن هذا النشاط يجد له أرضًا خصبة، خاصةً عند أهل تيار «الإسلام السياسي» الذين لا تقف كارثية الأمر عند تقبلهم لهذه الرسالة، بل يتجاوزه إلى قيامهم بدعمها وتبنِّيها والتبشير بها!

وإن كنا لا نستطيع أن نلوم صانع الدراما ـ أيًّا ما كانت نياته ـ على تطويع التاريخ لرؤيته (باعتبار أنه أمر يمارسه الجميع)، فإننا بالتأكيد نستطيع أن نلوم المتلقي الذي يستقي معلوماته من تلك الأعمال، ويسلم عقله تمامًا لصُناعها، بل ويحوّل أشخاصها إلى أصنام يُسَبِّح بحمدهم

آناء الليل وأطراف النهار بدلًا من أن يفتح كتابًا أو يشاهد وثائقيًّا يُكَوِّن على أساسه قناعاته وأفكاره!

إلى حد أنه لو جرؤ أحدنا ـ معشر المشتغلين بالتاريخ ـ على نقد شخصية سبق أن قدمت لها الدراما التركية صورة لامعة مضيئة، لوجد نفسه في مرمى سهام المتأثرين بتلك الصورة، بينما أغلبهم لا يعرف شيئًا عن «صنمه» هذا إلا من خلال مسلسل أو فيلم تركي!

مسلسل «ممالك النار» والكيل بمكيالين

لو تجولنا قليلًا على مساحات التواصل الاجتماعي للاحظنا شدة احتفاء أهل «الإسلام السياسي» بالدراما التاريخية التركية، إلى حد قيام بعضهم برفع مقاطع فيديو تمثل مواقف بطولية أو عادلة للسلطان عبد الحميد الثاني أو أرطغرل أو سليمان القانوني، مع تعليقات المدح والترحُّم على هذا الشخص باعتبار أن هذا المشهد ليس مكتوبًا بيد مؤلف ومُؤدًّى من قِبَل ممثل ومُقدَّم برؤية مُخرج، وإنما هو ـ وَفْق منطقهم ـ نقل دقيق للواقع والحقيقة التي لا ريب فيها (يذكرني هذا بأكثر من مرة أرى من يترحم على الشهيد عمر المختار بينما هو يضع صورة الفنان أنتوني كوين!).

في المقابل، نفاجأ بعاصفة من الهجوم على المسلسل العربي «ممالك النار» ـ حتى من قبل بَدْء عرضه ـ واتهامات لصُناعه ـ وعلى رأسهم كاتبه محمد سليمان عبد المالك ـ بقيامهم بتشويه التاريخ لصالح رؤيتهم الخاصة، وقيام المهاجِمين بإفراد منشورات على حساباتهم وصفحاتهم

لإظهار «الأخطاء التاريخية» في العمل، مع تأكيدهم ضرورة أن يلتزم صُناع الدراما التاريخية الدقة فيما يقدمون من معلومات!

يذكرني هذا الموقف بقول الشاعر «أَسدٌ عَلَيَّ وفي الحروب نعامة»، أين كانت هذه الـحَمية للأمانة التاريخية مع الدراما التركية؟ لماذا لم تظهر إلا عندما قررت جهة إنتاج عربية أن تقدم رؤية عربية لواقعة الاحتلال العثماني لبلاد العرب والصدام مع المماليك؟

هل حلال للأتراك أن يقدموا رؤيتهم للتاريخ وحرام علينا أن نفعل المثل؟

وثمة موقف قريب لمست فيه بشكل مباشر هذه الازدواجية، ففي صفحة متخصصة في التاريخ والآثار ـ ولم يصعب عليَّ بعد ذلك استنتاج انتماء القائمين عليها ـ كتب القائم على الصفحة منشورًا يهاجم مسلسل «ممالك النار» لمخالفته الدقة التاريخية، وعندما علق البعض منتقدين المنشور وضع القائمون تعليقًا يبررون فيه عدم هجومهم بالمثل على مسلسل «قيامة أرطغرل» بأن «مسلسل أرطغرل مجرد مسلسل وأنت حر في مشاهدته أو عدم مشاهدته، لكن ممالك النار مسلسل ضخم ينبغي أن يقدم صورة تاريخية واقعية»، وعندما كتبتُ تعليقًا بصفتي مُتخصِّصًا في التاريخ أفنِّد فيه كلامهم قاموا بحذف تعليقي وحظري من وضع تعليقات أخرى!

هذا التصرف منهم يعبر عن موقف عبدة أصنام الدراما التركية، فهم لا يرفضون فكرة تطويع التاريخ لصالح الصورة الدرامية، لكن فقط إن كان هذا في سبيل تعظيم التاريخ العثماني وتمجيده، أما أن يخرج العمل الدرامي عن هذا الخط فهو بالنسبة لهم كذب وتضليل وعدوان

على التاريخ.. أي أنهم يعترفون ضمنيًّا بحق صُناع الدراما في الخروج عن الدقة التاريخية لصالح تقديم عمل ممتع، لكنهم يقصرون ممارسة هذا الحق على من يبتغي بعمله تقديم صورة لامعة مشرقة للعثمانيين.

نحن إذن أمام صورة فجة من النفاق (وهو أكثر الأوصاف تهذيبًا لهذا الموقف) الذي يمارسه هؤلاء، ويعلم الله وحده من منهم يوجهه لـ«سادته» العثمانيين القدامى ومن يقصد به سادته العثمانيين الجدد!

بين الإنتاج الإبداعي والدقة التاريخية

السبب الرئيس لهذه الظاهرة المؤسفة هو غياب فكرة التمييز بين «الإنتاج التاريخي الإبداعي» و«العمل التأريخي العلمي»..

فالأول لا يخضع لأي ضوابط، فلا يمكننا أن نطلب وضع قيود على خيال المبدع، وأصلًا كلمتا «قيود» و«خيال» تتعارضان بشدة، ولو وضعنا مثل تلك القيود فأجبرنا صانع العمل الأدبي أو الدرامي على أن يلتزمها لأحرقنا عشرات الأعمال الأدبية لشكسبير وألكساندر دوما وفيكتور هوجو ونجيب محفوظ وجمال الغيطاني وجيلبرت سينويه وأمين معلوف وسعد مكاوي وعبد الحميد جودة السحار ورضوى عاشور وأحمد مراد! ولأعدمنا نسخ الأعمال الدرامية لمخرجين أمثال يوسف شاهين ومصطفى العقاد وريدلي سكوت وكوينتن تارنتينو وغيرهم! بل لدمرنا كذلك روائع الأدب الشعبي كسِيَر بني هلال وعنترة بن شداد وذات الهمة وعلي الزيبق وسيف بن ذي يزن وألف ليلة وليلة!

إذن فمطلب «إلزام المبدع الدقة التاريخية» مستحيل، وهو رِدَّة للإبداع!

وصُناع العمل التاريخي الأدبي أو الدرامي لم يخدعوك ويقولوا إنه «حقيقي» وإنما أقصى ما يقال أن ينوِّه بعضهم بأنَّ «العمل يستند إلى وقائع حقيقية»، أي أنه يعتمد على واقعة تاريخية حقيقية لكنه يقدمها برؤية صُناع العمل.. وهو ما يعبر عنه الكاتب أحمد مراد بقوله: *«أرى أن التاريخ بحد ذاته يمثل دراما إنسانية عميقة، وكل عهد من العهود التي مرت بها مصر يمكن أن يكون مادة خصبة لخيال أي روائي للتحليق في سماء الإبداع»*، أو ما يُنسَب للكاتب الفرنسي ألكساندر دوما قوله: *«لا بأس أن تعتدي على التاريخ بشرط أن ينجب منك طفلًا جميلًا»*.

الحل إذن بسيط جدًّا: أنت يا عزيزي المهتم بالتاريخ إذا احتجت معرفة طبية ذهبت إلى الطبيب أو فتحت كتابًا في الطب، ولو كانت بغيتك معرفة في الهندسة أو الكيمياء أو القانون لتوجهت للمتخصصين في هذه المجالات أو بحثت في كتبهم، فلماذا يختلف تعاملك مع التاريخ عن ذلك؟ ضع لنفسك قاعدة سهلة هي أن العمل الأدبي هو مجرد رواية، والعمل الدرامي هو مجرد صورة تمثيلية وإخراجية، ولكل منهما نصيبه من الإمتاع والإبهار وبراعة التقديم والإضافة للموروث الفني، ولكنهما لا يصلحان مصدرين للمعرفة التاريخية التي لن تجدها إلا في كتابٍ أو مقالٍ متخصصٍ أو فيلم وثائقي أو محاضرة أو ندوة.. ليس تطبيق ذلك بالصعب.

مجرد الالتزام بهذه القاعدة من شأنه أن يؤدي مع الوقت إلى سدِّ تلك الثغرة الواسعة في وعينا الجمعي التي تتسلل منها الأعمال الخبيثة للراغبين في فرض سيطرتهم على تاريخنا؛ طمعًا منهم في غزو حاضرنا للتحكم في مستقبلنا!



III

بنو عثمان والتُّرك..
مقدمات الطوفان العثماني

يختلط الأمر على كثيرين عند قراءتهم التاريخ ومقابلتهم لفظ «التُّرك» فيحسبون أن الكاتب يعني به أولئك الذين يعيشون في دولة تركيا الحالية، ولا يدركون أن «التُّرك» مصطلح أوسع من «الأتراك»، سواء أكانوا العثمانيين أم الدولة التركية المعاصرة.. يخطئون كذلك إذ يحسبون أن التُّرك لم يظهروا في التاريخ العربي الإسلامي إلا في القرن الثالث عشر عند قيام دولة العثمانيين.

الواقع أن العِرق التركي يرد ذكره منذ ما قبل الإسلام بقرون، ثم يظهر في التاريخ الإسلامي بمراحله المختلفة، والقارئ لتاريخ علاقات التُّرك بالعرب في التاريخ الإسلامي يستطيع أن يستخلص نتيجتين، الأولى: أن المَد التركي على المساحات الإسلامية والعربية قد سبق ظهور العثمانيين بمئات السنين، والأخرى: أن من بين الدول الإسلامية التركية فإن الدولة العثمانية تُعَدُّ هي الأحط حضاريًّا والأسوأ أثرًا على الرغم من أنها قد حازت الشهرة الأكبر بين قريناتها.

تتبُّع البدايات

قبل ميلاد السيد المسيح بقرون، ظهر التُّرك بين منطقتي التبت والصين شمال جبال الهيمالايا؛ حيث يربطهم المؤرخون بصلة نسب أو قرابة مع العِرق المغولي الذي يتشابهون معه كثيرًا، سواء من حيث الصفات العِرقية أو نمط الحياة كعشائر بدوية رعوية متنقلة محاربة.

ونتيجةً لهذا النمط من الحياة، كان من الطبيعي أن يقع تماسّ

وتداخُل بين تاريخ الـتُّرك وتواريخ الأمم المتاخمة من صينيين وفُرس وهنـود، خاصةً أن منطقة ميلاد الجنس التركي كانت تمثل ما يوصف بأنه «خزان بشري» يضخ الكتل البشرية المتحركة فيما حوله، لا سـيَّما أن هـذا الجنس قد نزع في مرحلـة لاحقة لظهوره إلى تكوين وحدات بشرية أكبر من «العشـيرة» اتجهت طموحاتها إلى إقامة ممالك ومناطق نفوذ، وهو ما كان بالفعل؛ ما أدخل الأتراك في فترات من الصراعات مع الدول المجاورة، فنقـرأ في كتب التاريخ عن صداماتهم مع الأسر الحاكمة الصينية ومحاولات تلك الأسر طردهم أو إخضاعهم، ونجد ذكرًا لهم في «الشاه نامه/ كتاب الملوك» الذي ألفه الفردوسي للتاريخ الشـعبي الفارسي تحت اسم «الطورانيين» في حكايات حروب ملوك الفُرس الأوائل.

بل لقد بلغ ضخهم الكتل البشرية في العالم المحيط أن بعض موجات ذلك الضخ قد اتجهت غربًا، سواء في هيئة «الهون» الذين هدد قائدهم «أتيلا» الإمبراطورية الرومانية، أو في هيئة الفرسان المقاتلين الرُّحَّل الذين تكوَّنت منهم بعد ذلك شعوب مثل المجريين والبلغار وهددوا في القرون الوسطى مناطق ألمانيا وإيطاليا.. واتجهت بعض تلك الكتل إلى غرب آسيا أو المنطقة المسماة «تركستان»؛ حيث أقاموا ممالك وإمارات في المنطقة التي تشغلها حاليًّا دول مثل تركمانستان وأوزبكستان من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهي المنطقة التي تصفها الكتابات الإسلامية بـ«ما وراء النهر» (نهر جيحون).

التُّرك والدولة الإسلامية

بداية احتكاك العرب المسلمين من ناحيةٍ والتُّرك من ناحيةٍ أخرى كانت في عهد الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب، عندما أسقط المسلمون الإمبراطورية الفارسية وورثوا ممتلكاتها فأصبحوا مجاورين للممالك والإمارات التركية التي كانت في حالة تصارُع وشِقاق دائمَيْن، وحاول المسلمون أن يدعوا أهالي تلك الدول إلى الإسلام لكنهم كانوا يُوَاجَهون بالعداء والتحرش؛ ما تسبب في هجمات متبادَلة فرضها الجوار بين ثقافتين متناقضتين.. إلا أن التمدد الإسلامي الحقيقي باتجاه الأمم التركية فيما وراء النهر كان عليه أن ينتظر حتى العصر الأموي وتحديدًا عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك على يد القائد قتيبة بن مسلم الباهلي، الذي اصطدم بخاقانات وأمراء الأتراك واستطاع أن يرفع راية المسلمين على مساحات من بلادهم.. ونظرًا لتفرق تلك الدول التركية وتصارعها فإن بعض ملوكها قد رأى الانضواء طواعية تحت الحكم الإسلامي، فاعتنق بعض هؤلاء الملوك الإسلام وصاروا يحاربون في صفوف المسلمين ضد خصومهم من العِرق ذاته.

المثير للتأمُّل أن من موروثات الأحاديث المنسوبة للرسول محمد حديثًا ينهى عن محاربة التُّرك: «اتركوا التُّرك ما تركوكم»، ولكن يبدو أن توقفه على شرط «ما تركوكم» ونزوع التُّرك للتحرش بجيرانهم الجدد ـ المسلمين ـ قد جعل هؤلاء الأخيرين في حِل من التزام «اتركوا التُّرك»، فضلًا عن نزعة التمدد والتوسع عند الأمويين وقانون ذلك العَصر «إن لم تغزُ جيرانك غزوك هم».

وهكذا صار التُّرك في منطقة ما وراء النهر ـ بعضهم لو شئنا الدقة ـ من العناصر البشرية المُكَوِّنة لمجموع المسلمين في العصر الأموي، وانضموا للفئة الموسومة بـ«الموالي» ـ وهم المسلمون من غير العرب ـ تلك الفئة التي عانت العنصرية العِرقية للأمويين الذين تعصبوا للعنصر العربي على حساب غيره من الأعراق.

وكنتيجةٍ منطقيةٍ لهذا التعصب الأموي، فقد كان من الطبيعي أن ينحاز التُّرك مع الفُرس إلى جانب العباسيين في ثورتهم على بني أمية، تلك الثورة التي انتهت بالقضاء على الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية سنة ٧٥٠م.

تصاعُد النفوذ التركي في العصر العباسي

مع صعود العباسيين، نالت فئة الموالي الحظوة عند النظام الجديد الذي استكثر من العنصرين الفارسي والتركي في صفوف الجُند والحكومة، ولعل ممن نالوا الشهرة الواسعة في هذا الحقل القائد التركي «مسرور الخادم» الذي كان من المقربين إلى الخليفة العباسي هارون الرشيد، حتى إن القصة الشعبية «ألف ليلة وليلة» قد خلَّدته في شخصية «مسرور السياف»، سيف نقمة الملك شهريار.

على الرغم من ذلك، كانت اليد العليا للعناصر الفارسية، خاصةً في عهد الخليفة المأمون بن الرشيد، الذي انحاز إلى الفُرس ـ خاصةً مع انتماء أمه إليهم ـ ولمساندتهم إياه في حربه ضد أخيه الأمين، فضلًا

عن أن المأمون كان خلال ولايته إقليم خراسان في حالة صدام شبه دائم مع الدول التركية غير المسلمة التي كان بعضها يعتنق الشامانية، والبعض الآخر يعتنق المانوية (الشامانية هي ديانة تقوم على تقديس قوى الطبيعة وأرواح الأسلاف، والمانوية ديانة تقوم على وجود صراع بين عالمي النور والظلام).

لكن هذا لم يمنع بروز شخصية تركية قوية في عهد المأمون هي القائد «حيدر بن كاوس»، المعروف بلقب «الأفشين»، الذي كان بمثابة اليد الباطشة للخليفة المأمون، ثم خلفه المعتصم حتى نقم عليه هذا الأخير واتهمه بالخيانة وأعدمه.

وفي عهد الخليفة المعتصم بالله، تسارع علو نجم التُّرك الذين كانت الجارية «ماردة» أم المعتصم منهم، فانحاز الخليفة إليهم وجعلهم القاعدة الغالبة لجيشه وقادته نظرًا لاستوحاشه من العرب لسرعة تقلب انحيازاتهم، ومن الفُرس لتعصبهم لجنسهم. ونقل المعتصم عاصمته إلى مدينة «سُر مَن رأى» التي بناها لتكون قاعدة لحكمه وجيوشه (حملت بعد اضمحلالها اسم «ساء من رأى» ثم حُرِّفت إلى سامراء).

وشهد العصر العباسي اعتناق أعداد كبيرة من التُّرك الإسلام تبعًا لملوكهم، الذين أشار إليهم المسلمون بصفة «تُرك إيمان» ثم حُرِّفت إلى «تركمان».

ولكن نهاية عهد الخليفة المتوكل على الله مثَّلت للعنصر التركي في الحكومة العباسية وثبة قوية؛ إذ اشترك القادة التُّرك مع ولي عهده «المنتصر بالله» في مؤامرة لاغتيال أبيه، ثم سرعان ما دبروا اغتيال المنتصر

ليصبحوا هم المتحكمين في الخلفاء ينصبونهم ويعزلونهم كيفما شاؤوا حتى لم يعد للخليفة سوى الاسم الشرفي، ولو حاول بعض هؤلاء الخلفاء التمرد على تلك الوصاية فمصيره الخلع أو القتل أو السجن أو تسميل العينين!

قيام الدول التركية المستقلة

المرحلة التالية في التسلط التركي على الدولة الإسلامية تمثلت في قيام دول مستقلة تركية، ليس للخليفة فيها سوى ضرب اسمه على العُملة والدعاء على المنابر.. فقد أجبر بعض القادة من الأتراك الخلفاء على منحهم ألقابًا مثل «أمير الأمراء» وإصدار أوامر خليفتية بأن «الخليفة قد ولَّى فلانًا من القادة كُلَّ ما وراء بابه»، حتى إن بعضهم كان يصدر مرسومًا بتعيينه واليًا على بعض الولايات فكان لا يتوجه إليها بنفسه؛ خشية أن يترك مركز الحكم في بغداد أو سامراء، وكان يعين نائبًا عنه عليها.

أنتجت تلك السياسة قيام أسر تركية حاكمة في بعض الولايات، أبرزها مصر التي حكمها مستقلًّا الأمير التركي أحمد بن طولون ـ والذي كان حاكمًا عادلًا قويًّا ـ ثم خلفه أبناؤه حتى استطاع العباسيون استرداد هذه الولاية المهمة منهم، وكذلك التركي محمد بن طغج الذي منحه الخليفة لقب «الإخشيد» ـ وهو لقب ملكي تركي قديم ـ وأقام فيها أسرة حاكمة لم يطل عمرها؛ إذ أسقطها الفاطميون القادمون من المغرب.

في الشرق كذلك، قامت أسر تركية حاكمة لكن بذرتها لم تولد في مركز الحكم ـ بغداد ـ وإنما جاء مؤسسوها في شكل هجرات ضخمة استقرت على الأطراف الآسيوية للدولة العباسية، واعتنق ملوكها الإسلام وأعلنوا ولاءهم للخلافة العباسية ـ ولاء اسمي بالطبع ـ وسعوا إلى التسلط على الخليفة العباسي.. وكان بعضها يسلم الراية لبعض، فتقوم أسرة تركية حاكمة قوية ثم تضمحل فتتسلط التي تليها.

من هؤلاء نذكر الغزنويين ـ نسبة لإقليم غزنة ـ في أفغانستان والهند وغرب آسيا، الذين اشتهر منهم القائد محمود بن سبكتكين، المعروف بـ«فاتح الهند»، الذي برز في عهده العالم أبو ريحان البيروني والأديب «الفردوسي»، والسلاجقة الذين احتمى بهم الخليفة العباسي من نفوذ بني بويه الشيعة، والذين أقاموا ـ السلاجقة ـ إمبراطورية كبيرة ضمت فارس والعراق والشام وغرب آسيا ووضعوا نظامًا إداريًّا راقيًا لدولتهم اشتهر فيه الوزير «نظام الملك» الذي أسس «المدارس النظامية»، وبرز من عهدهم الفقيه أبو حامد الغزالي.

ثم تفككت دولة السلاجقة نتيجة الصراعات الأسرية، وأسهم هذا التفكك والتناحر في سقوط معاقل الشام أمام الحملة الصليبية الأولى، فضلًا عن بزوغ نجم «الأتابكة» وهم القادة الأتراك الذين كان السلاجقة يولونهم الوصاية على أولياء العهد فتسلطوا حتى اقتطع كل أتابك (كلمة من مقطعين «أتا/ الأب» و«بك/ الأمير») جزءًا من الدولة يحكمه لحسابه.. فبرز من بين هؤلاء الأتابكة: القائد التركي عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود بن زنكي، اللذان حملا راية الجهاد ضد الاحتلال الإفرنجي للشرق، وتمخضت دولتهم عن دولة الأيوبيين الكردية.

وعلى هامش تلك الأحداث، قامت في أفغانستان دولة التُّرك الخوارزميين الذين كانوا قومًا محاربين بالغوا في تهديد الخلافة العباسية وحاولوا التسلط عليها، لكنهم دوهموا بالاجتياح المغولي الجنكيزخاني للشرق في عهد محمد خوارزم شاه، ثم انهارت دولتهم في عهد ابنه جلال الدين منكبرتي، وساحوا في الأرض مرتزقة مقاتلين لصالح مَن يدفع أكثر حتى قضى عليهم الأيوبيون.

وبعد سقوط الدولة الأيوبية في الشام ومصر، ورثتها دولة قوية تنتمي إلى عِرق التُّرك الغرب آسيويين، هي دولة المماليك الأولى التي حكمها سلاطين أتراك (عدا شجر الدر الأرمنية والعادل كتبغا المغولي ولاجين الألماني وبيبرس الجاشنكير الجركسي) حتى سقط الحكم التركي لها بتولي أمرها السلطان برقوق الذي أقام حكم الجراكسة المماليك في العصر المملوكي الثاني (وعلى الرغم من ذلك بقي اسم ملوكها «سلاطين التُّرك» في بعض الكتب التراثية العربية).. وفي العصر المملوكي بلغت الحضارة الإسلامية واحدة من أعلى درجات التحضر والقوة، وبرزت أسماء في مجالات الثقافة والعلوم كابن النفيس في الطب، والمقريزي في التاريخ، وابن كثير والسيوطي في الفقه والحديث وابن بيليك في المعمار... وغيرهم.

جدير بالذكر، أن دولة المماليك قد اصطدمت بدولة تركية أخرى هي الدولة التيمورية، نسبة إلى القائد التركي ـ المغولي «تيمورلنك»، الذي روَّع الشام والأناضول بغزواته المدمرة واشتهر ببنائه أبراجًا من جماجم قتلاه، وغزا حلب ودمشق في عهد فرج بن برقوق المملوكي فدمرهما وقبض على صُناعها وأساطين البناء والمعمار بها، وحملهم إلى

سمرقند لبناء عاصمته الملكية (وهو نفس الذي فعله بعد قرون سليم الأول العثماني بعمال القاهرة وأساطينها).

التُّرك العثمانيون

تكثر «الأساطير التاريخية» حول قيام الدولة العثمانية، فيقول الشائع منها: إن العثمانيين هم تُرك يصل نسبهم إلى «يافث ابن النبي نوح»، وإن قائدهم الأول أرطغرل هو ابن سلطان مسلم اسمه سليمان شاه، كان يجاهد في سبيل الله حتى غرق في نهر الفرات، ثم تولى ابنه أرطغرل قيادة عشيرته المنتمية إلى عشيرة «قايي» التركية وحكم جزءًا من الأناضول تحت راية السلاجقة، ثم ورث ملكهم بفضل جهاده ضد البيزنطيين.

والواقع أن تلك الرواية مشكوك في أمرها؛ فشخصية «سليمان شاه» هي شخصية خيالية تفتقت عنها الأذهان العثمانية التي تريد خلق نسب راقٍ لأصولها.. وهي مستقاة من شخصية القائد السلجوقي سليمان الذي أسس لمُلك السلاجقة في الأناضول المعروفين باسم «سلاجقة الروم».

فعشيرة «قايي» التركية كانت إحدى العشائر التي اختلطت بالمغول فيقال عنها «تمغلت»، ثم اضطرتها حروب جلال الدين منكبرتي خوارزم شاه مع جيرانه للنزوح إلى الأناضول؛ حيث خدم مقاتلوها كمرتزقة لصالح سلاجقة الروم.

ومع اضمحلال حكم السلاجقة للأناضول، انتزعت بعض العشائر التركية مناطق نفوذ وأقامت إمارات، أشهرها: إمارات «آق قوينلو/ الخروف الأبيض» و«قرا قوينلو/ الخروف الأسود» و«إمارة

صاروخان» و«إمارة رمضان» و«إمارة دلقادر» (التي تنتمي لها أم سليم الأول العثماني).. وأسوة بها أقام أرطغرل إمارته قرب حدود بقايا الدولة البيزنطية.

وأرطغرل نفسه تحيط هويته الإسلامية الشكوك؛ فبينما تقدمه الأدبيات العثمانية باعتباره مجاهدًا مسلمًا وأول من أسلم من قومه، فإن ثمة تضاربًا في الروايات حوله، فبعضها يقول: إنه كان مسلم الأصل، وإن ادعاء أنه أول من أدخل الإسلام في قومه هو مجرد محاولة عثمانية لإضفاء بطولة وشرف له، وبعضها الآخر يقول: هو وعشيرته لم يكونوا مسلمين، وإنما اعتنقوا الإسلام في عهد ابنه عثمان الذي ينتسب له العثمانيون.

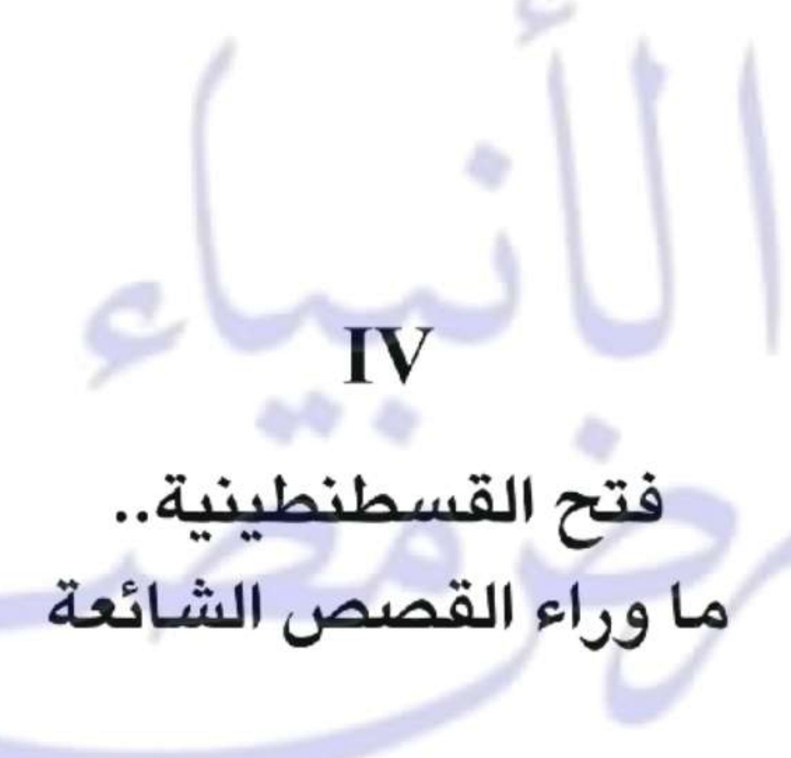
هذا فضلًا عن أن نواة العثمانيين لم تكُن كلها منتمية إلى العشيرة ذاتها التي تذكر المصادر التاريخية أن عددها لم يكن يتجاوز ٤٠٠٠ إنسان، وإنما تشكلت تلك النواة من عملية «ابتلاع وهضم» من عشيرة أرطغرل وعثمان للعشائر الأضعف التي ارتضت أن تنضوي تحت رايتها، فضلًا عن عناصر بشرية بيزنطية وأرمنية كانت قد سخطت على جور الحكم البيزنطي وضرائبه الباهظة، ثم تحركت كرة الثلج لتصير العشيرة إمارة ثم سلطنة ثم إمبراطورية.. فكان من الضروري ـ كسُنَّة الدول غير ذات الأصل الرفيع ـ أن تبحث لنفسها عن «ميلاد مشرف» يليق بمكانتها الجديدة.

خاتمة

المتأمل في أصول العثمانيين والتُّرك بشكل عام وحركتهم عبر التاريخ العربي الإسلامي يلاحظ تشابُه نمطهم مع نمط أوروبي هو «النمط الجرماني»، فالجرمان كانوا قبائل بربرية همجية وثنية، تصادمت مع الإمبراطورية الرومانية، ثم تسللت إلى أجهزة الجيش والسلطة الرومانية حتى أسقطت تلك الإمبراطورية، ثم سرعان ما نسي ملوكها أصولهم فحملوا لقب «إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة»، وصاروا يقدمون أنفسهم كحماةٍ للدين المسيحي والحضارة الأوروبية كوسيلة لإضفاء الشرعية على حكمهم الذي قام على قانون القوة.

وهو نمط ينُمُّ عن مشكلة نفسية في الوجدان الجمعي لمن يمارسونه، فكأنما يستشعرون نقصًا في شرعية حكمهم القائم على السلاح وليس على نشر الحضارة، فيحاولون إضفاء شرعية زائفة عليه باختلاق أسطورة تاريخية تخدمه لتغطي الفقر الحضاري لتلك الدولة قياسًا بدول تركية سابقة لم تسعَ إلى اختلاق مثل هذا الأصل، ربما لأنها كان لديها ما تقدمه بالفعل للمحتوى الحضاري الإسلامي.

وللأسف، فإن مثل تلك الأساطير تجد مَن يتبناها ويروج لها، بينما هم في الأساس الضحية المصوّب إليها هذا السلاح.



IV

فتح القسطنطينية..
ما وراء القصص الشائعة

في العام ٣٣٠م، نقل الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول عاصمة دولته إلى منطقة بيزنطة القديمة في آسيا الصُّغرى، كان يرغب في تسميتها «روما الجديدة»، لكنها حملت اسمه فصارت «القسطنطينية».

ومع سقوط روما على أيدي الشعوب الجرمانية، انتقل ثِقَل الحضارة الرومانية العتيدة إلى القسطنطينية عاصمة «بيزنطة» المعروفة كذلك بـ«الإمبراطورية الرومانية الشرقية»، وورثت معه المستعمرات في شرق المتوسط: مصر وبلاد الشام وآسيا الصُّغرى.

ونحو العام ٦١٠م بُعِثَ بين العرب الرسول محمد، الذي تكاثر أتباعه حتى صاروا نواة لدولة ناشئة، وبينما كانوا يخوضون معه التحديات كان ينبئهم بما سيُفتَح على أيدي المسلمين من البلاد.. فيما يخص إمبراطورية البيزنطيين لم تقف البشارات عند فتح مصر والشام، بل تعدتها إلى عاصمة الروم أنفسهم.. بشارات أن القسطنطينية ستُفتَح بأيدي المسلمين، وبعض قراءاتها تضيف مدحًا للجيش الفاتح وأميره، وأخرى تكون أكثر تحديدًا فتقول: إن اسمه يطابق اسم نبي.

من هنا بدأ «السباق»، فما إن استقر الحكم العربي الإسلامي للشام، وصارت حدود الإمبراطورية العربية الجديدة متماسة مباشرة مع عُمق الدولة البيزنطية، وهدأت حالة الاقتتال الأهلي الكبير منذ مقتل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان حتى تولِّي الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان الحُكم، حتى راحت الحملات العسكرية تتوالى على أسوار القسطنطينية.. نحو ١١ حملة كبيرة ومحاولة لفتح المدينة العتيدة، أشهرها كانت تلك التي شنها كل من الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك والخليفة العباسي هارون الرشيد، لكن كل تلك الحملات كانت تبوء

بالإخفاق بسبب حصانة المدينة وحيازة الروم سر «النار الإغريقية» التي استخدموها لصد الغزاة.. وإن كان توالي الضربات الإسلامية يزعزع ثبات البيزنطيين في معقلهم الأخير.

كان على المسلمين أن ينتظروا حتى العام ١٤٥٣م عندما نجح السلطان العثماني محمد الثاني في دخول المدينة والقضاء نهائيًّا على الإمبراطورية البيزنطية، الذي حمل إثره لقب «الفاتح» مضافًا لاسمه.

نصر مُبالَغ في تقديره

لا أنكر أن فتح القسطنطينية هو حدث تاريخي مهم وإنجاز حربي عظيم، لكنه للأسف قد أصابته - من حيث تناوله كواقعة تاريخية - آفة المبالغة في تمجيده باعتبار أنه «أعظم الفتوح» أو «الإنجاز المستحيل».

فأما من حيث إنه قد حقق «حلمًا طالما راود المسلمين» فهذا صحيح، وأما من حيث إنه مثّل للتوسعات العثمانية وثبة طويلة عالية، فهذا أيضًا صحيح.

ولكنه لم يكن «تحديًا مستحيلًا» إلى هذا الحد بالنسبة لزمان وقوعه.. ربما كان هذا صحيحًا في العصور السابقة كالعصرين الأموي والعباسي عندما كانت لبيزنطة بقية قوة يُحسَب لها حساب، ولكن تلك القوة كانت قد تراجعت كثيرًا إلى حد الاضمحلال في العصور التالية، وتحديدًا منذ بدايات الألفية الثانية بعد الميلاد.

فبين الصراعات الداخلية والانقلابات المتتالية، وحالة الصدام بين

البيزنطيين والقوى الأوروبية، وعلى رأسها الكنيسة الكاثوليكية الطامعة في إخضاع الكنيسة الشرقية، ونمو قوة السلاجقة الذين راحوا يقتطعون أجزاء الجسد البيزنطي قطعة تلو الأخرى، ثم من بعدهم ورثهم التركمان والعثمانيون، راح الجسد الروماني الشرقي العجوز يترنح ويفقد أعضاءه حتى لم يعد الملك البيزنطي (لقبه الباسيليس) يحكم سوى القسطنطينية وبعض المناطق المحيطة بها، بينما خضع إقليم المورة اليوناني له اسميًّا واستبد به ولاته.. واضطر البيزنطيون لدفع الجزية للعثمانيين وطلب مساعدتهم العسكرية من حينٍ لآخر، حتى صار بنو عثمان يتحكمون عمليًّا في السياسات الخارجية للقسطنطينية، ومع التوسع العثماني في أوروبا، صار البيزنطيون بين فكَّي الأسد، خاصةً مع قيام محمد الثاني (الفاتح) ببناء قلعة «روملي حصار» بجوار القسطنطينية على طرف المضيق في مقابل قلعة «أناضولي حصار» في الطرف الآخر ليسيطر على المضيق تمامًا، ومع قيامه باستخدام الدبلوماسية والحرب لتحييد الدول المسيحية المحيطة ببيزنطة بل وتلك التي يمكن أن تساعدها عدا البندقية/ فينيسيا التي أرسلت بعض المراكب والمقاتلين، وجنوة التي أرسلت ٤٠٠٠ مقاتل في منطقة جالاطا.. ولم يكن موقف كل من جنوة وفينيسيا راجعًا لحمية دينية أو تضامن، وإنما لحماية مصالحهما التجارية في المدينة.

ولم يكن حصار محمد الفاتح عاصمة الروم هو الأول، بل إنه واحد من سلسلة محاولات عثمانية كانت تنتهي إما بمفاوضات ومزيد من الخضوع البيزنطي، وإما بتدخُّل قدري كارثي، فبايزيد الأول المعروف بـ«الصاعقة/ يلدرم» كاد يُسقِط القسطنطينية لولا أن داهمه تيمورلنك

من الشرق، وأبناؤه في فترة الفوضى خلال صراعهم كاد أحدهم ـ المدعو موسى ـ يحقق الحلم لولا أن استنجد البيزنطيون بأخيه محمد الذي سارع بإنقاذ العاصمة البيزنطية من أخيه، بل وتحالف مع الإمبراطور البيزنطي وملك الصرب للقضاء على هذا الأخ موسى، ثم قتله بعد ذلك ليتربع محمد على العرش تحت اسم محمد الأول! وحاول ابنه مراد الثاني كذلك غزو العاصمة المتهالكة، لكنه اضطر لرفع الحصار لإخماد ثورة ضده في البلقان.

بل إن ثمة سابقة لسقوط هذه العاصمة ولكن على أيدي الأوروبيين الكاثوليك الذين غيَّروا مسار حملتهم الصليبية الرابعة ليغزوا القسطنطينية ويسقطوا حكمها ويقيموا أسرة لاتينية كاثوليكية بعد أن أشبعوا المدينة نهبًا وتدميرًا سنة ١٢٠٤م قبل أن يسترد البيزنطيون سيادتهم عليها سنة ١٢٦١م.. أي أن اقتحام المدينة والسيطرة عليها كانا قد أثبتا عمليًا أنهما ممكنان بالفعل قبل أن يغزوها «الفاتح» بنحو ٢٠٠ عام!

وأما عن الإشادة بفكرة محمد الثاني لنقل السفن العثمانية إلى البحر لمحاصرة البيزنطيين بحرًا، وتقديمها أنها «السابقة الخطيرة التي تنُمُّ عن عبقرية رائعة»، فهي عين التدليس، فسياسة «نقل السفن برًّا ثم وضعها في البحر» هي سياسة قديمة، استخدمها الأيوبيون في حروبهم مع المحتلين الفرنجة للشرق (الصليبيين)، خاصةً عندما هدَّد رينو دوشاتيون (أرناط) المناطق المقدسة في الحجاز بقرصنته في البحر الأحمر، واستخدمها المماليك، خاصةً الظاهر بيبرس؛ حيث كانت السفن تُفَكَّك وتُحمَل على الجمال القوية السريعة إلى ساحل البحر، ثم يتم تركيبها فورًا ومحاصرة معاقل العدو في شرق المتوسط.. وتقديمها باعتبارها فكرة

جديدة تفتَّق عنها ذهن العثماني هو كذب مفضوح.

وما دمنا قد تطرقنا إلى الاستعدادات الحربية، فإن فارق القوة بين الجيشين العثماني والبيزنطي ينفي تمامًا فكرة «التحدي الصعب»، فبينما كان الجيش العثماني جرارًا يتألف من نحو ٢٥٠ ألف مقاتل، ومسلحًا بالمدافع المتطورة والمجانيق القوية، كان الجيش البيزنطي متألفًا من بضعة آلاف جرى جمعهم على عجل، مسلحين بالرماح والسهام والسيوف البدائية! أي أن قيام أيّ جيش منظم منضبط مسلح بغزوهم كان سيصير بمثابة نزهة مسلية آنذاك!

بقيت نقطة أخيرة في هذا الشأن، هي حالة الهدف نفسه: البيزنطيين.

فالدولة البيزنطية كانت بالفعل قد سقطت من الداخل قبل أن يغزوها العثماني من الخارج، فعملًا بمبدأ أن «الدول تنتحر ولا تُقتَل» كان البيزنطيون يحتضرون سلطةً وشعبًا، فالسلطة مضطربة ومرتعشة الأيدي ورأسها «الباسيليس قسطنطين الحادي عشر» منبطح إلى حد أنه قد وافق أخيرًا بعد قرون من مقاومة الكنيسة الشرقية أن يُخضِع كنيسته للكنيسة الرومانية الكاثوليكية مقابل دعوة تلك الأخيرة ملوك أوروبا لنصرته.. وبالفعل أقيمت مراسم كاثوليكية في القسطنطينية ولكنها قوبلت بفتور من الشعب الذي عبَّر عنه رئيس الوزراء البيزنطي قائلًا: «إنني أفضل رؤية العمامة الإسلامية في القسطنطينية على رؤية القبعة اللاتينية فيها!».

وحتى تلك المحاولة من السلطة البيزنطية لطلب العون قد فشلت، لأن الفكر السياسي الأوروبي آنذاك كان في تطوُّر طارد لفكرة «الحملات

الصليبية» وجاذب لفكرة «حروب المصلحة البحتة».. ولم تكن قضية القسطنطينية مغرية لكبار ملوك أوروبا.

أما عن الشعب فكان بين ساخطٍ على الإمبراطور لخضوعه لكنيسة روما، وبائسٍ يعاني الضرائب الباهظة والجوع والأمراض ويبغض سلطته إلى حدِّ قبوله فكرة الخضوع لغازٍ يعامله برفق عن استمرار تلك الأحوال البائسة.. وبالفعل كان بعض البيزنطيين يفرون من أسوار المدينة إلى معسكرات العثمانيين ليطلبوا وجبة طعام.

هذا فضلًا عن خضوع هذا الشعب لأثر الخرافات وتفسير بعض الظواهر الطبيعية التي شاعت آنذاك كالصواعق والعواصف بأنها «غضب الرب المنذر بسقوط المدينة».. أي أن المقاتل البيزنطي كانت روحه المعنوية في أحط حالاتها!

مع كل تلك الظروف فإن «فتح القسطنطينية» لم يكن بالتحدي الجسيم، حتى وإن كان يمثل تحقيقًا لنبوءة متوارثة ذات صبغة دينية أو حلمًا حاول كثيرون تنفيذه سابقًا.

جدير بالذكر، أن هذا الفتح لم يكن العثمانيون يسعون إليه رغبةً في تحقيق «نبوءة مقدسة»، بل كان الغرض منه نفعيًا بحتًا، هو ربط الولايات الأناضولية بولايات الروملي؛ حيث كانت القسطنطينية تقف حائلًا مزعجًا في طريق ذلك.

بالنسبة للباحث في التاريخ، فإن الفتح الذي يمكن أن نعتبره «تحقيقًا للتحدي المستحيل» هو عندما يعبر بضعة آلاف من المقاتلين البحر إلى أرض لا يعرفونها ولم يخبروها، ويُسقِطون جيش ملكها ويتوغلون فيها حتى يُحكِموا السيطرة عليها تمامًا في الوقت نفسه الذي يتمكنون فيه من استمالة أهلها وتحقيق السلم الأهلي بينهم.. هذا ما جرى في فتح كل من موسى بن نصير وطارق بن زياد للأندلس في العصر الأموي..

هو عندما يواجه جيشٌ، عتاد المقاتل فيه فرس ودرع وسيف ورمح، جيشا أكبر إمبراطوريتين قائمتين ـ الروم والفُرس ـ ويدحرهما وتنتهي حربه معهما بالاستيلاء على مستعمرات الأولى ودخول عاصمة الثانية.. هذا ما حققته طلائع جيوش الدولة الإسلامية بقيادة كل من خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح وعمرو بن العاص وسعد بن أبي وقاص والمثنى بن حارثة في العصر الراشدي.

مثل هذه الفتوحات، نقف عندها طويلًا ونتفحصها ثم نصنفها كإنجازات تفوق المألوف من قدرة البشر.

أما قيام جيش جرار مسلح منظم بمحاصرة مدينة متهاوية تحكمها سلطة متهالكة يحرسها جيش مفكك رَثّ التجهيز، ثم دخول تلك المدينة، فهو قياسًا بالفتوحات في التاريخ الإسلامي «حدث عادي».. نحتفي به ونثمنه لكن لا نعطيه أكبر من حقه.

وإن كان مبرر البعض في ذلك ذِكر القسطنطينية في الأحاديث

المنسوبة للرسول محمد، فإن فتوحات مصر والشام والعراق وفارس وقبرص كذلك ذُكِرَت فيها، وكانت أكثر صعوبة بمراحل كثيرة من فتح القسطنطينية بشهادة المؤرخين.

التفسير الوحيد عندي لتلك المبالغة المقصودة والممنهجة هي أنها جزء من عملية «عثمنة» التاريخ الإسلامي، أي: صبغه بالصبغة العثمانية، بحيث تتوارى إنجازات مَن سبقوا ولا تُبرَز للأضواء غير إنجازات آل عثمان أو تبدو باهتة مشوشة إلى جوارها.. وهي عملية قديمة، منذ أن سعى حكام العثمانيين إلى حمل لقب «السلطان» ـ في عهد محمد الفاتح، وفي رواية أخرى في عهد بايزيد الأول يلدرم ـ وهو اللقب الذي ينُمُّ عن تطلع إلى فرض الوصاية على المسلمين، ثم بعد ذلك عندما قام العثمانيون باحتلال المنطقة العربية الإسلامية في الشام والجزيرة العربية والعراق ومصر والمغربين الأدنى والأوسط، كان لا بُدَّ من تقديم مبررات لأن يتسيَّد العثماني هذه البلاد منفردًا بلقب «إمام المسلمين» (وهو ليس لقب الخلافة؛ حيث لم يحملوه رسميًّا سوى من العام ١٨٧٦م)، ولما كان العثمانيون بغير أصل رفيع المقام ينتسبون له كالأمويين والعباسيين والفاطميين، أو سابقة دفاع عن بلاد المسلمين كالسلاجقة والزنكيين والأيوبيين والمماليك، بل لقد مثَّلوا خطرًا على المشرق الإسلامي وداهموه بالنهب والسلب والقهر، فلكل هذا كان لا بُدَّ من انتحال «حالة بطولة فذة» وربطها بنبوءة دينية ترتبط غالبًا عند المسلمين بأحداث نهاية الزمان، بحيث يبدو آل عثمان كأنهم هم الأئمة المهديون أو «ظل الله على الأرض»، كما كان بعضهم يلقب نفسه.. صحيح أنهم كانت لهم انتصاراتهم وإنجازاتهم الجليلة على

الجبهــة الأوروبية، ولكنها لم تكن لتفــي بالغرض المعنوي المراد بثه في الوجدان الجمعي للرعية.

تكرار النغمة القديمة في الزمن الحديث

وإن كان من الممكن تَفهُّم ـ وليس قبول ـ هذه السياسة في عصور سابقة بقرون، فإنها في المقابل مثيرة للاستنكار والاستهجان في عصرنا الحالي.

فالمفترض أن قراءة التاريخ قد تطورت بالشكل الكافي ليدرك القارئ أنه لا يمكن اختصار عهد شخص تاريخي في عمل واحد مهما بلغ هذا العمل من العظمة أو من السوء، ولا يمكن أن نختصر تاريخ دولة كاملة في عهد هذا الشخص التاريخي.

أما ما يحدث بالفعل ـ للأسف ـ فهو أنه يتم استغلال واقعة فتح القسطنطينية لإضفاء قدسية ـ بالمعنى الحرفي للفظ ـ على شخصية محمد الثاني (الفاتح)، بحيث يستحيل أن توجه له نقدًا دون أن تنالك بعض سهام العثمانيين الجدد وأتباعهم.. تلك السهام لن تتطرق إلى نقدك ولا إلى معلوماتك أو منهجك العلمي، بل ستصوّب مباشرة إلى دينك وإيمانك!

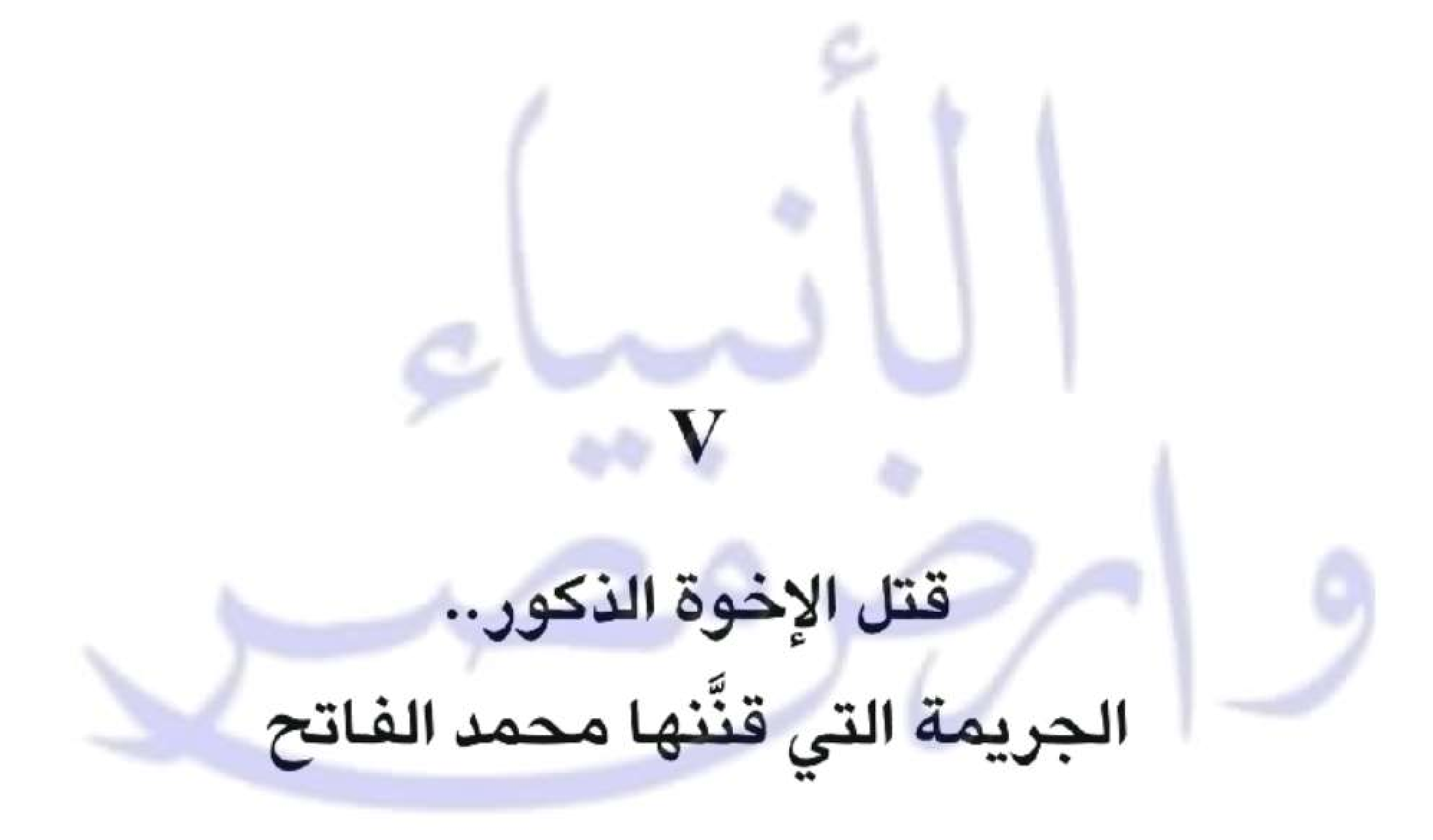
وبالتبعية، فإنك إن أردت أن تنتقد الدولة العثمانية، فإن أثر المبالغة في تمجيد فتح القسطنطينية وبالتالي في تحصين الفاتح سينسحب على كل تاريخ الدولة، فتجد من يردد لك كالببغاء حديث فتح القسطنطينية (وأرجو من القارئ مراجعة مقالي بعنوان «ردًّا على التحصين الديني

للتاريخ العثماني») باعتباره أنه يكفي لـ«تحتشم وتتأدب وتلزم حدودك ولا تجرؤ على انتقاد السادة!» وَفْق تفكيره المعتل.

هذه السياسة رِدَّة لتطور علم التاريخ؛ فالشخص التاريخي هو إنسان لحياته أبعاد ومراحل وتطورات، ولشخصيته أوجه ومتغيرات، وكل هذا ينعكس على أفعاله، فلا يمكن أن نتشبث بموقف واحد أو عمل بعينه له ونختصره فيه؛ لأننا بالتالي لن نجيد قراءة شخصيته ولا ملاحظة تطوراتها.. فما بالك بتحصين هذا الشخص من النقد أصلًا بل وتحصين تاريخ دولته كله؟!

خاتمة

إن تجدُّد تلك السياسة العثمانية القديمة وبعثها من كفنها لم يأتيا من فراغ، بل إنهما جزء من سياسات العثمانيين الجدد؛ فالعثماني الجديد يفتح من حينٍ لآخر توابيت أجداده ويعبث بها متسائلًا: «فلنرَ ما لدينا هنا».. يُخرِج من هنا تحصينًا دينيًّا لتاريخه، ومن هناك ترميزًا مبالغًا فيه لواقعة تاريخية، وينسق كل هذا وهو يخطط لاستخدامه ضد «رعايا الأمس»، لكن المؤسف بحق هو أن يجد مردودًا لخطته هذه.. فهذا يعني أن بيننا عقولًا كثيرة لم تتطور، بل بقيت على حالها إلى حد أنَّ خدعة عمرها قرون من الزمان يمكن بسهولة أن تتمكن من تلك العقول وتسخرها لصالح صاحب الخدعة!



V

قتل الإخوة الذكور..
الجريمة التي قنَّنها محمد الفاتح

«يُمكن لأيٍّ من أبنائي، الذي سيهبه الله السلطنة، أن يتخلَّص من إخوته لأجل مصلحة الدولة، وهو ما تقره غالبية العلماء».

هكذا نَصَّ «قانون نامه» محمد الفاتح، القانون الذي وضعه لتسيير نظام الدولة من بعده.. ومن هنا كانت بداية «مذبحة الإخوة الذكور»، أو لنكن أكثر دقة: بداية تقنينها.

فقيام سلاطين بني عثمان بقتل إخوتهم الذكور قد سبق عهد محمد الثاني المعروف بـ«الفاتح»؛ فالسلطان بايزيد الأول، فور توليه الحكم، أمر بقتل أخيه يعقوب، المعروف بالشجاعة والقوة، فقط لأنه خشي مطالبته بالعرش.. وذكر بعض المؤرخين، ومنهم مَن ذكره في سياق الدفاع عن هذا القانون الدموي، أن رأي «الفقهاء» العثمانيين في المسألة كان أن «الفتنة أشد من القتل؛ فنحن نأخذ أهون الضررين»!

وبعد وقوع بايزيد في أسر تيمورلنك وموته في محبسه، ضربت الفوضى الدولة العثمانية، فتحارب أبناؤه حتى تغلب أحدهم - محمد الأول - وقتل إخوته المنافسين، بل قيل إن محمدًا الفاتح نفسه حين تولى السلطنة قد أمر بخنق أخ له رضيع، وهي واقعة صحتها محل جدل، وإن كان محمد فريد بك - المعروف بانتمائه العثماني - قد ذكرها في كتابه «تاريخ الدولة العلية العثمانية».

لكن المؤكد هو أن سوابق صراعات الإخوة كانت سببًا في تضمين محمد الفاتح هذا النَّص المثير في قانون نامه.

فِكرة العثمانيين عن السلطة والشريعة

بالنسبة للعثماني فإن السلطان/ البادِشاه هو «ظل الله على الأرض»، هو الدولة، والدولة هو.. وحيازة السلطنة - سلميًّا أو بالاستيلاء - هي «حكم إلهي عادل»، أي أنهم قد آمنوا بالفكرة الأوروبية القرونوسطية الرجعية بـ«الحق الإلهي في الحكم» (أحيل القارئ في تفاصيل أكثر عن ذلك إلى كتاب «تاريخ الدولة العثمانية» للمؤرخ التركي يلماز أوزتونا).. وبالتالي، فإن أيَّ زعزعة لاستقرار مركز البادشاه هي تهديد للدولة ذاتها، فكل شيء مباح إذن في سبيل تجنب ذلك.

هذه الفكرة هي موروث تركي قبَلي قديم، يرجع لعهود ترحال قبائلهم الضاربة في عمق الصحاري الآسيوية الباردة والأخطار المحيطة من كل جانب؛ حيث لا مجال لقبول حاكم ضعيف يضيع القبيلة، ما جعلهم أكثر قبولًا لفكرة أن حيثيات الكفاءة للحكم تتلخص في القوة.. تلك الفكرة التي لم يتخلَّ عنها التُّرك العثمانيون حتى وإن اعتنقوا الإسلام وتمدنوا وأقاموا إمارة ثم سلطنة.. فبدلًا من أن يغيروا عاداتهم لصالح الدين الجديد الذي يُجَرِّم قتل النفس إلا بالحق، فإنهم قد طوَّعوا الدين والفتوى لصالح النظرة القبلية الرجعية للحاكم.

وفي التاريخ الإسلامي نماذج لإخوة تحاربوا على العرش وقتل بعضهم بعضًا، لعل أشهرهم ابنا هارون الرشيد: الأمين والمأمون، وأبناء وأحفاد صلاح الدين الأيوبي وأخيه العادل، ومما يؤثر عن الرشيد نفسه أنه قد قال لابنه: «الملك عقيم، ولو طلبت الذي في يدي لأخذت الذي فيه عيناك»، ولكن لم يتفتق ذهن أيٍّ من هؤلاء أن يتخذ إجراءً استباقيًّا بقتل «المنافس المحتمل» قبل حتى أن يبدر عنه ما يريب، بل

وأن يشرعن هذا القتل بنص قانوني، ويدعمه بمنطق «مصلحة الأمة» واختيار أهون الضررين (القتل) بدلًا من أشدهما (الفتنة).. هذا النَّص يؤكد أن المركز القانوني للسلطان العثماني كان بالنسبة للعثمانيين هو «مركز الوصي على الدين» وليس «مركز الخاضع له»، وإن حرص العثمانيون على إظهار التزامهم بالشريعة فقط عندما يكون ذلك مفيدًا لهم، خاصةً في مرحلة ضعف السلاطين ورغبة بعض مراكز القوى من وزراء وقادة في خلع سلطان وتعيين غيره أكثر خضوعًا؛ حيث كانوا يهرعون للفقهاء لانتزاع فتوى بذلك.. أي أن الدين كان بالنسبة لهم «وسيلة سيطرة» وليس «شريعة مُنَظِّمة لإدارة الدولة».

محاولة لإحصاء حالات قتل الإخوة في التاريخ العثماني

لو قمنا بعمل تتبع تاريخي لقتل السلاطين العثمانيين إخوتهم الذكور - بل وأبناء إخوتهم - بغير جريرة أو تصرف مريب من هؤلاء الضحايا لوجدنا الآتي:

في عهد ما قبل «قانون نامه»، قام السلطان بايزيد الأول بقتل أخيه يعقوب لخشيته قوته وإقدامه، محمد الفاتح ذُكِرَ عنه قتله أخًا رضيعًا اسمه أحمد وإرجاع أمه الصربية الأميرة مارا إلى والدها.

وبعد قيام الفاتح بسَنِّ قانونه المذكور، جرت وقائع القتل الآتية: انقلب أبناء السلطان بايزيد الثاني على أبيهم، وتصارعوا فانتصر سليم الأول واستولى على العرش، ومات بايزيد الثاني في ظروف مريبة يفسرها البعض بأن ابنه سليم قد دَسَّ له السم.

أما سليم فقد قتل أخويه المنافسين، ثم قبض على خمسة من أبنائهم فأمر بقتلهم كذلك.

جدير بالذِّكر أن القتل كان يتم خنقًا بوتر قوس، وهو موروث تركي - مغولي؛ حيث كانوا يؤمنون بأن آلهة السماء تستاء من إراقة الدم الملكي، فكانوا يحرصون على قتل أبناء الدم الملكي بغير إسالة دمائهم!

وعودة لوقائع القتل الأسري العثماني، فسليمان القانوني قد قتل ابنين له، هما: مصطفى وبايزيد؛ لارتيابه فيهما نتيجة دسائس بعض الحريم السلطاني، ولم يتوقف عند ذلك بل قتل حفيده الرضيع من ابنه مصطفى وأحفاده من ابنه بايزيد.

أما مراد الثالث، ففور توليه السلطنة أمر بقتل إخوته الخمسة، بينما حقق محمد الثالث رقمًا صادمًا بقتله ١٩ من إخوته فأمر بخنقهم، حتى قبل دفن أبيه.

وعثمان الثاني، بعد خلع أخيه مصطفى وتوليته سلطانًا، أمر بقتل أخيه محمد، قبل أن يُقتَل هو نفسه بأيدي الإنكشارية الذين ولوا مكانه مصطفى المخلوع مدة، ثم مراد الرابع الذي قتل أخويه بايزيد وسليمان.

جدير بالذكر أن القانون العثماني كان ينص على أن السلطان يولي أبناءه ولايات فيرتحلون لها مع مؤدبيهم ليتدربوا على أعمال الحكم؛ تمهيدًا لوصول أحدهم إلى العرش، ثم بعد ذلك عُدِّلَ التطبيق لتكون الولاية للابن الأكبر فحسب - مع بقاء قانون إباحة قتل الإخوة الذكور - حتى قام محمد الثالث بعد قتله إخوته التسعة عشر بإلغاء نظام تعيين الأمراء ولاة وأسس لنظام «القفص» - وهو جناح أميري في الحرملك - حيث

يُحبَس الأمراء ويُعزَلون عن العالم ويُمنَعون من الزواج حتى الموت، بل وحتى هذا النظام لم يكن ضمانًا لحقن دمائهم، فقد بقوا عرضة في أيٍّ وقت لأن يدلف عليهم بعض الجند ليخنقهم بوتر، وهو ما أشاع بين هؤلاء المحبوسين الاضطرابات النفسية، إلى حد أن السلطان سليمان الثاني حين دخل عليه رجال الدولة لتوليته السلطنة أخذ يتوسل إليهم ألا يعبثوا معه وأن يعجلوا بقتله بدلًا من تعذيبه بانتظار الموت كل يوم!

وكان على البيت العثماني الحاكم أن ينتظر حتى قرب منتصف القرن الثامن عشر ليجري الخروج على نظام تولية ابن السلطان خلفًا لأبيه وتصبح الوراثة للذكر الأكبر في الأسرة ـ وهي نتيجة منطقية لقلة الذرية الصالحة للحكم بسبب القتل أو الاضطراب النفسي أو الحبس ـ حتى دستور ١٨٧٦م.

ختامًا.. ردًّا على المدافعين

البعض دافعوا عن محمد الفاتح فقالوا: إنه لم يصدِر هذا القانون، ولكن المصادر الموثوقة كلها أكدت أن قيامه بسَنّ هذا النَّص في قانونه هو أمر واقع.. غيرهم قالوا إنه «لم يقصد القتل»، والرد عليهم هو: هل من معنى آخر لـ«التخلص من إخوته» في المفهوم العثماني المتقبل لقتل الإخوة؟!

بل إن ثمة مَن اعترفوا بوجود هذا النَّص، وبقصد الفاتح معناه، ولكنهم قد دافعوا عنه بضراوة، مؤكدين أنه كان ضرورة ويقعد دينيًّا

تحت بند «المصلحة»، بل وربما تحت بند «دفع المفسدة/ الفتنة» المقدمة شرعًا على «جلب المصلحة/ الحياة».. وأنه لا بأس بإيقاع الضرر بفرد أو عدة أفراد بدلًا من الإضرار بدولة بأكملها، في مراوغة واضحة لحقيقة أن الدين الإسلامي ينظر إلى حفظ الحياة باعتباره «حقًّا» وليس «منفعة»، وأنه لا عقوبة إلا بجريمة ولا جريمة إلا بنص (وأحيلهم في هذا إلى كتاب «الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي» للإمام محمد أبو زهرة)، وفي تناقُض مع دفاعهم عن «تطبيق الشريعة» وتشنيعهم على خصومهم السياسيين أنهم «لا يلتزمون الدين بدقة»، أي أنهم يصفون تلك الجرائم بأنها بمثابة ما يُسَمَّى في لغة القانون «تدابير احترازية» فقط لأنهم يأخذون صَفَّ مرتكبها، بينما لو كانوا على الجانب الآخر لأقاموا منها حائط مبكى!

ويبقى آخر دفاعاتهم ـ وأسهلها عليهم ـ هو ادعاؤهم أن «هذا كلام مدسوس مكذوب دسَّه المُعادون للدولة العلية أعادها الله»، والرد عليهم أن هذه الوقائع ذكرها مؤرخون أتراك ثقال أمثال: يلماز أوزتونا وخليل إينالجيك، أو مؤرخ عثماني الهوى هو محمد فريد بك، أو مؤرخ متخصص في التاريخ التركي ومتعاطف ـ ولكن بغير تعصُّب ـ مع الدولة العثمانية مثل الأستاذ الدكتور محمد سهيل طقوش، أي أن هذه المعلومات المذكورة هي من كتابات رجال يُفتَرَض أن يكونوا ثقات عند المتعاطفين مع العثمانيين.. فإن افترض العثمانيون الجدد سوء نيات من يهاجمون الدولة العثمانية، فهل يمكنهم افتراض سوء نيات هؤلاء السالف ذكرهم؟

الواقع أن قراءة وتحليل التاريخ مسؤولية، ليس فقط من ناحية

الأمانة والدقة، إنما من ناحية الشجاعة في مواجهة السلبيات والنقاط السوداء وخلع رداء الحَصانة من النقد عن الأشخاص التاريخية، وهو ما يفتقر إليه هؤلاء العثمانيون الجدد في التفاعل مع قضية «قتل الإخوة الذكور»!

VI

الإنكشارية.. جريمة العثمانيين التي انقلبت لعنة عليهم

لو أن سلطة حاكمة ـ أيًا ما كان دينها أو توجهها ـ وضعت قانونًا يجبر أهل كل ضيعة أو مقاطعة تخضع لسلطتها أن يقدموا قسمًا من أبنائهم لهذه السلطة، فتأخذ الأبناء وتقطع تمامًا ونهائيًّا صلاتهم بذويهم، ثم تجبرهم على اعتناق دينها، وتحولهم إلى عبيد مسلحين للسلطان لا يخرجون من أماكن الخدمة ولا يختلطون بالناس، بل ولا يتزوجون.. هذا في عصرٍ كان يفترض من أبنائه أنهم قد نبذوا مثل تلك الممارسات التي كان يمكن أن تكون مقبولة بشكل أكبر في العصور القديمة جدًّا.. فبِمَ نصف هذا الفعل إلا بالجريمة؟

هذه السلطة هي الدولة العثمانية، وهذا القانون هو «الديشرمة» (وأحيانًا يقال: الدفشرمة)..

وقانون الديشرمة هو ببساطة من القوانين المنظِّمة للعلاقة بين السلطة العثمانية و«الروملي» ـ أي المناطق المسيحية الخاضعة للعثمانيين في أوروبا ـ حيث تحصل إسطنبول إضافةً للضرائب المالية على «ضريبة بشرية»!

هذه الضريبة عبارة عن الآتي: يتوجه ممثلو السلطة إلى البلدات والقرى المسيحية، وبمعاونة عمدة المنطقة وكاهن كنيستها يقومون بجمع نحو ١٠٠٠ طفل بين الثامنة والثامنة عشرة، شريطة ألا يكون وحيد والديه، ومع وضع الأفضلية لأبناء الأسر الكبيرة، ثم ينقلون هؤلاء الأطفال إلى الأناضول؛ حيث تنقطع تمامًا ونهائيًّا علاقتهم بأهلهم وبماضيهم.. ويصبحون عبيدًا للسلطان.

وفي مركز خاص لجمع هؤلاء العبيد، يجري إلزامهم باعتناق الإسلام، وتلقينهم تعاليمه ـ بالدرجة التي تسمح بالانحياز له وبخدمة السلطة ـ

ويُعزَلون عن العالم الخارجي، ويُمنع أفرادهم من الزواج عدا مَن ينتقل مستقبلًا لفئة كبار الضباط.

هذه الممارسة كانت تتم كل خمس سنوات!

بدايـة الإنكشـاريـة

«إنكشارية» هي تعريب للاسم التركي «يني جري»، أي: «الجُند الجديد»، وهي فكرة تفتَّق عنها ذهن الوزير خليل باشا جندرلي، فاقترحها على سيده السلطان مراد الأول الذي أعجبته فنفذها.

وتقول القصة الشائعة: إن السلطان أخذ باكورة هؤلاء الجند إلى أحد الشيوخ الصوفيين من الفرقة البكتاشية ليباركهم، فمسح رؤوسهم بكمه وقال للسلطان: «فليكن هذا يني جري»، أي: فليكن اسمهم «الجند الجديد»، وتفسر هذه القصة أن الإنكشاري يرتدي على رأسه قلنسوة تتدلى من خلفها قماشة كرمزٍ لبركة كُمّ الشيخ، وكان يقال لهم أحيانًا «البكتاشية» بسبب هذه الواقعة المزعومة.

كان الأطفال المنتزعون من أسرهم يتم توزيعهم على العائلات الفلاحية التركية ليتعلموا اللغة والتقاليد، ثم يتم إدخالهم الثكنات ـ التي يقع أغلبها في إسطنبول ـ وتصبح صفة الواحد منهم «يني جي عجمي أوغلان»: أي: «الجندي الغلام العجمي المستجد»، ويتلقون تدريبات قاسية تحت طائلة عقوبات تبدأ من الجَلد حتى الإعدام، مرورًا بالحبس والإخصاء.. ولكنهم يتميزون بعد ذلك بتلقي رواتب

عالية جدًّا وبحصانة من الملاحقة من القضاء المدني.. وهذا ما أدى مع الوقت ـ إضافةً إلى عامل العُزلة والانتزاع من الأسرة ـ إلى تحوُّلهم إلى قوة باطشة نالت من السلطة نفسها!

ويرأس الإنكشارية «أغا الإنكشارية»، الذي يقيم في إسطنبول ويشارك في مجلس السلطان (تصحيحًا لخطأ شائع: الأغا لا تعني الخَصِيّ، وإنما هي كلمة تعني «الأخ»، وفي لهجات أخرى «الأب»).

وبينما يقول البعض: إن الإنكشارية كانوا يمثلون أغلبية الجيش العثماني، ينفي المؤرخ التركي يلماز أوزتونا ذلك ويقول إنهم كانوا مجرد كتائب أغلبها مشاة.. وفي رأيي أنهم لم يمثلوا الأغلبية لكنهم مثَّلوا ما يمكن وصفه بـ«قوات النخبة»، وهذا يسهل استنتاجه من عظم سطوتهم وجرأتهم على التدخل في شؤون السياسات العليا إلى حد خلع بعض السلاطين وقتلهم!

العثمانيون يدَّعون الدفاع عن الدين وهم يخالفونه

نظام «المملوك المحارب» معروف منذ العصر العباسي، ومرورًا بالأيوبيين والمماليك، ولكنَّ الخاضعين له كانوا في الأساس عبيدًا مسَّهم الرِّق إما نتيجة هزيمة قومهم في حرب، وإما لممارسة بعض القبائل الآسيوية بيع بعض أبنائها كنشاط تجاري يقره عرفها.. أي أن المملوك أو العبد المقاتل كان قد مسَّه الرق قبل انتقال حيازته إلى السلطة.

أما نظام الديشرمة فكان يستعبد طفلًا حرًّا لأسرة من الأحرار الذين

يخضعون ـ وَفْقًا للشريعة الإسلامية التي ادعى العثمانيون تطبيقها ـ لقانون فئة «أهل الذمة»، فهم يدفعون الجزية للسلطان، والجزية في الشريعة الإسلامية هي «مقابل حماية»، هذه الحماية بديهيًا هي حماية من التعرض لأي عدوان قد يكون من صوره استرقاق الأحرار!

أي أن العثماني كان يأخذ الجزية من البلدة المسيحية باليمين، ثم ينتزع أبناءها بالشمال.

وحتى ما يدعيه البعض أن بعض الأسر كانت ترحب بذلك؛ طمعًا في وصول أبنائها إلى مناصب كبيرة لا يبرر أن يتحول الأمر إلى ممارسة تفرضها الدولة.

المظهر الثاني من تناقُض ممارسة العثمانيين مع دعايتهم الدينية هو مخالفتهم الشريعة الإسلامية بإجبار إنسان على اعتناق الإسلام بالمخالفة للنص الصريح الصارم «لا إكراه في الدين»، بينما هم قاموا بممارسة «إكراه ممنهج مقنن» لمسيحيين على اعتناق الدين الإسلامي.. وقد يحتج البعض بأن الدولة قد صارت هي ولية أمر الطفل، ولكن هذا مردود عليه بأن والديه على قيد الحياة، وأنه لولا انتزاع العثمانيين له ما كانت لتنقطع ولاية أبويه عليه.. وهنا ننتقل إلى المظهر الثالث من تناقض «دولة العثمانيين المسلمين المدافعين عن الدين» مع هذا الدين الذي يدَّعون التعصب له؛ فالشريعة الإسلامية تحرم عند أسر طفل مع أمه أن يتم التفريق بينهما.. فما بالنا بالأحرار المعاهدين؟

وأنبه القارئ هنا إلى أن ما سبق لا يعني قراءة تاريخ العثمانيين من زاوية دينية، وإنما مقارنة سياساتهم النفعية بما يدَّعون من أنهم دولة الدين والمدافعون عن الإسلام عقيدة وشريعة.

لعنة الإنكشارية

ثمة مَثَل شعبي مصري يقول: «على مَن قام بتحضير (إحضار) العفريت أن يقوم هو بصَرفه».

عندما تنتزع إنسانًا من أبويه، وتسترقه بعد حريته، وتعزله عن العالم، وتجبره على اعتناق دينك، ثم تلقنه من هذا الدين فقط ما يحوله إلى «مقاتل»، وتمنعه من الزواج، ثم فجأة تمنحه حصانة وسطوة.. كل هذه الممارسات ـ ويمكن للمختصين بعلم النفس أن يؤكدوا ذلك ـ من شأنها أن تحوِّل هذا الذي جلبته لتتخذه سلاحًا إلى وحش كاسر تصعب السيطرة عليه.

وقد كان..

فسرعان ما أحس الإنكشاري أن ولاءه هو لنفسه، وأنه لن ينفعه أحد غيره، فلا هو استمر مع أهله وقومه ولا هو صار عثمانيًّا حقًّا، ولم يصل به إلى المكانة العالية إلا سيفه.. النتيجة الطبيعية لذلك أنه لن يؤمن سوى بمنطق القوة.

بدا هذا واضحًا في سلوك الإنكشارية في خضم الأزمات والتغيرات الداخلية، وهذا عرض بسيط لبعض «وقائعهم»:

عند وفاة السلطان محمد الثاني، حاول أحد الوزراء استدعاء ابنه «جِم» لتولي السلطنة، فثار الإنكشاريون الموالون للأمير بايزيد وقتلوا الوزير، ثم عاثوا في إسطنبول فسادًا ونهبًا حتى استقر بايزيد الثاني سلطانًا، وعند وصوله القصر وقف الإنكشاريون أمامه وطالبوه بالعفو

عن قتل الوزير وسلب ونهب المدينة، بل وطالبوا بنفقة إضافية كإكرامية أو مكافأة لوصوله إلى السلطنة، فوافق السلطان فورًا!

وبعد سنوات عندما انقلب أبناء السلطان على أبيهم وتحاربوا، انحاز الإنكشارية إلى سليم وخلعوا بايزيد الثاني، ثم في أثناء محاربة سلطانهم سليم للصفويين في فارس عصوا وتمردوا وأجبروه على الرجوع، فرجع انصياعًا لهم وخوفًا من تمردهم وهو بعيد عن عاصمته، ثم انتقم منهم فقتل بعضهم.

وعند موت سليم وسلطنة ابنه سليمان، طالب الإنكشارية كذلك بنفقة تولي السلطنة فقدَّمها لهم، ثم بعدها بفترة غضبوا على السلطان سليمان لانسحابه بجيشه من بعض المدن المحاربة وتفويته عليهم فرصة السلب ونيل الغنيمة، فهاجموا سراي الصدر الأعظم، وداهموا حي اليهود فنهبوا بيوتهم، ثم نهبوا منطقة الجمارك في إسطنبول، ولم يهدؤوا إلا عندما قدَّم لهم السلطان بعض العطايا.

وعندما تولى السلطان مصطفى الأول الحكم، سارع بعزل بعض مراكز القوى مثل المفتي وبعض المسؤولين، فتآمر هؤلاء لخلع السلطان، فشاركهم الإنكشارية؛ طمعًا منهم في نيل عطية جديدة عند تولي السلطان القادم، فخُلِع مصطفى بعد ثلاثة شهور من سلطنته وعينوا مكانه السلطان عثمان الثاني، ولكنه سرعان ما خُلِع لأنه خلال حربه مع بولندا تعرض لتذمر الإنكشاريين من القتال ومطالبتهم إياه بالانسحاب لإسطنبول، فدعا إلى حشد قوات الجيش الأخرى لاستكمال الحرب، فخشوا أن تكون هذه بادرة لاستغناء الدولة عنهم فاقتحموا قصره وقبضوا عليه

وخلعوه، ثم أشبعوه ضربًا وسبًّا وأخيرًا قتلوه وأعادوا أخاه مصطفى المخلوع، ثم صاروا يتحكمون في تعيين الوزراء، وعندما حاول بعض مراكز القوى التصدي لهم أشاعوا الفوضى والإرهاب في العاصمة، وأخيرًا فرضوا مرشحهم الذي أمرهم بخلع السلطان مصطفى مرة أخرى وسلطنة ابن أخيه مراد الرابع الذي قضى أول عشر سنوات من حكمه تحت تحكمهم وطغيانهم.

وعندما أراد مراد الرابع أن يسترد سلطته، وأمر بعزل الصدر الأعظم خسرو باشا وتعيين حافظ باشا، سارع «خسرو» بتأليب الإنكشارية الذين بادروا فقتلوا الصدر الأعظم الجديد، فانتقم السلطان بقتل خسرو باشا، ثم وجَّه ضرباته القوية للإنكشارية الذين اضطروا إلى أن يستكينوا ويخضعوا، إلى حين.

أما السلطان إبراهيم الأول، فقد حاول الإنكشاريون أن يتدخلوا في عمله وراحوا يهاجمون سياسته، فدبَّر خطة للتخلص منهم لكنهم كشفوها فاجتمعوا وضموا إليهم المفتي وأصدروا أمرًا بعزله، ثم ولوا مكانه ابنه الطفل ذا السبع سنوات.

ولكن بعض المتآمرين لم يرضوا عن تولية طفل السلطنة، وأرادوا إرجاع السلطان السابق، فلما فاتحوا الإنكشارية في ذلك سارع هؤلاء بإرسال مَن خنق السلطان المخلوع في محبسه.

لمثل هذه الممارسات، عانى السلطان محمد الرابع تناوُبَ الثورات، فتارةً ثورة من الإنكشارية لبعض مطالبهم، وأخرى ثورة من الأهالي بسبب ظلم الجند.

وأخيرًا انتهى عهده بأن وقعت هزيمة لجيش عثماني كان يقوده الصدر الأعظم، فطالب الإنكشاريون السلطان بقتله، فلم يجد بُدًّا من ذلك لتسكين ثورتهم، لكن تلك الثورة لم تهدأ إلا بخلعهم السلطان نفسه بعد ذلك، وبعد أن عيَّنوا السلطان سليمان الثاني وأرسل لهم النفقة وأظهر العفو عن فسادهم، تمردوا فاقتحموا سراي الصدر الأعظم سياوش باشا وقتلوه وأخذوا زوجاته سبايا!

وفي بداية عهد السلطان أحمد الثالث، سارع هذا الأخير بتسليم المفتي للإنكشارية والسماح لهم بقتله، وكانوا ينقمون على هذا المفتي أنه أفتى رسميًّا بحرمة أفعالهم من سلب ونهب وترويع، فقتلوه، ثم هدأت ثائرتهم فاستغل السلطان ذلك وانتقم من رؤسائهم، لكنهم عادوا إلى التمرد وإثارة الفوضى في وقت كانت الدولة فيه مهددة من قيصر روسيا، بطرس الأكبر.

وخلال بعض مفاوضات هذا السلطان مع الدولة الفارسية، كان الإنكشاريون يميلون إلى خيار الحرب، فتمردوا على السلطان وطالبوه بقتل الصدر الأعظم وقائد الأسطول ومفتي الدولة، فاضطر إلى السماح لهم بقتل الصدر والقائد، وبصعوبة منعهم من قتل المفتي، فقتلوهما، ثم إذ لم تهدأ غضبتهم خلعوا السلطان نفسه.

وقد حاول السلطان سليم الثالث التخلُّص من هؤلاء الإنكشارية وخلع نيرهم عن السلطنة، وكان صاحب ميول تقدمية، فاستدعى الخبراء الأجانب وسعى إلى إنشاء المدارس العسكرية على الطراز الحديث، ولكن الإنكشارية الذين أدركوا خطر تنفيذ خطته أظهروا التمرد، ثم استغلوا وفاة المفتي الموافق للسلطان في إصلاحاته وتولي آخر متشدد

دينيًّا، فاستصدروا منه فتوى بعزل السلطان لمخالفته الشريعة بأخذه عن «الكفار» نظمهم وأساليبهم في الجيش، وعيَّنوا مكانه السلطان مصطفى الرابع الذي ناله ما نال سلفه من فوضاهم وبطشهم حتى خلعوه كسابقه وقتلوه في محبسه، وتسلطن مكانه محمود الثاني.

وبعكس ما حسب الإنكشارية من أن السلطان الجديد سيكون دمية في أيديهم، فوجئوا به يسارع بإظهار قوته والتمسك بسلطته الرسمية، وإلزامهم باحترام أوامره وقوانينه، بل وسارع إلى إحياء مشروع تحديث الجيش الذي بدأه سليم الثالث، فثاروا وحاولوا حرق السراي السلطاني، وقتلوا الصدر الأعظم خلال دفاعه مستميتًا عن القصر.

فاضطر السلطان إلى ضربهم بالمدفعية؛ ما جعلهم ينطلقون في إسطنبول حرقًا وتخريبًا؛ ما اضطره بعدها إلى إعلان التهدئة والعفو عنهم حقنًا لدماء أهل العاصمة.. وهو يدبر سرًّا ما يسحقهم به إلى الأبد.

وقد كان..

ففي العام ١٨٢٦م، تجمع الإنكشارية في أحد الميادين وهم يطالبون ويهددون كعادتهم، ففوجئوا بمدافع السلطان تحاصرهم ثم تحصدهم بقذائفها، وعبثًا حاولوا الهرب لكن حلقة الحصار كانت محكمة ففنوا عن آخرهم (وهي خطة واتت السلطان تأثرًا بمذبحة القلعة التي دبَّرها محمد علي باشا للمماليك).. وأصدر السلطان محمود الثاني أمرًا بإلغاء الإنكشارية إلى الأبد.

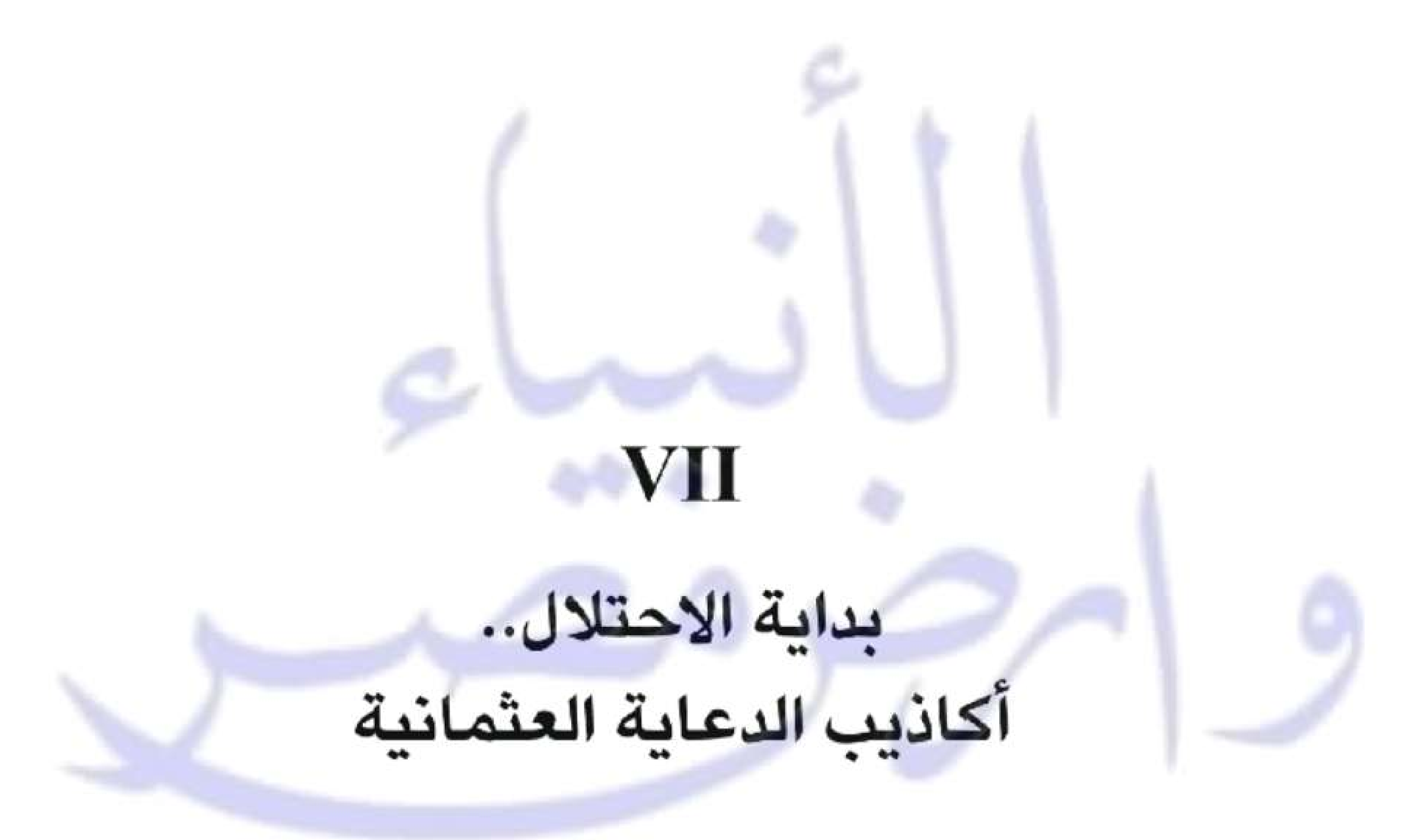
هكذا نجح العثمانيون أخيرًا في «صرف العفريت» الذي كانوا هم مَن بحماقتهم «حضّروه».

العباسـيون، والطولونيون، الفاطميون، والأيوبيون، والمماليك.. كل هؤلاء استخدموا نمط «الرق العسكري»، لكنَّ أحدًا لم ينفذه بهذا المسـتوى من الوحشـية في انتزاع الأبناء من ذويهم كالعثمانيين، فضلًا عن حماقة التمسك بهذا النظام الذي تحول إلى لعنة روعت الدولة لمدة تتجـاوز الأربعمائة عام! جدير بالذكر أني لم أعرض هنا سـوى فسـاد الإنكشـارية في العاصمة، ولكن أفعالهـم في الولايات العثمانية تحتاج إلى ما هو أكثر من مقال!

والحقيقة أني أتساءل عن مدى دقة ومصداقية كل ما يقول العثمانيون الجدد عن «هيبة السلطان العثماني» و«هيبة الدولة العلية التي كانت تخيف أوروبا»، أيُّ هيبة لدولة لا يستطيع سلطانها أن يأمن على نفسه في قصره؟ كيف يدَّعي هذا أنه «يحمي الإسلام والمسلمين»؟!

صحيح أنَّ دولًا شهدت أحداث عنف وانقلابات دامية ـ كدولة المماليك ـ لكنها كانت دولة نظام حكمها غير قائم على الوراثة، وإنما كان قانون القوة فيها صريحًا، فكان نظامها مؤهلًا لاحتمالات التمرد بحيث يستمر في العمل مهما تغير السلاطين والقادة، أما دولة العثمانيين فكانت تقدم نفسها أنها نموذج الاستقرار الذي سيريح الناس ـ حسبما يزعمون ـ من ظلم المماليك!

فكأنما قصة الإنكشارية هي أقوى تطبيق عملي لحكمة أن «الجزاء من جنس العمل»، والحقيقة أن فيها من العدالة الشعرية كثيرًا؛ فخاطفو الأطفال لقوا جزاءهم بأيدي صنيعتهم، والصنيعة هلكت بأيدي صانعها.



VII

بداية الاحتلال..
أكاذيب الدعاية العثمانية

«ضاق رعايا المماليك بحكامهم فاستغاثوا بالعثمانيين وتطلعوا للسلطان العثماني أن يتقدم فيخلصهم مما هم فيه».

«رحَّب أهل دولة المماليك بالغازي العثماني واستقبلوه بالفرحة والابتهاج».

«تنازل الخليفة العباسي عن الخلافة للسلطان سليم الأول فأصبح سلاطين آل عثمان خلفاءَ للمسلمين وأصبحت دولة العثمانيين دولة الخلافة الإسلامية».

هذه بعض أكاذيب العثمانيين ـ القدامى والجدد ـ التي يبررون بها عدوان الدولة العثمانية وبغيها على دولة مسلمة هي جارتها المملوكية واجتياحها أراضيها وإطلاقها السيف والنار بين أهلها.

صاغوا الكذبة ورددوها تطبيقًا لمبدأ قاله جوبلز ـ وزير دعاية هتلر ـ بعد الاجتياح العثماني بقرون، يقول هذا المبدأ: إنك إذا أردت أن يصدق الناس كذبة فلتكن كبيرة إلى حد أنَّ أحدًا لا يتوقع أن تكذب في أمر كبير إلى هذا الحد، وبالغ في ترديدها حتى تصبح بالنسبة للناس حقيقة لا جدال فيها.

ولكن التاريخ لا يجامل ولا يرحم من يحاول تزويره، فثمة مقولة ترد على المأثور عن جوبلز سالف الذكر هي: إنك تستطيع أن تكذب على بعض الناس لبعض الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تكذب على كل الناس كل الوقت.

لماذا غزا العثمانيون دولة المماليك؟

حتى نهاية عهد الحاكم العثماني محمد الثاني ـ الفاتح ـ كانت العلاقات العثمانية ـ المملوكية طيبة وقوية إلى حد أن القاهرة زُيِّنَت لخبر استيلاء العثمانيين على القسطنطينية، واحتفلت بعد ذلك بسنوات مع قرينتها الشامية دمشق بتكذيب شائعة عن وفاة محمد الفاتح بالطاعون، وكانت المراسلات بين العاهلَين المملوكي والعثماني تحيط بها المودة، والعلاقات تصل أحيانًا إلى حد التحالف في بعض الأمور الأمنية كإحباط المؤامرات الأوروبية ضد الشرق الإسلامي، وحتى عندما طلب الفاتح من الخليفة العباسي بالقاهرة أن يمنحه لقب السلطنة ـ الذي يُعَدُّ أكبر لقب حاكم للمسلمين بعد الخليفة ـ لم تهتز تلك الروابط الطيبة على الرغم من ارتياب المماليك مما قد يكون وراء هذا الطلب.

ولكن بعد وفاة الفاتح نشب صراع بين ابنيه «بايزيد» و«جِم» على العرش، وانتصر الأول وتربع على كرسي الحكم تحت اسم بايزيد الثاني، بينما فر «جِم» إلى القاهرة لاجئًا للسلطان المملوكي قايتباي الذي كان معروفًا بأنه لا يرد مستجيرًا به.

حاول بايزيد أن يقنع قايتباي بتسليمه أخيه المارق، إلا أن السلطان قد رفض الطلب أسوةً برفضه طلب «جِم» أن يمده المماليك بقوة تعينه على انتزاع العرش من أخيه، فما كان من «جِم» إلا أن فر من مصر إلى أوروبا؛ حيث عاش مدة ثم مات بشكل تشوبه شبهة جنائية، ولكن بايزيد لم يغفر للمماليك حمايتهم أخاه من بطشه.

كانت الحدود العثمانية ـ المملوكية تقع في جنوب الأناضول، وعلى تلك

الحدود كانت تقوم إمارات تركمانية يخضع بعضها للعثمانيين، بينما يدين البعض الآخر بالولاء للمماليك، فدفع بايزيد تلك الإمارات للتحرش بالحدود المملوكية بل ومهاجمة الديار الحلبية التي تعد مفتاح الشام.

جاء رد القاهرة سريعًا قويًّا، فتصدت لتلك التحرشات وقمعت أصحابها فدخلت القوات العثمانية اللعبة بشكل مباشر وصريح، فأرسل قايتباي ثلاث حملات قوية بقيادة قائده القدير الأتابك أزبك الذي رد العثمانيين على أعقابهم، بل وتوغل في بلادهم؛ ما اضطرهم إلى الصلح بوساطة حاكم تونس الذي أقنع الطرفين بأنه لا يجوز أن يحارب المسلم أخاه المسلم.. فعادت العلاقات تتحسن إلى حد تخطيط القسطنطينية والقاهرة لتنفيذ حملة مشتركة لإنقاذ مسلمي الأندلس، إلا أن صراع أبناء بايزيد على خلافة أبيهم وانقلاب سليم على أبيه السلطان بايزيد الثاني قد حالا دون ذلك. وعندما توفي بايزيد في عهد السلطان قنصوه الغوري أقام هذا الأخير صلاة الغائب على روحه في مساجد القاهرة وأظهر الحزن والحداد.

لم يكن سليم ليقبل بوجود جار قوي، مثل المماليك، ملاصق لحدوده، فأخضع الإمارات التركمانية وقتل جده لأمه أمير إمارة «ذي القدر» الحدودية وبدأ في التحرك لغزو الشام.

كانت الذريعة المعلنة لسليم هي اتهامه السلطان الغوري بالخيانة والتحالف مع الدولة الصفوية الشيعية الناشئة في فارس والعراق، لكن حقيقة الأمر أن السلطان المملوكي كان عدوًّا للصفويين، إلا أنه كان قد فضَّل الوقوف على الحياد في الصراع العثماني ـ الصفوي، فاستغل سليم الأول هذا التوجه واستصدر الفتاوى من شيوخ دولته

بخروج المماليك عن الملة الإسلامية، وأن جهادهم قد صار واجبًا كجهاد الكفار!

أكذوبة استغاثة الرعايا بالغازي العثماني

يؤكد التاريخ حقيقة أن الأوضاع في دولة المماليك منذ وفاة السلطان قايتباي حتى سقوط الدولة ذاتها كانت في تردٍّ مستمر وحال بالغ السوء على مختلف المستويات، ولكن الوقائع تنفي أكذوبة الاستغاثة سالفة الذكر.

الواقعة الحقيقية هي أن السلطان الغوري إذ بلغته التحركات العدوانية لسليم العثماني قام بإرسال حملة إلى الديار الحلبية، فلما بلغت الحملة حلب لم يكن قادتها وجندها على قدر المسؤولية فعاثوا فسادًا في المدينة وروعوا أهلها وانتهكوا حرماتهم، فضج هؤلاء بالدعاء على الغوري واقترح بعض فقهائهم مراسلة العثمانيين، إلا أن زملاءه سعوا إلى رده عن ذلك، رافضين تلك الخيانة.

والحقيقة أن حلب آنذاك كانت تحت حكم الأمير المملوكي «خاير بك» الذي كان بالفعل قد تورط في خيانة التخابر مع العثمانيين والتودد لسليم بالتلميح لأنه رهن أوامره، فمن السهل إذن أن نستنتج مَن الذي كان وراء اقتراح الفقيه المذكور مراسلة العثمانيين وطلب غزوهم حلب.

وبالفعل تأكدت خيانة «خاير بك» عندما كان يقود ميسرة الجيش المملوكي في معركة مرج دابق بين الجيشين المملوكي والعثماني، التي

كانت الغلبة في قسمها الأول للمماليك على أعدائهم إلى حد تفكير سليم في الانسحاب وطلب الصلح، فقد سارع «خاير» بالانسحاب بميسرته وأشاع بين جنود المماليك من فئة «القرانصة» (مماليك السلاطين السابقين) أن الغوري يلقي بهم في أتون المعركة، بينما يجنب فئة «الجلبان» (مماليك الغوري) ويلاتها، فحرضهم بدورهم على الانسحاب، وعندما استعدت قوات الاحتياط لإنقاذ الموقف المملوكي الذي أصبح حرجًا أشاع الخائن بينهم أن «سلطانكم قد مات فانسحبوا».. فوقعت الهزيمة ولقي الغوري مصرعه.

وعندما حاول فلول الجيش المملوكي الانسحاب لحلب، أغلق أبوابها في وجوههم، فانسحبوا إلى دمشق، بينما دخل سليم حلب وفي صحبته خاير بك الذي تزيا بزي العثمانيين وحلق لحيته أسوة بتقاليد أمرائهم.

يقول العثمانيون: إن تلك الواقعة دليل على ترحيب الأهالي بالغازي العثماني، ولكن لو فكرنا في الأمر لطرحنا سؤالًا: هل كان غلق وفتح أبواب المدن بأيدي الأهالي أم السلطة؟ وما دور «خاير» في إغلاق الأبواب في وجوه رفاقه السابقين ثم فتحها أمام الغازي؟ من السهل جدًّا إدراك دور «خاير» في ذلك، وهو الذي كان سليم يداعبه بعد ذلك بمناداته «خاين بك»، خاصةً أن قلعة حلب كانت بأيدي الجند المماليك الذين لم يتعرضوا لأذى الأهالي الذين يشيع العثمانيون تمردهم على السلطة المملوكية.

وعندما اجتاح العثمانيون دمشق، حاولت حاميتها، بالاشتراك مع الأهالي، أن تقاوم الغزاة الذين دهموها وأطلقوا سيوفهم في أهلها

وأوقعوا بهم وبأمراء دمشق المماليك مذابح مروعة حتى طلبت المدينة الأمان مقابل استسلامها.

وعند بلوغ العثمانيين غزة - حدود الديار المصرية والديار الشامية - حاول أهلها مقاومة المحتل، لكنهم تعرضوا لمذبحة رهيبة سقط فيها الآلاف شهداء نضالهم ضد الغزاة.

أما القاهرة التي كان أهلها يهتفون: «يا رب يا متجلي أهلك العثمانلي»، فقد نالت نصيب الأسد من الذبح والتقتيل والترويع، فكان «سليم» قبل معركة الريدانية التي سبقت سقوط القاهرة يقول في مجلسه: «غدًا أدخل القاهرة فأحرق بيوتها وألعب في أهلها بالسيف»، وقد كان.. فعند دخول الجند العثماني العاصمة المملوكية اندفعوا في شوارعها ينهبون البيوت بحجة التفتيش عن المماليك الذين كانوا عند أسرهم يُعدَمون بالجملة، وصالوا وجالوا في أهلها بسيوفهم ورصاصهم، وبلغوا حد اختطاف الغلمان المُرد والفسق بهم، فأحدثوا فيها مقتلة عظيمة.. كل هذا كان انتقامًا من اشتراك أهل القاهرة في القتال ضد العثمانيين في معركة الريدانية.

وعندما كر السلطان طومان باي - الذي تولى الحكم بعد مقتل الغوري - على العثمانيين ونجح في تخليص القاهرة جزئيًا من احتلالهم، هلل له المصريون وشاركوا في خطف وقتل الجند العثماني وتقديم رؤوسهم لطومان باي، وأصبح مسجد «شيخو» في شارع الصليبة مركزًا للمقاومة، إلا أن العثمانيين كرّوا على المصريين واحتل الإنكشارية مآذن مسجد المؤيد وراحوا يقنصون المصريين ببنادقهم حتى نجح بعض المماليك في الصعود لهم وقتلهم.. وألقى سليم بثِقَل جيشه في المعركة حتى نجح

وأوقعوا بهم وبأمراء دمشق المماليك مذابح مروعة حتى طلبت المدينة الأمان مقابل استسلامها.

وعند بلوغ العثمانيين غزة ـ حدود الديار المصرية والديار الشامية ـ حاول أهلها مقاومة المحتل، لكنهم تعرضوا لمذبحة رهيبة سقط فيها الآلاف شهداء نضالهم ضد الغزاة.

أما القاهرة التي كان أهلها يهتفون: «يا رب يا متجلي أهلك العثمانلي»، فقد نالت نصيب الأسد من الذبح والتقتيل والترويع، فكان «سليم» قبل معركة الريدانية التي سبقت سقوط القاهرة يقول في مجلسه: «غدًا أدخل القاهرة فأحرق بيوتها وألعب في أهلها بالسيف»، وقد كان.. فعند دخول الجند العثماني العاصمة المملوكية اندفعوا في شوارعها ينهبون البيوت بحجة التفتيش عن المماليك الذين كانوا عند أسرهم يُعدَمون بالجملة، وصالوا وجالوا في أهلها بسيوفهم ورصاصهم، وبلغوا حد اختطاف الغلمان المُرد والفسق بهم، فأحدثوا فيها مقتلة عظيمة.. كل هذا كان انتقامًا من اشتراك أهل القاهرة في القتال ضد العثمانيين في معركة الريدانية.

وعندما كر السلطان طومان باي ـ الذي تولى الحكم بعد مقتل الغوري ـ على العثمانيين ونجح في تخليص القاهرة جزئيًا من احتلالهم، هلل له المصريون وشاركوا في خطف وقتل الجند العثماني وتقديم رؤوسهم لطومان باي، وأصبح مسجد «شيخو» في شارع الصليبة مركزًا للمقاومة، إلا أن العثمانيين كرّوا على المصريين واحتل الإنكشارية مآذن مسجد المؤيد وراحوا يقنصون المصريين ببنادقهم حتى نجح بعض المماليك في الصعود لهم وقتلهم.. وألقى سليم بثِقَل جيشه في المعركة حتى نجح

في طرد طومان باي وأعوانه وإفناء المقاومين، وأطلق جنده يحرقون مسجد «شيخو» ويداهمون الأزهر ومسجد السيدة نفيسة والمشاهد والمساجد الأخرى ويذبحون من يلجأ لها حاسبًا أن المسجد يعصمه من سيوف العثماني.. واستشهد في تلك الواقعة عشرة آلاف نفس.. وأُعدِم الذين استسلموا من أمراء المماليك وألقيت جثثهم في النيل أو للكلاب الضارية.. وبأوامر من «سليم» انطلق رجاله يخلعون أعمدة ورخام قصور قلعة الجبل ـ مقر الحكم المملوكي ـ وجمعوا الصُّناع والبنائين وأرباب الحرف وأساطين المهن والفنون؛ تمهيدًا لنقلهم مع نهيبة «سليم» إلى إسطنبول لبناء مدينة ملكية تليق بـ«سلطان البرين وخاقان البحرين».

وعندما وقع طومان باي في أسر سليم الأول، كان هذا الأخير يفكر في العفو عن مقاومته له، إلا أن شائعة انتشرت بين الأهالي أن طومان باي لم يؤسر وأنه عما قريب يخلصهم من المحتل، فغضب سليم وأعدم السلطان المملوكي الشهيد شنقًا على باب زويلة، فلما نُفِّذَ الحُكم صرخ الناس صرخة عظيمة واغتموا له.

فهل كل ما سبق يقول من بعيد أو من قريب إن الرعايا كانوا يستغيثون بالغزاة العثمانيين؟!

أكذوبة التنازل عن الخلافة

تقول الأكذوبة العثمانية: إن سليم الأول حين أسر الخليفة العباسي المتوكل في مرج دابق، اصطحبه إلى دمشق حيث تنازل له الخليفة عن الخلافة لتنتقل من بني العباس لبني عثمان.

والواقع التاريخي يفضح هذا الكذب لعدة أسباب:

أولًا: لم يذكر أي من الكُتّاب المعاصرين للحدث ـ من أيٍّ من الجانبين ـ هذه الواقعة، التي لم تكن ليُغفَل عن ذكرها؛ فانتقال الخلافة من عربي قرشي هاشمي إلى تركي أعجمي ليس بالحدث الهين، خاصةً أن من أهم شروط الخلافة قرشية النسب عملًا بحديث «الأئمة من قريش».

وثانيًا: فإن في مراسلة سليم الأول لابنه سليمان يبشره بانتصاره، لم يرد أيُّ ذكر للتنازل عن الخلافة، وفي مراسلة سليم لطومان باي يأمره بالتسليم له ـ وهي رسالة كانت بعد مغادرة الجيش العثماني لدمشق متوجهًا لمصر ـ ذكر «سليم» أنه قد حاز حق حكم سلطنة المماليك بأمرٍ من الخليفة العباسي؛ ما يعني استمرار اعتراف السلطان العثماني وقتها بخلافة المتوكل، وهي واقعة تقع زمنيًّا بعد الواقعة المزعومة لتنازل المتوكل عن الخلافة.

وثالثًا: فإن عملية التنازل من خليفة لآخر كانت تحكمها مراسم صارمة، وهي جمع الفقهاء في اجتماع رسمي، وكتابة محضر بالواقعة يوقع عليه الطرفان ـ المتنازِل والمتنازَل له ـ والشهود وشيوخ الإسلام.. فأين ذلك المحضر في وثائق العثمانيين لو كانوا صادقين؟ وأين ذكره في كتب المؤرخين؟

ورابعًا: فإن الدعاء لسليم العثماني على منابر القاهرة ـ بعد احتلالها ـ كانت صيغته هي: «وانصر اللهم سلطان البرين والبحرين وخاقان العراقين وكاسر الجيشين السلطان سليم شاه»، فلم ترد به صفة الخلافة، والدعاء للخليفة أو الحاكم كان من المراسم الرسمية الصارمة التي تعبِّر عن ولاء الدولة له.. ودخول «سليم» القاهرة كان تاليًا لواقعة التنازل المزعومة في دمشق.

وأخيرًا: فإن أيًّا من المؤرخين العثمانيين ـ وعلى رأسهم المؤرخان أوليا جلبي وإبراهيم أفندي بجوي ـ كانوا عند ذكر السلطان العثماني يذكرونه بلقب السلطنة دون ذكر للخلافة.

فما مصدر تلك الأكذوبة إذن؟

بدأت الأكذوبة في القرن الثامن عشر خلال مفاوضات السلطان العثماني عبد الحميد الأول مع قيصر روسيا لإبرام معاهدة كوتشك قينارجي؛ حيث أراد القيصر أن يفرض حمايته على معتنقي المذهب المسيحي الروم أرثوذكسي في الدولة العثمانية، فأراد السلطان بالمثل أن يفرض حمايته على مسلمي شبه جزيرة القرم الروسية، فادعى لنفسه صفة الخلافة، ونشط رجال البلاط وكُتّاب السلطان في اختلاق قصة التنازل سالفة الذكر والترويج لها، فضلًا عمّا كان بعض المتملقين للسلاطين يمارسونه أحيانًا من مناداة السلطان في كتاباتهم بـ«خليفة المسلمين» تقربًا منه وتزلفًا إليه. أما الخلافة رسميًّا فلم تقم إلا في العام ١٨٧٦م من خلال دستور السلطان عبد الحميد الثاني الذي نص على أن «السلطان خليفة المسلمين وإسطنبول دار الخلافة»، أي أن «الخلافة» العثمانية لم تدم سوى ٤٨ عامًا منذ الدستور المذكور حتى إسقاط أتاتورك لها سنة ١٩٢٤م.

ختامًا

إذا ضعف العقل استسلم للخرافة، والجهل هو أسوأ مظاهر ضعف العقل، والخرافة سلاح الكاذب يضرب بها عقل الجاهل فيحوله إلى مطية لأكاذيبه وتدليسه.

هذا ما كان من شأن العثمانيين قديمًا ومواليهم المحدثين بين حشود كبيرة من المستسلمين لراحة الجهل ودعة التراخي عن البحث والاطلاع حول المعلومة قبل تصديقها، فقد أُلقِيَت لتلك الحشود هذه الكذبة فتلقفوها فرحين وركنوا لها فأقاموها صنمًا يتمسحون به ويتعصبون ضد من يحاول المساس به، حتى وإن تسلح بالعلم والعقل والمنطق.

ولكن - كما أسلفت القول - التاريخ لا يرحم من يعابثه، والكذبة تبقى بيتًا من زور أساسه هواء.. لا بُدَّ له من يوم ينهار فيه على رؤوس مَن شيدوه!

VIII

طاعون الفساد العثماني..
مصر نموذجًا

عندما تولى السلطان المملوكي الظاهر بيبرس عرش سلطنة المماليك، كان أول ما حرص عليه هو توزيع مهام إدارة الدولة على عدد من المؤسسات لكل منها مهام والتزامات محددة بدقة وصرامة.. فجعل للديوان السلطاني أمراءه لتنظيم أعماله ومراسمه، وللجيش أمراء وموظفين لسجلاته وتسليحه وإدارة مهامه العسكرية، ولأموال الدولة والأموال السلطانية موظفيها والممسكين بسجلاتها، وغيرهم لمهام مراقبة الأسواق وآخرين لمهام البناء والصحة والتعليم والإدارات المحلية والقضاء... إلخ، حتى إنه ـ بيبرس ـ يوصف بأنه المؤسس الحقيقي لدولة المماليك الممتد عمرها من العام ١٢٥٠م إلى العام ١٥١٧م.

هذا النظام الإداري العتيد كان له عظيم الفضل في استقرار الكيان المملوكي أمام التحديات التي طالما واجهت الدولة، سواء تلك الخارجية من حروب وغزوات، أو نوازل داخلية من انقلابات ومؤامرات وأوبئة ومجاعات.. حتى إن غياب رأس الدولة نفسه ـ السلطان ـ نظرًا لوفاته أو خلعه أو مقتله لم يكن ليؤدي لانهيار الدولة نفسها.. فسرعان ما كان المنادي يطوف بشوارع القاهرة ينادي في الناس بالأمان وأن استمروا في البيع والشراء وطلب المعيشة.

هذا النظام الراقي الذي يمكن للقارئ الاطلاع على تفاصيله من خلال كتاب القلقشندي «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» جاء العثمانيون فبدلًا من أن يتبنوه فيصلح حال البلاد والعباد، نسفوه وسحقوه واستبدلوا به نظامهم الذي كان عين الفساد والظلم والخراب.

المحتل يحوِّل مصر إلى بقرة حلوب

بعد أن كانت مصر دولة مستقلة تحكم نفسها، وتدير من عاصمتها القاهرة إمبراطورية تضم إلى جانبها الشام وجنوب الأناضول والحجاز واليمن والنوبة وقبرص، صيرها المحتل مجرد ولاية يقبع على كرسيها باشا معين من قِبَل سلطان إسطنبول، مهمته حلبها حتى إعجافها ولو مات أبناؤها جوعًا.

فموارد مصر صارت بأمر السيد العثماني تمول المطالب الآتية: الحملات البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط، الغذاء في كل من مكة والمدينة، الاحتفالات والهدايا والعطايا في القاهرة بمناسبة انتصارات الجيوش العثمانية في أيّ مكان في العالم، رواتب الفرق العسكرية العثمانية السبعة (الأوجاقات) من جند مماليك وإنكشارية، الموظفين العثمانيين في مصر من قباطين وولاة وإداريين وقضاة، عطايا الوالي المعين جديدًا للجند لكسب ولائهم وتلبية طلبهم الدائم للأموال أو عند تمردهم عليه لاستمالتهم إلى جانبه ودرء شرهم.

أما ما يتبقى بعد ذلك فيُبعث إلى إسطنبول تحت حراسة مشددة ووسط أجواء احتفالية كبيرة تحت اسم «الخزانة الإرسالية» ومعه صناديق تحتوي الهدايا من طرف وتحف وحلوى للسلطان وحاشيته وحريمه!

والسؤال هنا: ما الذي كان يتبقى للمصريين وحقوقهم عند الدولة، خاصةً فيما يخص مطلبي الصحة والتعليم؟

الإجابة هي: لا شيء! فالدولة العثمانية ـ شأن الدول الموصوفة بأنها «تأخذ ولا تعطي» ـ كانت تنظر لهذين المطلبين باعتبارهما من الأمور

التي تلقى على عاتق رعايا الإيالات (الولايات/ المستعمرات) ورهنًا بأهل الخير منهم إن أرادوا أن ينشئوا مدرسة أو كُتابًا أو مستوصفًا صحيًّا بسيطًا.

بلى، فمصر بالنسبة للعثماني لم تكن سوى مورد لتمويل السلطنة، أو قاعدة للجند العثماني والأساطيل العثمانية.

السؤال التالي هو: وماذا لو لم تكفِ موارد مصر لتفي بالمتطلبات العثمانية سالفة الذكر، فضلًا عن الخزينة الإرسالية؟ الإجابة المفزعة هي: لا مجال لهذه الفرضية، فليزد الوالي الضرائب، أو ليبتكر ضرائب جديدة، أو حتى ليلجأ للمصادرات بأية ذريعة؛ فمنصبه ـ بل وربما حياته ـ رهن بإتخامه خزانة سيده السلطان بالمال، وإغلاق الأفواه المفغورة دومًا لطلب العطايا للجند والأمراء في القاهرة!

يمكننا أن نستنتج إذن حال المصري البسيط في ظل هذه الظروف، فالسلطان يضغط على الوالي لاستخلاص أموال ولايته، والجند الإنكشارية والمماليك يضغطون عليه لرفع رواتبهم، زد على ذلك أن متوسط مدة ولاية الباشا على مصر هي من ٣ إلى ٥ سنوات يعتبرها خطوة انتقالية لمنصب أرفع في السلطنة، وبناءً عليه فهو مطالب بإثبات كفاءته، وبين أحجار هذا الرحى يعتصر المصري لدفع تكلفة هذه الضغوط!

المحتل العثماني ينتهج أسلوب «فرِّقْ تَسُدْ»

ابتكر الرومان قديمًا أسلوب «فرِّقْ تَسُدْ» (Devide et impera) لحكم

العالم وتجنب اتحاد الخصوم ضدهم أو تمرد الخاضعين لهم على سلطتهم.. وأثبت العثمانيون أنهم التلميذ الذي فاق أستاذه في هذا المجال.

فقد حرصوا عند تنظيمهم إدارة مصر على خلق مراكز قوى متنافسة ومتناحرة يضرب بعضها بعضًا، كيلا يستقر الوضع السياسي الداخلي فينزع الوالي أو المتغلب للاستقلال عن السلطنة بتلك الولاية المهمة.

أول مراكز القوى تلك كان الوالي، وعادةً ما كان أحد الوزراء العثمانيين، يولى على مصر كمرحلة انتقالية؛ طمعًا في إثبات كفاءته لتولي منصب أكبر في إسطنبول.. هذا الوالي يفترض أن يكون رأسًا للجهاز الإداري ومسؤولًا أمام السلطان عن إدارة الولاية.

المركز التالي هم الجند الإنكشارية، ويمثلون الحامية العثمانية واليد الباطشة للسلطان، لكنهم سرعان ما راحوا ينافسون الوالي ويبتزونه؛ طلبًا للأموال فإن لم يرضخ لهم طاحوا في العباد سلبًا ونهبًا وترويعًا حتى يضج العامة وتبلغ أنباء انعدام الاستقرار مسامع الباب العالي فيطيح بواليه.

القوة الثالثة هي المماليك، وكانوا في البداية من أولئك الذين خانوا وطنهم وانحازوا للغازي العثماني، فنالوا رتب الباكوية واستكثروا من المماليك بدورهم، والذين تمخضوا عن أجيال مملوكية تالية وهكذا دواليك.. وراحوا يتنافسون حتى انقسموا إلى حزبين: «قاسمية» و«ذو الفقارية» وصاروا يتقاتلون فيما بينهم من ناحيةٍ، ويحاربون الوالي من ناحيةٍ أخرى، حتى جاء فريق ثالث هو «القازدغلية» فاستولى على السلطة حتى جاء مملوك قوي هو علي بك الكبير فأطاح بمنافسيه وحاول الاستقلال

بمصر لولا انقلاب مملوكه محمد بك أبو الدهب عليه، ثم هلك هذا الأخير فجاء عهد الأميرين مراد بك وإبراهيم بك اللذين تسلطا على البلاد حتى دهمتهما الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابارت وعانت مصر ويلات المحتل الفرنسي بعد طول معاناة لطغيان المحتل العثماني.

وقد هان شأن السلطة الرسمية الممثلة في الوالي إلى حد استحداث البكوات المماليك لمنصب «شيخ البلد» الذي صار بيده الحل والعقد، وصاروا إن لم يرضوا عن والٍ ولم يشبع نهمهم للمال والثروات يرسلون له رجلًا عرف بـ«أبو طبق» لارتدائه قبعة على هيئة الطبق، يصعد له في قلعة الجبل مقر الحكم ويقول له: «انزل يا باشا» في إشارة لخلعه!

فلم تعد المهام والوظائف إذن مرتبطة بقانون أو نظام، بل صارت رهنًا بمن يستحوذ عليها طمعًا في سلطتها وما تدره من أموال، فيصيرها مطية لطموحاته بقوة السلاح.

في وضع كهذا يسهل أن ندرك مستوى انحدار وانهيار الإدارة في بلد كان فيما مضى يفخر بأن حتى موت سلطانه لا يمنع استقرار الحياة فيه.

فساد القضاء والتضييق على المتقاضين

عندما وضع الظاهر بيبرس النظام القضائي لمصر، جعل أربعة قضاة في منصب «قاضي القضاة»، بموجب قاضٍ لكل من المذاهب السنية الأربعة: الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي، ليحتكم كل فرد للقاضي الذي يتبع مذهبه، وكان لكل من القضاة الأربعة نواب في

الولايات حسب كثافة التابعين لهذا المذهب أو ذاك، وكان السلطان يجلس يومين أسبوعيًّا في الحوش السلطاني بقلعة الجبل لسماع شكاوى الرعية ممن لم ترضهم أحكام القضاء فيما يشبه اليوم نظامي الاستئناف والنقض للأحكام.. وكان من شروط المشتغلين بالقضاء أن يكونوا على علم كافٍ بأحوال الرعية وعاداتها وتقاليدها وأعرافها وأنماط حياتها ليسهل على القاضي فهم القضية المعروضة عليه والقضاء فيها بما يدفع المضار ويحقق المصالح، فلما احتل العثمانيون مصر ألغوا هذا النظام وفرضوا مذهبهم الحنفي على مصر التي يمثل الأحناف فيها أقلية بين المسلمين مقابل أكثرية شافعية في القاهرة والدلتا وشمال الصعيد، وأخرى مالكية في الإسكندرية وجنوب الصعيد.. وجعلوا على رأس القضاء قاضيًا حنفيًّا تركيًّا لقبه قاضي عسكر أفندي، يبعثه الباب العالي، فأصبح القضاء في مصر بيد غريب في المذهب واللغة والعادات عن مذهب ولغة أهل البلد وعاداتهم، وبعد أن كان القضاة في مصر يمثلون ـ في أغلب الأحوال وليس كلها ـ رادعًا للسلطان عن الظلم وصوتًا للرعية في بلاط السلطان صاروا غرباء تبعثهم السلطة لتنفيذ وشرعنة سياساتها الجائرة، فضلًا عن تهافت هؤلاء القضاة ونوابهم على الرشوة والتربح.

بيع الوظائف ونظام الالتزام الجائر

ومن فواحش الإدارة العثمانية لمصر تسلل نظام بيع الوظائف لحيثيات التعيين فيها.. فالجمارك مثلًا كانت تخضع لمزاد يرفع فيه المزايدون وعودهم

للسلطة بإثراء خزينتها، فكان المزاد يرسو على صاحب العرض الأفضل.. هكذا كانت تدار جمارك الموانئ الرئيسية كالإسكندرية والسويس ودمياط.

أما الفساد الأعم فكان نظام الالتزام، والالتزام نظام يقوم على أن يتقدم بعض الأعيان للسلطة بوعد أن يدخل إلى خزينتها مبلغًا معينًا من المال بشكل دوري، فإذا تولاه منحت أرضه إعفاء من الضرائب تحت اسم الوسية، مقابل توليه جباية الضرائب من الفلاحين وتسليحه بالسلطات اللازمة لذلك لإلزام الفلاح دفع ضرائبه، فكان الملتزم يشتط في الضرائب ليرسل المبلغ المتفق عليه للسلطة، بينما يثري هو بالباقي الذي تغض تلك السلطة بصرها عنه كمقابل لكونه عصاها الضاربة، إضافةً لتسخيره فلاحي زمام التزامه للخدمة المجانية في أرض وسيته، وما يتلقاه عنوة من ضيافة وعطايا من الفلاحين خلال مروره بأراضيهم. وكان يرافقه رجال غلاظ يعاقبون المتأخر عن دفع ضريبته بالضرب المبرح؛ تأديبًا له وردعًا لجيرانه.

فكانت النتيجة أن لجاء كثير من المزارعين للفرار من الريف إلى القاهرة التي كانت آنذاك تعاني التمدد العشوائي، أو ما يوصف في لغة عصرنا بظاهرة العشوائيات، فكان هذا النظام مصيبة على الأرض التي فقدت الفلاح والمدينة التي عانت العشوائية والقبح.

استغلال الكوارث ومضاعفة أثر الأزمة بدلًا من إدارتها

كان المتولي لولاية مصر يدرك أن فترة ولايته غالبًا لن تطول، وأنه غالبًا لن يكون له صوت مقابل أصوات الجند وبكوات المماليك.. فكان

يتعامل مع مدة خدمته باعتبارها وسيلة للإثراء ولو بشكل غير مشروع.

ومن الوسـائل الشـيطانية التي تفتقت عنها أذهـان بعض الولاة استغلال الكوارث..

كانت الكارثة الأعظم أثرًا هي الطاعون الذي كان يداهم مصر من وقتٍ لآخر فيفني الآلاف إلى حد وصف القاهرة في بعض أيام الأوبئة بأنها لا تنقطع عنها الجنازات ولا يتوقف فيها صوت الصراخ والعويل.. وفي أيام السلطنة المملوكية كانت هذه الكارثة تمثل كابوسًا إداريًّا وحسابيًّا لرجال القضاء ودواوين المواريث.

أما في العصر العثماني فقد كان بعض الولاة يستغلون المصيبة فيأمرون بعدم حصر وتدوين تركات المتوفين، ليضعوا هم أيديهم عليها عوضًا عن الورثة أو عن الدولة لو لم يكن للمتوفى من وارث.

أما عند تعرض البلاد لضائقة مالية سواء لسوء إدارتها أو لربط عملتها - وبالتالي قيمة تلك العملة - بالعملة العثمانية، فكان بعضهم يلجأ لغش العملة بإنقاص الذهب منها واستبداله ببعض المعادن الرخيصة؛ ما يؤدي لنقص قيمتها الشرائية وبالتالي لمزيد من الفقر عند العوام والكساد عند التجار.

صار هذا نمطًا مألوفًا عند ولاة المحتل العثماني لمصر، والمطالع للكتب التي تناولت تلك الفترة ككتاب الدكتور صلاح هريدي «دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر» يصاب بالفزع من مدى اعتياد هذه الممارسة.

والسلطان في إسطنبول أين هو من هذا؟ السلطان يغض البصر

ما دام يحصل على خزانته الإرسالية لينفق على ملذاته وقصوره وحاشيته وحريمه!

ختاماً

الذين يصفون الحكم العثماني لمصر بالفتح يسوقون حجة للغزو العثماني أنه قد أنقذ البلاد من الاحتلال الأجنبي، مع أن العثماني قد مارس نفس ما كان للمحتل أن يمارسه من استعباد وإفقار وإفساد.. وعلى الرغم من ذلك يصرون على وصف الوجود العثماني بالفتح ولكأن الفعل يُصَنَّف بناءً على هوية فاعله وليس بذاته.

ثمة مَثَل شعبي مصري يقول: «من لا يرى من وراء الغربال فهو أعمى».. وقول حكيم يقول «الحق لا يُعْرَف بالرجال»، ولكن هؤلاء الأذناب للعثمانيين الجدد قد قرروا أن يعرفوا الحق بمن يتعصبون لهم من الرجال فعميت أبصارهم حتى عن تلك الحقيقة التي لا يحول بينها وبين البصر الصحيح مجرد غربال.

IX

«فرِّقْ تَسُدْ».. كيف مزَّق العثمانيون بلاد العرب؟

قبل الغزو العثماني، كانت السلطنة المملوكية تشمل أقاليم مصر والشام والحجاز وجنوب الأناضول، مع وجود حاميات أو أنظمة موالية للقاهرة في النوبة واليمن وقبرص والمناطق الحدودية بين الأناضول والعراق والشام.

إداريًّا، كانت الدولة تحت السلطة المباشرة للسلطان، ثم تنقسم إلى: «الديار المصرية» وهي مصر الحالية، و«الديار الشامية» وتبدأ من مدينة غزة حتى شمال حلب.

كان السلطان يعين نائبًا عنه على الديار الشامية له صلاحيات واسعة، فضلًا عن تعيين نواب للنيابات الكُبرى مثل دمشق وحلب وحماة، وولاة للمدن الأصغر.. وفي النيابات الكبرى المذكورة كان يُعَيِّن «نائبًا للقلعة» هو بمثابة قائد القوات المملوكية في النيابة، وهو مسؤول أمام السلطان مباشرة.

المساحة الشاسعة للإمبراطورية المملوكية فرضت على السلطة التعامل مع واقع وجود فئات اجتماعية متنوعة الثقافات الحياتية، وبالتالي فإنها تحتاج إلى مساحة من الحرية في إدارة شؤونها، كالتركمان والأكراد والعربان وأشراف الحرمين وغيرهم، فكان المماليك يمنحون هؤلاء هذا الحق ولكن تحت رقابة صارمة بحيث لا تخرج عن قوانين الدولة فتصبح بمثابة «دولة داخل الدولة» وألا تعتدي إحداها على الأخرى فتتعرض السلطنة للتمزق من الداخل وتتأثر حركات الزراعة والتجارة والعمران في مناطق الاقتتال.. وفي قراءة التاريخ المملوكي يمكننا أن نصادف بسهولة عبارة «وجرّد السلطان تجريدة (حملة من الفرسان دون مشاة) لأجل فساد العربان في الصعيد وعدوانهم على

الناس»، أو «وأرسل السلطان تجريدة لأجل قمع فلان من التركمان لأنه قد خامر على السلطنة»... إلخ، وكانت كل الخيارات متاحة مع من يتمرد أو يؤذي جيرانه من العشائر الأخرى، من خلعه عن إمارته حتى إعدامه وسحق قوته، وهكذا استطاع المماليك خلال ٢٦٧ عامًا هي عمر دولتهم (١٢٥٠م-١٥١٧م) أن يقرّوا «السِّلم الأهلي» في البلاد، وأن يحققوا التوازن بين احترام التميز الاجتماعي لكل فئة من ناحيةٍ، واحترام القانون والسلطة من ناحيةٍ أخرى.

حتى جاء العثمانيون فأفسدوا هذا البنيان المتماسك ومزقوا البلاد العربية شر ممزق!

عندما يكون الدواء أسوأ من الداء

عندما استولى سليم الأول العثماني على بلاد دولة المماليك، كافأ الخائنين خاير بك وجان بردي غزالي، فولّى الأول على حكم مصر، بينما صار الآخر واليًا على الشام.

ولكن بعد وفاة سليم واعتلاء ابنه سليمان (القانوني) العرش، استخف جان بردي بالسلطان الجديد الشاب، وأعلن تمرده واستقلاله بالشام وتلقب بألقاب السلطنة، لكن محاولته تلك فشلت وانتهى أمره بالقتل وحمل رأسه إلى إسطنبول.

وفي مصر، بعد وفاة خاير بك، تولى الولاية أحمد بك المشهور بـ«الخائن»؛ لأنه تمرد على العثمانيين وادعى لنفسه أصلًا جركسيًّا وحاول إعادة دولة

المماليك، ولكنه مُني بالفشل وانتهى الأمر بإعدامه.

أدرك المحتل العثماني أن علاج داء التمرد هذا لا يكون إلا باتباع سياسة «فَرِّقْ تَسُدْ»: يجب ألا تستقر السلطة في إقليم لقوة واحدة حتى لا تنفرد بالإقليم وتستقل به عن إسطنبول!

تلفت العثماني حوله فرأى القوى في بلاد العرب تتمثل في تلك المحلية المستقرة منذ عقود ـ وربما قرون ـ ممثلة في القبائل والعشائر والبيوتات الكبرى، كذلك كانت توجد قوى مستقرة حديثًا مماليك بعض الولايات أو من استقرت بهم الإقامة فيها من الإنكشارية.

أما القوى الوافدة فكانت ممثلة في الوالي، وحتى هذه الفئة كان بعضها يتحول إلى «عنصر مستقر» من خلال قيامه بتثبيت أقدامه في الولاية، وربما تأسيس بيت حاكم كنموذج محمد علي باشا مثلًا.

وبينما سهل على العثمانيين أن يُحكِموا قبضتهم على حلب وشمالها لقربه من حدودهم (وهو ما يقودنا إلى ذكر معلومة بسيطة هي أن جنوب تركيا الحالية هو تاريخيًّا «شمال الديار الشامية»)، كان الأمر أكثر صعوبة فيما يتعلق بولايات أبعد عن مركز الحكم.. ولم يكن للعثمانيين نفس حنكة وحكمة المماليك التي ضمنت لسلطان القاهرة فرض سيطرة الدولة حتى في أبعد الولايات.. فالعثمانيون وإن انتحلوا «شكل» أهل السياسة إلا أن عقلية «المحارب الجلف» كانت الأقوى في وجدانهم الجمعي والأكثر تغلغلًا في طيات سياساتهم.

بناءً عليه، اتخذ العثمانيون سياسة تقوم على «تمزيق» السلطة في الولاية، ليس مجرد «توزيع» أو تفريق بل «تمزيق» بالمعنى الحرفي للكلمة.. فبينما

كانت للباشا/ الوالي صلاحيات «رسمية»، كانت القوة الفعلية بمثابة كُرة ألقاها العثمانيون على أرض الولاية وأثاروا التنافس المحلي عليها، بحيث تنشغل كل القوى بالتصارع على كرة السلطة وتبلغ في ذلك حد الاقتتال والتناحر والتآمر، وتراقب إسطنبول المباراة حتى إذا ما بدا أن طرفًا ستكون له الغلبة تدخل الباب العالي لسحقه أو إعاقته عن ذلك بحيث تستمر حالة الصراع، فلا يكون من مجال لقيام نظام قوي ينذر بتحرر الولاية وبالتالي مواردها من مخالب الغول العثماني.

هكذا صار العراق محلًّا لصراعات العشائر والقبائل والبيوتات، وعانى الشام من حروب أسر وبيوت «المعنيين» و«الشهابيين» و«العظم» و«الجزار»، فضلًا عن بَعث صراعات فئتي العرب «القيسية» (الحجاز وتهامة ونجد) واليمنية، وفي مصر انقسم المماليك إلى «قاسمية» نسبة لسيد هذا البيت المملوكي و«فقارية» نسبة إلى «ذو الفقار» مؤسس البيت المضاد.. وعرفت ضواحي دمشق غزوات الطامعين في باشويتها من القادة المحليين، وسهول لبنان عانت غارات البيوت بعضها على بعض لتوسيع نطاق النفوذ، وأسوار مدن الجليل بفلسطين زلزلتها قنابل الجيوش الداخلية التابعة لأمراء الحرب، ومآذن مساجد القاهرة انطلق منها الرصاص بدلًا من الأذان، بينما أسفلها تدوي منه قذائف المدافع بين المتنافسين من أمراء وباشوات وسناجق.

وكل هذا إن لم يكن بمتابعة صامتة من السلطان العثماني ورجاله فهو برضًا منهم، بل وأحيانًا بمباركة وتحريض، فطالما التفت هؤلاء إلى بعضهم بعضًا فسيقضي القوي منهم على الضعيف، وسيكون المنتصر قد أضعفته الحروب فيسهل ترويضه بعد ذلك.

بمعنى أوضح: لم يكن يعني المحتل أن تتحول البلاد إلى حمامات دم وساحات قتال، طالما أن صواري أعلامه منغرسة في قلبها وراياته خافقة عليها وخزائنه ممتلئة من خيرها.. فكانت هذه ذروة «الحكمة العثمانية» لمنع تكرار تجارب التمرد والانفصال!

خطيئة «أن تصبح أكبر مما ينبغي»

في الأساطير الإغريقية القديمة، تقوم الربة «نمسيس» بدور سيف نقمة الآلهة ضد من يبدي «نجاحًا أكثر مما ينبغي» من البشر، فتُنزِل به كارثة تهلكه!

هكذا كان منطق الباب العالي مع القوى المحلية للولايات.. فلو أنك متولٍّ بعض مناطق النفوذ هنا أو هناك، أنت لا تحتاج أن تتمرد أو تبدي العصيان لتجلب عليك نقمة الباب العالي، بل يكفي أن يشعر أهل الحكم هناك أنك قد صرت «أكبر مما ينبغي» لتصبح في مرمى مؤامراتهم وتدابيرهم.

ففي العراق استكثر حسن باشا والي بغداد من المماليك وأنشأ في المدينة نظامًا مُحكَمًا وأقر السلام في البلاد، وخلفه في ذلك بحكمة ابنه أحمد الذي كان حاكمًا قديرًا إلى حد أن الأهالي بكوه بعد موته وقالوا «مات كبير الدنيا»، وخلفه زوج ابنته ونائبه سليمان أغا، فلم يلتفت العثمانيون لما كان في حكم هؤلاء من إصلاح لأمور البلاد، ونقموا عليهم حب الرعية، فحاولوا مرارًا إبعاد سليمان أغا إلى ولاية أخرى ولم يقبلوا بإعادته لولاية بغداد ـ والعراق كله ـ فيما بعد إلا بعد تمرد أهل

المدينة وطردهم كل والٍ ترسله إسطنبول حتى يرجع واليهم المحبوب.

وفي لبنان كان الأمير فخر الدين الثاني من آل المعنى رجلًا قويًّا بذل قصارى جهده لإخماد التمردات والنزاعات العشائرية، وسعى لجمع الرعية تحت راية واحدة لا تفرق بينهم في عشيرة أو دين، واهتم بالزراعة وفتح خطوطًا للتجارة مع أوروبا، فأقلق نجاحه العثمانيين فعيَّنوا واليًا على دمشق سارع بمحاولة قمعه وسحق قوته حتى اضطره إلى الهرب لإيطاليا، وهناك انبهر بحضارة أوروبا ونظمها فحاول ـ بعد رجوعه ـ نقلها إلى لبنان، وعندما اصطدمت رؤيته التقدمية بالنظام العثماني حاربه العثمانيون ثم قبضوا عليه وأعدموه مع أولاده عدا صغير منهم.

وفي فلسطين كان نجاح الشيخ ظاهر العمر الزيداني في جمع العشائر على كلمة واحدة وإنهاء نزاعاتهم وتحقيق العدل بين الفلاحين وإقرار الأمن ومكافحة قطع الطرق وتنشيط الزراعة والتجارة، جريمة في عين العثمانيين الذين حرَّضوا عليه ولاة دمشق وصيدا وكبار الأسر المنافسة، فصار القارئ لتاريخ حياة هذا الرجل يلهث من كثرة المعارك التي أحاطت به حتى بلغ به الأمر أن خلع طاعة إسطنبول وتحالف مع علي بك الكبير والي مصر المتمرد وحارب العثمانيين مستميتًا حتى انتهى أمره بأن رشا أعداؤه بعض مساعديه للغدر به وقتله.

هل كان لبعض هؤلاء طموحات استقلالية؟ قد يكون، ولكن سياسة المحتل العثماني قامت على استباق المؤشرات بافتراض سوء النيات من مجرد إظهار النجابة والبراعة واكتساب حب الناس، فكأنما على الوالي أن يكون مجرد آلة متبلدة لتنفيذ الأوامر، مبغوضًا من الرعية، ليحظى برضا الباب العالي.. والسماح له أن يكون «مركز قوى» هو

أمر بحدود، مرهون بوجود حالة الصراع المرغوب فيها، أما استقرار الأمور له فهو عين الخطر في نظر الباب العالي.

بل ومن هؤلاء الذين انقلب عليهم العثمانيون من الولاة والزعامات المحلية، أناس خدموا الدولة بإخلاص شديد، فلما تنكرت لهم تنكروا لها بدورهم.. أي أن فكرة «الولاء» نفسها صارت مهتزة.

تمهيد الأمر للتدخل الأجنبي والاحتلال

يقول البعض: إن «التاريخ يعيد نفسه»، ولكن الأكثر دقة أن نقول: إن «الإنسان يعيد أخطاءه».. وكلما شرع في تكرار حماقة سابقة فإنه يمني نفسه أن «الأمر سيختلف هذه المرة».. هذا ما فعله العثمانيون.

لنرجع بالزمن بضع قرون، تحديدًا في العصر العباسي الثاني، تمزقت الدولة بين مناطق نفوذ لولاة وأمراء حرب ورؤساء أسر، دانوا اسميًّا بالولاء للخليفة العباسي وجمعتهم شكليًّا دولة واحدة بينما كانوا يتحاربون هنا وهناك، فالعرب والتُّرك يتحاربون، والسُّنة والشيعة يتصادمون، وهكذا حتى جاءت الحملة الإفرنجية المشهورة تاريخيًّا بـ«الصليبية» فدهمتهم وانتزعت أهم بلادهم!

السيناريو نفسه كرره العثمانيون، فبين سماحهم ـ بل ومباركتهم ـ وجود مراكز قوى، وتدخلهم من وقت لآخر مباشرة أو من خلال بعض الباشوات/ الولاة لإذكاء نيران الصراعات بين تلك القوى، وألا يأمن سيد عشيرة أو زعيم أسرة على نفسه غدرهم، كل هذا أعاد البلاد العربية ـ خاصةً مصر والشام والعراق ـ إلى حالة ما قبل الحملات الإفرنجية/ الصليبية.

كذلك فإنه قد فتح بابًا واسعًا للتدخل الأجنبي، فالولاة والزعماء لم يكونوا جميعًا على نفس درجة وجود حدود للعداء تمنعهم من التحالف أو التعاون مع عدو أو منافس أجنبي للعثمانيين، هذا فضلًا عن أن طغيان المحتل العثماني قد بلغ حدًّا صار فيه والمحتل غير المسلم سواء فتلاشت تدريجيًّا العاطفة الدينية المشتهر بها الشرقيون والعرب بشكل خاص!

استغلت دول مثل روسيا وفرنسا وإنجلترا حالة الصراع بين القوى المحلية، تزامنًا مع انبطاح الدولة العثمانية في خطيئة «الامتيازات الأجنبية»، فراحت حكومات هذه الدول تتدخل في الشأن الداخلي واختار كل منها طرفًا راح يدعمه ليتخذه مستقبلًا وسيلة لأطماعه الاستعمارية.

فروسيا تذرعت بأن القيصر هو رأس الأرثوذكسية وراحت في مفاوضات معاهدة «كوشتك قينارجي» مع العثمانيين تطالب بوجود وصاية لها على الرعايا العثمانيين الأرثوذكس، وهو الحق الذي لم تملَّ من ادعائه بعد ذلك وكان من أسباب نشوب حرب القرم.. وراحت ترقب الموقف عن كثب لتتذرع بأيِّ سبب للتدخل كما جرى من قصف أسطولها بيروت خلال حرب العثمانيين ضد تحالف ظاهر العمر وعلي بك الكبير.

وفرنسا تذرعت بما أقرته الامتيازات الأجنبية من ولايتها القضائية على من تتولى الوصاية عليهم من بعض مسيحيي الدولة العثمانية ـ بل وبعض المسلمين ممن طلبوا التمتع بهذا الامتياز فيما بعد ـ وراحت تتدخل في لبنان خلال الاقتتال بين الدروز والمسيحيين الموارنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولأن فرنسا قد انحازت للطائفة المارونية فإن إنجلترا منافستها اللدود قد قررت الانحياز للطرف الدرزي خلال مفاوضات إنهاء الاقتتال.

وقِس على ذلك الحال، فالوضع داخليًّا أصبح ممزقًا بين حروب البيوتات والعشائر والقبائل والطوائف الدينية.. مع تدخل وتآمر المستعمر الأجنبي، ودسائس السلطة العثمانية لإذكاء الصراعات.. فكأن المحتل العثماني الذي طالما روَّج لدعاية أنه قد جاء لـ«حفظ بلاد المسلمين» إنما جاء ليقسم البلاد لتصبح أكثر قابلية للابتلاع من قِبَل الدول الاستعمارية التي بلغ هوان العثمانيين أنهم ـ المستعمرون ـ راحوا ينظمون المؤتمرات لبحث تقسيم تَركة «رجل أوروبا المريض».

السحر ـ سحر الوقيعة ـ إذن لم ينقلب فقط على الساحر وإنما على كل من تسلط عليهم هذا الساحر الدجال بحده وحديده!

ختاماً

منذ وحّد المماليك برّي مصر والشام في دولة واحدة، وبلغوا من القوة أن جعلوا من تلك المنطقة كابوسًا على من يفكر في الاعتداء عليها، استمرت هذه البلاد صخرة كأداء تستعصي على الغازي.

ورث العثمانيون هذه التركة، فحولوها إلى أرض مشتعلة بالصراعات والمؤامرات والدسائس والخيانات، وزرعوا الفتن بين فئاتها، والوحشة بين قوى الحكم والنفوذ، وسهَّلوا على الطامعين غزوها واستعبادها بعد ذلك، ثم أخيرًا هوى الجسد العثماني نفسه، أي أنه كمن تعلق بك وأنت تسبح فجذبك إلى القاع وبقي متشبثًا بك حتى غرقت ثم هلك هو.

وعلى الرغم من ذلك، هناك من يجرؤ على التَّرَحُّم على هذا العصر المظلم، بل ويتمنى بعثه من رماده!

X

أكذوبة الجهاد العثماني
دفاعًا عن الأندلس

من أشهر أكاذيب العثمانيين الجدد أن «الدولة العثمانية جاهدت دفاعًا عن الأندلس»، وهي كذبة من فرط جرأتها من ناحيةٍ ومداعبتها «نوستالجيا الجهاد» عند الإسلاميين من ناحيةٍ أخرى، قلما تجد من يجرؤ على مواجهتها والرد عليها!

ولكن التاريخ لا يجامل، ووقائعه المتفق عليها لا تحب من يعبث بها، فلننظر إذن في تفاصيل القصة لندرك حقيقة الزعم العثماني وأبعاد الأكذوبة.

الأيام الأخيرة لغرناطة الإسلامية

غرناطة كانت هي المعقل العربي الإسلامي الأخير في الأندلس يحكمها آل نصر المشهورون بـ«بني الأحمر»، في العام ١٤٨٧م اشتد الحصار عليها من الملكين الإسبانيين فرناندو وإيزابيلا وقد نويا وضع نهاية لهذا الصراع العربي ـ الإسباني الطويل.

تلفت ملك غرناطة حوله ملتمسًا النجدة فوجد أن القوتين اللتين تستطيعان مد يد الغوث له هما دولة المماليك في مصر والشام ودولة العثمانيين في الأناضول وشرقي أوروبا.

آنذاك كان العملاقان المملوكي والعثماني في صدام حربي بسبب النشاط العدواني للعثمانيين وسلطانهم بايزيد الثاني ضد الحدود المملوكية في شمال الشام، فضلًا عن نقمة بايزيد على السلطان المملوكي قايتباي لإيوائه الأمير جِم العثماني ـ أخو بايزيد ـ بعد تمرده على سلطنة أخيه.

في العام المذكور وصلت إلى القاهرة سفارة غرناطية تستغيث بالسلطان قايتباي أن يرسل حملة عسكرية لإنقاذ غرناطة.

عمليًّا لم يكن في إمكان المماليك القيام بمثل هذا العمل، أولًا لبعد المنطقة المذكورة عن قواعدهم للدعم والإمداد بريًّا أو بحريًّا، وثانيًا لأن الطريق البحري ـ وهو الأقرب من ذلك البري ـ للأندلس يقع في العمق البحري الأوروبي الذي تسيطر عليه قوى بعضها معادٍ وبعضها الآخر متقلب السياسات غير مأمون الجانب.

هذا فضلًا عن وجود جبهة قتال ضارٍ مفتوحة مع العثمانيين في الشرق، لكن قايتباي أبى ألا يمد يد العون لمسلمي الأندلس، فأعمل الفكر حتى وجد وسيلة للضغط السياسي.

ففي فلسطين كان يقوم كل من كنيسة القيامة ودير صهيون، واللذان يتولى إدارتهما الرهبان الفرنسيسكان، فأرسل قايتباي لقسس كنيسة القيامة يأمرهم بمراسلة فرديناند الثاني ملك نابولي لمطالبته بالتدخل لإلزام فرناندو وإيزابيلا برفع الحصار عن غرناطة.. واستغل كون مقدم دير صهيون إسبانيًّا وبعثه إلى نابولي لمقابلة ملكها المذكور محملًا برسالة بذات المطلب.

قايتباي اختار نابولي بالذات لكونها ترتبط بمصالح سياسية ـ وأخرى تجارية ـ مع المماليك، فآنذاك كانت قبرص تحت الحكم المملوكي يتولاها ملوك من آل لويزينيان خاضعين لسلطان القاهرة، وكان ملكها قد مات فتنازعت البندقية مع نابولي على إدارتها ـ مع بقاء الوصاية المملوكية ـ فكان بعث قايتباي له بمثابة عقد صفقة ضمنية: ساعد في رفع الحصار عن غرناطة وسننظر في أمر مطالبتك بإدارة قبرص!

كذلك أرسل قايتباي للبابا الكاثوليكي أنوسنت الثامن يطالبه بإقناع الإسبان برفع الحصار وينذره أنه إن لم يفعل فسيغلق المماليك الأماكن المسيحية الكاثوليكية في دولتهم ومنها كنيسة القيامة، وأنه سيوقع العقاب بالفرنسيسكان في السلطنة!

سارع كل من ملك نابولي وبابا روما لمخاطبة فرناندو وإيزابيلا برفع الحصار، بل وسافرا إليهما في محاولة مستميتة لذلك، ولكنْ الملكان المتعصبان كاثوليكيًّا أصما آذانهما عن تلك التوسلات، فضلًا عن انهيار المقاومة الغرناطية وتسليم البيت الحاكم بالأمر الواقع وإعلانه الاستسلام للخصوم!

إضافةً لتلك الجهود المملوكية، استغل قايتباي انتهاء الحرب مع بايزيد الثاني ـ بوساطة تونسية ـ وتبادل العاهلان الرسائل لتدارُس فكرة القيام بعمل عسكري مملوكي ـ عثماني مشترك لإنقاذ الأندلس، ولكن عرقلت ذلك الظروف الداخلية للدولتين سواء بوفاة قايتباي ونشوب فوضى حكم من بعده، أو بالصراع الداخلي على العرش العثماني في نهايات عهد بايزيد، والتفات خلفه سليم الأول لتوجيه قوته الضاربة ضد جيرانه المماليك!

حقيقة عروج باشا وخير الدين بارباروسا

يحتج «العثمانيون الجدد» بشخصيتين من التاريخ الإسلامي في البحر المتوسط هما «عروج باشا» وأخوه «خير الدين بارباروسا»، باعتبار أن

أعمالهما تمثل دليلًا على أن العثمانيين كانوا مجاهدين في سبيل الله يدافعون عن مسلمي الأندلس.

الواقع أن شيوع هذا الزعم هو نتيجة لجهل كثيرين بالفرق بين «تركي» كهوية عِرقية و«عثماني» كهوية انتماء للدولة، وافتراض أن كل تركي هو بالضرورة من العثمانيين، فضلًا عن أن العثمانيين قد أجادوا لعبة الدعاية واللعب على العاطفة الدينية فاستغلوا أعمال الأخوين «عروج وخير الدين» لصالح دعايتهم أنهم ـ العثمانيون ـ هم «درع الإسلام وسيفه»!

فعروج وخير الدين لم يكونا عثمانيين، بل كانا من مواليد اليونان وقد استهوتهما حياة البحر والمغامرة، فكوَّن عروج سنة ١٥١٠م أسطولًا صغيرًا من عشر سفن وطاقمًا ضم تركًا ـ من العثمانيين وغيرهم ـ وعربًا وعناصر من البربر بل ومن الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام، وراح يمارس القرصنة ضد السفن الأوروبية في شرق المتوسط وجزر اليونان.

جدير بالذكر أن في ذلك الزمن كانت القرصنة أحيانًا ما تُمارَس لأغراض «وطنية» بمعنى أن القرصان يتخصص في مهاجمة سفن أعداء بلاده، وهو أمر كان مألوفًا سواء بين القوى الإسلامية وتلك الأوروبية أو حتى في حروب الأوروبيين ضد بعضهم بعضًا (كحروب إسبانيا وإنجلترا مثلًا).

ولكن سيطرة العثمانيين على تلك المنطقة من البحر المتوسط ـ عوضًا عن كل من البندقية وجنوة ـ دفعت عروج لنقل نشاطه غربًا، من ناحيةٍ لعدم الاصطدام بالعثمانيين، ومن ناحيةٍ أخرى لتتبع السفن الأوروبية

غربًا واصطيادها، بل وأقام له إمارة مستقلة في جزيرة «جربة» في تونس، ولكي يضفي شرعية على أعماله دخل في خدمة باي/ حاكم تونس وأبدى ضروبًا من الشجاعة والحنكة في تصديه للعدوان الأوروبي على شمالي إفريقيا.. حتى استغاث به الجزائريون لإنقاذ ميناء «بجاية» من أيدي الإسبان فحرره منهم وجعله مركزًا لعملياته، ثم نقل هذا المركز لمدينة جيجل الجزائرية.. كل هذا بجهوده الذاتية وباسمه وليس باسم العثمانيين الذين كانوا آنذاك زاهدين في ممارسة النشاط البحري غرب المتوسط.

وراح عروج يحارب على جبهتين: فكان من ناحيةٍ يستغل فوضى الإمارات والمدن في شمالي إفريقيا والمغرب الأوسط لإسقاط حكوماتها وفرض سيطرته عليها، ومن ناحيةٍ أخرى استمر في تحرير الثغور الإفريقية الشمالية من الحاميات الأوروبية المحتلة.

ولكن عروج لقي نهايته قرب مدينة تلمسان؛ حيث حوصر من القوات الإسبانية وتعرض للخيانة من الداخل، فحاول الفرار لمدينة الجزائر حيث تتبعه الإسبان ليستشهد في الطريق.. ولتنتقل القيادة لأخيه «خير الدين».

تلفت خير الدين حوله فوجد أنه قد أضحى قائدًا على قوة ضعفت كثيرًا عن ذي قبل، وسط جو من المؤامرات والخيانات، وتهديدات إسبانية مستمرة، فضلًا عن أن شعبيته كانت أقل من تلك التي حظي بها أخوه، ولكن يبدو أنه كان أكثر براجماتية وعملية من الأخ الراحل، وهنا بدأ دور الدولة العثمانية في القصة.

فقد قرر خير الدين الانضواء تحت راية العثمانيين باعتبارهم «السادة

الجدد»، فراسل سليم الأول سنة ١٥١٩م وضمّن رسالته توسلات لربط قضية الجزائر بالعثمانيين، والتماسات من القضاة والفقهاء والأعيان ومختلف الفئات للسلطان أن يضع الجزائر تحت تصرفه بلغت حد أن وصفوا أنفسهم أنهم «عبيد للدولة العثمانية» (وهي رسالة كتبوها بأمرٍ من خير الدين وليس من تلقاء أنفسهم)، وختم رسالته بأنه كان ليتوجه بنفسه إلى إسطنبول ليمثل بين يدي السلطان لولا توسُّل الجزائريين له ـ خير الدين ـ أن يبقى بينهم ليحمي بلادهم.

لم يتردد سليم الأول في تلقف الفرصة، فمن حيث لا يدري وجد قطاعًا كبيرًا من موانئ غرب المتوسط يفتح له ذراعيه بغير تكلفة، فأرسل لخير الدين تقليدًا على حكم الجزائر وفرمانًا بتلقيبه «بكلربك» ـ وهو أرفع لقب لوالٍ عثماني ـ وبعث له بألفي جندي إنكشاري يساعدونه.

كانت صفقة رابحة للطرفين إذن، فخير الدين لم يعُدْ قرصانًا أو محاربًا جوالًا، بل صار واليًا وقائدًا عثمانيًّا، والعثمانيون ربحوا أرضًا بثمن لا يُذكَر.. بل وزادوا فعيّنوا خير الدين قائدًا لأسطولهم لاستغلال مواهبه ومهاراته على الرغم من أن الأهالي طالبوا العثمانيين بتركه مرابطًا في شمالي إفريقيا لشدة احتياج الجبهة لوجوده وقيادته، ولكن العثماني ـ كالعادة ـ قدّم مصلحته على مصلحة الولاية.

حقيقة دعوى «نصرة الأندلس»

بإضفاء السيادة العثمانية ـ ولو اسميًّا ـ على الجزائر صار غرب المتوسط مسرحًا للقتال بين العثمانيين من ناحيةٍ والدولة الإسبانية على رأسها آل هابسبورج من ناحيةٍ أخرى.

وهنا يجب أن تكون لنا وقفة.. فالعثمانيون الجدد يدعون أن الدولة

العثمانية قد حاربت إسبانيا عقابًا لها على تنكيلها بالمسلمين واضطهادها لهم، ولكن الواقع التاريخي يكشف كذب هذا الادعاء.

فإسبانيا آنذاك كانت تحت حكم أسرة هابسبورج وعاهلها العتيد شارل الخامس (المعروف بشارلكان)، ولأسباب تتعلق بالمصاهرات والوراثة في أوروبا فقد وجد شارل الخامس نفسه ملكًا على إسبانيا وألمانيا وأجزاء من إيطاليا فضلًا عن أوروبا الشرقية.. وبالفعل فقد تلقب بـ«إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة».

وأوروبا الشرقية هي مربط الفرس هنا، فلطالما كانت مسرحًا للعمليات العسكرية التوسعية العثمانية؛ ما خلق الصدام ـ بطبيعة الحال ـ بين آل عثمان وآل هابسبورج، فكان عرض خير الدين للعثمانيين بأن يكون لهم «ذراعًا عسكريّة» مواجِهة مباشرة لإسبانيا من جهة البحر بمثابة فرصة لفتح جبهة جديدة ضد عدوهم الرهيب.. بمعنى أوضح: فإن حرب العثمانيين ضد الإسبان كانت مجرد مرحلة من صراعهم مع آل هابسبورج وليست «حربًا جهادية مقدسة» أطلقتها الاضطهادات الإسبانية للمسلمين.

والدليل أن مسلمي الأندلس ـ المعروفين بـ«الموريسكيين» ـ لطالما بعثوا الاستغاثات والرسائل للباب العالي ولكنهم لم يكونوا يتلقون سوى التعزيات والوعود ورسائل التشجيع المعنوي، دون أيِّ مجهود فعلي لنصرتهم، وأقصى ما كان يكون هو تحركات رمزية عثمانية ظاهرها «نصرة المسلمين» وحقيقتها أنها جزء من حرب أكبر من الأندلس نفسه!

فلم يكن إذن أمام هؤلاء المضطهدين إلا أن يستغيثوا بأمراء البحار

المسلمين ـ المنضوين اسميًّا تحت العلم العثماني ـ فكان الموريسكيون يتخابرون مع هؤلاء ليدلوهم على عورات الإسبان، وكان أمراء البحار المذكورين يستخدمون تلك المعلومات لضرب معاقل العدو قبل أن يداهم شمالي إفريقيا مستغلين ثورات الموريسكيين.

والعثمانيون، أين كانوا من كل هذا؟ الإجابة: كانوا يكتفون بإرسال رسائل المباركة لتلك الجهود، ويتلقون مقابلها الثناء والتعظيم دون أن يبذلوا جهدًا يُذكَر اللهم إلا إرسال بعض القادة بقوات رمزية للمشاركة في عمل يتلقون ـ العثمانيون ـ الفضل عليه، بينما قد حمل عبئه فعليًّا خير الدين بارباروسا، ومن خلفوه في القيادة وجنده من المجاهدين سواء من شمالي إفريقيا أو من الأندلسيين الفارين الذين تطوعوا معهم!

جدير بالذكر كذلك أن الدولة العثمانية قد وجهت الأمر لأمراء البحار هؤلاء بالتعاون مع البحرية الفرنسية، لماذا؟ لأن آل فالوا في فرنسا كانوا أعداء آل هابسبورج الإسبان الذين كانوا يدعون الحق في العرش الفرنسي، فتحالف كل من الفرنسيين والعثمانيين ضد الإسبان.. أي أن الأمر لم يكن «حربًا صليبية ـ إسلامية» كما روج له دعاة العثمانيين، بل كانت حرب مصالح، وما الأمر العثماني لقادة البحر في شمالي إفريقيا بمضايقة الإسبان إلا دعم لفرنسا الحليفة بطريقة «أعداء أعدائي هم أصدقائي»، ولكن كان لسان حال العثماني يقول: «دعنا نُضفِ على ذلك ذريعة الجهاد لنصر المسلمين المستضعفين في الأندلس لننال فوق المكسب الحربي مكسبًا معنويًّا».

الأمر إذن بالنسبة للعثمانيين لم يكن يعدو صفقة جديدة: فتح جبهة غربية لمضايقة أعدائهم لا تكلف الدولة العثمانية سوى بعض الوجود

الرمزي، بينما يقوم بالعمل الفعلي غيرهم؛ ما يخفف الضغط الهابسبورجي عن الجبهة الشرقية (أوروبا الشرقية)، والمزيد من البريق على الصورة الوهمية للعثماني أنه حامي حمى المسلمين في كل مكان!

جعجعة عثمانية بلا طحن

ثمة مَثَل يقول: «الصَّيت ولا الغِنَى»، معناه أن البعض يبحث عن «الصيت/ الشهرة» وليس عن الإغناء حقًّا عمّا يُنتظر منه.. هذا بالضبط ما ينطبق على موقف العثمانيين من الأندلس وقضيته.

فعندما تلقفت أبواق دعايتهم كرة «نصرة الأندلسيين» كان هذا بمثابة «رد فعل» لرسائل استغاثات الأندلسيين، وليس فعلًا من تلقاء أنفسهم.. وعلى الرغم من أنهم ـ العثمانيون ـ كانوا آنذاك قوة لا يستهان بها فإنهم لم يدخلوا ـ شكليًّا ـ في اللعبة إلا عندما وجدوا فيها «مصلحة» لهم، وحتى عندما دخلوها قاموا باستغلال جهود «محلية» لمجاهدين شبه مستقلين، بينما اكتفى الباب العالي بدور «المشجع» وقام من وقتٍ لآخر بإرسال قائد هنا وبضع مئات من الجند هناك على سبيل حفظ ماء الوجه و«إثبات الحضور».. ولكن تلك الجيوش الجرارة التي سيقت لغزو فارس والشام ومصر والعراق وشرق أوروبا لم يكن لها من حضور عندما وجد العثماني أن «الجدوى» من تسييرها لا تستحق ـ وَفْق رؤيته النفعية ـ عناء ذلك.

وإن كان الواقع التاريخي يقول: إن «قانون المصلحة والمنفعة» هو الذي يحكم تحركات وسياسات الدول وليست المشاعر والعواطف

المثالية، فإن الجرم العثماني هنا ليس في عدم الاعتناء كما يجب بقضية الأندلس، وإنما في استغلال مأساة الموريسكيين من ناحية كبوق دعائي لهم من ناحية، وفي الوثوب على إنجاز وكفاح المجاهدين في البحر وسرقة فضله ونسبه لأنفسهم بكل صفاقة!

وإن كان قيام العثمانيين القدامى بذلك من باب الصفاقة، فإن ترديد أشياع العثمانيين الجدد لنفس تلك الكذبة هو أمر لا يمكن وصفه بأقل من «الحماقة»!

XI

عندما تحالف العثمانيون
مع المرض والجهل

لطالما كانت «الصحة» مطلبًا أساسيًّا عند المسلمين منذ البدايات الأولى لدولتهم الناشئة التي تمخضت عن حضارة عظيمة استمرت نحو ٨٠٠ سنة.

يمكن للقارئ بسهولة أن يدرك ذلك من خلال بعض النصائح والعبارات الواردة في كتب التراث على ألسنة مؤسسي الدولة في أحاديثهم العادية، كقول الرسول محمد للطبيب الذي أرسله له المقوقس: «ارجع لأهلك.. نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع»، أو المنسوب له من أمره ألا يدخل المرء بلدًا به الطاعون كيلا يصاب به، وإذا ظهر الطاعون ببلد هو فيه ألا يغادره كيلا ينشر العدوى، أو كنصيحة الخليفة عمر بن الخطاب للمسلمين في اختيار موقع بناء الكوفة «إن أبداننا يوافقها ما يوافق إبلنا».. ذلك الاهتمام الذي تطور مع الدولة والحضارة ليتحول من مجرد نصائح ونمط حياة إلى موروث علمي دسم وليصبح «الطب» من أشهر التخصصات والعلوم التي فاق فيها المسلمون مَن حولهم.

فالمسلمون لم يكتفوا بما يمكن وصفه بـ«الطب البدوي» الساذج، وإنما استغلوا ما ورثوا من كتب أطباء الحضارات السابقة ليطوروا ويصححوا ويضيفوا لتلك الكتب، وليؤسسوا منظومات صحية قوية في حواضرهم وكبريات مدنهم، وليبرعوا في مراحل مواجهة المرض منذ الوقاية الاستباقية حتى النقاهة والمتابعة مرورًا بمرحلة العلاج، ولتصبح «الصحة العامة» ركنًا أساسيًّا من مهام الدولة ومظاهر حضارتها.

بلى.. تميز المسلمون بهذا، فتداخل مطلب الصحة مع سياساتهم، منذ اختيار مواضع المدن بحيث لا يكون في مواقع هوائها وخم أو مائها عكر أو عرضة للرياح الحاملة للأمراض، ثم تخطيطها بحيث تكون شوارعها

ودورها حسنة التهوية وسهلة التنظيف، وفرض القوانين الصارمة على أهلها لمكافحة التلوث والقاذورات وما يتبعهما من تفشٍّ للأمراض والأوبئة.. وإنشاء المستشفيات (البيمارستان) وترتيب الوظائف الطبية لرعاية المرضى، وإجراء الأرزاق على أساطين الطب وتشجيعهم على تعليمه لغيرهم.. هذا بينما كانت شعوب أوروبا ـ باستثناء الأندلس ـ تعاني التلوث وإهمال الصحة العامة، وتتسم ممارستها العلاجية بالجهل وتحول الطب إلى شعوذة ودجل، بينما يعاني العلم الحقيقي اضطهادًا باعتباره هرطقة وكفرًا.

لهذا يمكننا أن نتفهم سخرية واستهجان الأمير والأديب «أسامة بن منقذ» في كتابه «الاعتبار» ممارسات الفرنجة مع مرضاهم ومصابيهم، ووصفه لها باعتبارها همجية وتخلفًا.

بقي هذا حال الشعوب الإسلامية، حتى جاء العثمانيون فقلبوا الآية رأسًا على عقب!

فكيف كان الحال قبل مجيء العثمانيين؟

البيمارستان المنصوري

في عصور ما قبل الغزو العثماني كانت البيمارستانات/ المستشفيات تنتشر بأرجاء بلاد العرب في مصر والشام والعراق وغيرها، وقد أنشأها الخلفاء والملوك والسلاطين من عباسيين وسلاجقة وطولونيين وأيوبيين وزنكيين وغيرهم.. إلا أن البيمارستان المنصوري كان هو النموذج الأرقى بينها..

أقيم هذا البيمارستان بأمرٍ من السلطان المملوكي المنصور قلاوون ـ ولهذا يُعرَف بالمنصوري ـ لا ليكون مجرد «مَشفى» صغير وإنما ليكون مركزًا طبيًّا على أعلى المستويات بمقاييس هذا العصر بل وعصور لاحقة.

فقد أخذ المنصور قصر إحدى الأميرات ـ وعوَّضها أفضل منه ـ ثم بدأ في إعداد هذا القصر وأجرى على العمل فيه الأموال حتى تحول إلى بيمارستان أنيق، ثم قسَّمه لأقسام ورتَّب له الأطباء والصيادلة والخدم والفراشين والمشرفين، وافتتحه باحتفال كبير وأوقف عليه الأوقاف عظيمة الدَّخل لتموله باستمرار.. وصارت إدارته بمثابة «قرار سيادي» فلا يعين فيها إلا أحد الأمراء البارزين بأمرٍ وإشرافٍ مباشرَيْنِ من السلطان، وهكذا استمر العمل به حتى بعد وفاة قلاوون وطوال العصر المملوكي.

هذا البيمارستان كان مقسمًا إلى قاعات حسب نوع المرض، وبه قسم للرجال وآخر للنساء، وقسم للمرضى النفسيين والعقليين وقد رُتِّبَ لهم من يقومون على ترفيههم والترويح عنهم من موسيقيين ومهرجين وأهل مهن الترفيه في علامة على إدراك أهل هذا العصر لأهمية الصحة النفسية، وعُين فيه الأطباء بتخصصاتهم، من «طبائعيين/ باطنة» و«مجبرين/ عظام» و«جرائحيين/ جراحين» و«مكحلين/ أطباء العيون» وغيرهم.

بل إن ثمة رواية طريفة عن أن من بين العاملين بالمستشفى كان يوجد اثنان مهمتهما الكذب، فكان الطبيب إذا أحس أن تأخر زوال المرض الجسدي لبعض مرضاه سببه حزنه وخوفه من هذا المرض، يأمر الرجلين فيتمشيان بين الأسِرّة حتى إذا ما بلغا سرير المريض المقصود تظاهرا بأنهما يتحادثان ولا يشعران أنه يستمع إليهما، فيسأل أحدهما

زميله: «ما بال هذا المريض؟» فيجيبه الآخر «طمأنني الطبيب أنه يتعافى وعما قريب سيُشفَى ويسترد صحته».. وغالبًا ما كان شفاء هذا المريض يتم بسرعة، وهو موقف يشير لمستوى إدراك طبي متطور للمرض «النفس ـ جسمي» والعلاج بالإيحاء.

وكانت بالبيمارستان خزانات الأدوية والمفروشات والثياب وأدوات النظافة؛ حيث كانت نظافة المكان ونزلائه مسألة تُراقَب بصرامة من قِبَل «المُحتَسِب» الذي تعينه الدولة لمراقبة تطبيق القوانين، بل إن بعض الأمراء الذين تسابقوا لتقديم الأوقاف الخيرية للإنفاق على البيمارستان ـ أسوةً بالسلاطين ـ كان يتنكر ويدخل المستشفى لينظر بنفسه مستوى رعاية العاملين به للمرضى.

وكان المريض يتوجه للبيمارستان فيحل به نزيلًا يُعالَج بالمجان ـ سواء كان فقيرًا أو حتى غنيًّا ـ ويخضع لفحص الطبيب الذي يصغي لشكواه ثم يسأله عن كل تفاصيل حياته ونشاطه من طبيعة عمله ومكان معيشته وعاداته الغذائية وشكاواه السابقة وأسفاره، وكل ما يمكن أن يفيد الطبيب في استنتاج سبب المرض من نمط حياة المريض.. أما عن العلاج فكان الأطباء يميلون للبَدْء بـ«العلاج من خلال التغذية» أي التعامل مع الأمراض من خلال النظام الغذائي وتفاعلاته قبل اللجوء للأدوية المركبة، فإن لم يكن ذلك مجديًا لجؤوا للدواء، أو للخيارات الأخرى من حَقن أو جراحات حسب ما تتطلبه الحالة، وهو أمر ينُمُّ عن تفكير طبي ناضج (قارن ذلك ببعض أطباء عصرنا الذين يسارعون بتقديم المضاد الحيوي القوي لطفل بسبب نزلة برد عادية يعالجها أغلب الأطباء بأدوية بسيطة!).

وكان في المستشفى صيادلة يقومون بتركيب الأدوية والأشربة للمرضى حسب أمر الطبيب، ومشرفون على تلقي المريض لدوائه في موعده بالمقدار المحدد، وغيرهم لتبديل وتنظيف ثيابه وفراشه ومساعدته على الاغتسال أو تطهير جروحه لو كان يستشفي من جراحة.

وعندما كان النزيل يُشفى ـ وعلامة ذلك أن يدخل الحمام ويُخرج فضلات جسده وأن يعتدل لونه وحرارته وأن يسترد قوته البدنية، وأن يستطيع أكل وجبة طعام مغذية بغير عناء ـ كان يتلقى من البيمارستان نفقة وكسوة وطعامًا، ولو كان يحتاج للالتزام بدواء بعد مغادرته المستشفى فقد كان الدواء يُرسَل لمنزله بالمجان.

وإلى جانب المهام العلاجية للبيمارستان المنصوري، فقد كان كذلك بمثابة «كلية للطب»، ففيه قاعات لتعليم الطب بأنواعه يجلس بها رؤساء وأساطين المهنة وبين أيديهم الطلاب الذين يتلقون عنهم العلوم ويشهدون بأنفسهم علاج نزلاء المستشفى، ويتفرعون للتخصصات المختلفة، حتى إذا ما أتم أحدهم دراسته نال «الإجازة» ـ تصريح العمل ـ من معلميه في احتفال لائق، فلم تكن ممارسة الطب مسموحًا بها بغير تلك الإجازة.

أي أن سلاطين المماليك ـ منذ المنصور قلاوون ـ والقائمين على هذا البيمارستان، قد قرروا أن يضعوا فيه أرقى ما توارث المسلمون من فنون الطب والعلاج ورعاية المرضى.

رعاية الصحة العامة في القاهرة

إلى جانب ذلك كانت السلطات صارمة فيما يتعلق بالصحة العامة. فالقوانين كانت تنص على اتساع معين للطرق بحيث تكون حسنة

التهوية، وارتفاع معين للبيوت كيلا تمنع وصول الشمس والهواء للشارع والجيران، وكان يُحظَر أن تقام محال أو مصانع تستخدم الكيماويات ـ كالمدابغ والمصابغ ـ إلى جوار مناطق سكنية أو محال للأطعمة.

والمحتسب كان يطوف بالشوارع والأسواق، فيتأكد من سلامة الأطعمة والأشربة عند الجزارين والبقالين والمطاعم وباعة الخضر والفاكهة والمخابز التي كان يؤمر العاملون بها أن يكونوا حليقي الوجه والذراعين كيلا يسقط شعر منهم في العجين، ويدخل الحمامات الشعبية فيراقب نظافتها ونقاء مائها واعتدال جوها ونظافة مناشفها، بل إنه كان يتأكد من خشونة أرضياتها كيلا ينزلق المستحمون!

وكان يراقب السقائين ـ باعة الماء ـ وينظر في أوعيتهم وقِرَبهم ويتأكد من نظافتها وسلامة مائها، هذا علمًا بأن السَّقَّاء كان لا يُسمَح له بمزاولة مهنته إلا بعد تدريب صارم على يد كبير طائفته الحرفية.

وكان كذلك يراقب المدارس ومكاتب التعليم ليتأكد من ملاءمة جوها للأطفال، ويتجول في الأزقة والشوارع ليتأكد من نظافتها وعدم تكوّم القمامة بها.

وكان لكل ما يتعلق بصحة الإنسان قوانين تنظمه، كالقوابل ـ المولدات ـ والمرضعات اللاتي كن يخضعن لنظام يضمن التزامهن النظافة الشخصية، بل والتزام المرضعة نظامًا غذائيًّا صحيًّا كيلا يفسد لبنها مرض فيؤذي الرضيع.

ولكن التحدي الحقيقي الذي كان المماليك يواجهونه تمثَّل في «الطاعون»، وكتب التاريخ المملوكي تزدحم بأخبار الطواعين المدمرة التي كانت

تصل ضراوتها لأن يذكر المؤرخ أن «مات الرجل فحمل جثمانه أربعة مات منهم اثنان قبل بلوغ قبره فلما قبروه لم يبق حيًّا ممن حمله أحد».. وهي مبالغة بالتأكيد لكنها تَنُمُّ عن فداحة الكارثة.

صحيح أن تعامل السلطة كان أحيانًا ما يشوبه بعض «التفسير الغيبي للكارثة» كالأشرف برسباي الذي قال له بعض الفقهاء: إن الطاعون انتشر بسبب خروج النساء وتبرجهن فأمرهن بعدم الخروج، ولكن هذا لم يكن يمنع أصحاب الأمر من التعامل بحزم مع الموقف، فكانوا يسارعون بنقل الجثث المصابة بالمرض خارج العمران ويشددون من رقابتهم على ضوابط النظافة والصحة العامة، إلى حد أن الأمير يشبك الدوادار حين داهم الطاعون مصر في عصر السلطان قايتباي كان يتطوع بنفسه لتغسيل ونقل ودفن الجثامين بعيدًا عن الناس كيلا يزداد انتشار المرض.

هذا ما كانت عليه القاهرة قبيل ابتلائها بغزو العثمانيين.. فما الذي صارت إليه بعد أن جثموا عليها بسيوفهم؟

الوضع الصحي الكارثي في العصر العثماني

بداية فإن الإدارة العثمانية لم تكن تضع في مسؤولياتها مسألة «الصحة العامة».. فالمحتل العثماني كان يكتفي بتحصين الولاية وشحنها بالجند وتعيين الجهاز الإداري - خاصةً المالي - وتلقي الضرائب كل موسم.. أما مطلب الصحة فكان العثمانيون يعتبرون أنه «مسألة خاصة بالأهالي يديرونها بأنفسهم».. أي أن العثماني كأنما كان يقول للمرء من رعيته:

«مشكلاتك الصحية لا تخصني.. سأحميك مقابل الضرائب لكن لا تطلب مني أن أرعاك صحيًا، وعلى من يريد إقامة مستشفى أن ينفق على ذلك بنفسه!» وهو منطق يليق بـ«بلطجي» أو «قبضاي» أكثر مما يليق بدولة محترمة!

وللأمانة فإن هذا لا يعني عدم وجود مستشفيات، بلى كان يوجد بعض المشافي ولكن إقامتها ورعايتها والإنفاق عليها كان رهنًا بـ«أهل الخير» سواء كانوا من أعيان الرعية أو تصادف وجاء والٍ يحب الخير ويتقي الله في الأمانة فيقرر أن يوقف وقفًا على مشفى.

وأما البيمارستان المنصوري، فقد استمرت وظيفته تؤدى كما كانت (بالقصور الذاتي) خلال عهد «خاير بك/ خاين بك»، أول والٍ عثماني وبعض من خلفوه، ولكنه مع الوقت أصيب بما أصاب مصر من انحدار وانحطاط، حتى ما أتت نهاية القرن الثامن عشر إلا وكان قد أصبح مجرد مبنى كئيب مشعث، لا يرعى من المرضى سوى المصابين بالأمراض العقلية، وهم عرايا مقيدون بالسلاسل، ومعهم ممرضون وصفهم البعض بأنهم «كالجلادين» يحملون الهراوات ويطعمونهم قسرًا، وتسوء أحوالهم إلى حد استجداء بعضهم المساعدة من الزوار! وأصبح البيمارستان المنصوري مرتبطًا بالمرض العقلي أو «المجانين» - حسب التعبير الشعبي - (الذي لا نقره بالتأكيد) حتى أصبحت كلمة «المُرُستان» المشتقة من «البيمارستان» تعني «مستشفى الأمراض العقلية» في اللهجة المصرية.

بالمناسبة، بينما كان هذا حال المستشفى في مصر كان العثمانيون يقيمون المستشفيات في مدن الأناضول وعلى رأسها إسطنبول، ويعتنون بها

ويهتمون بالصحة العامة في هذه المدن.. وهو ما يؤكد طبيعتها كدولة «تأخذ ولا تعطي».

وما زاد الطين بلة هو التراجع الفاحش للحركة العلمية في مصر، بحكم إهمال العثمانيين لهذا المطلب كذلك - فانتشرت الخرافات وطرق الدجل والشعوذة، وصار المريض لا يلجأ للطبيب، بل يبحث عن «صاحب كرامات» يشفيه أو «ساحر» يعالجه بتميمة أو «حجاب» (ورقة بها طلاسم تُعَلَّق في العنق)، وبعد أن كانت مزاولة الطب تتطلب «إجازة» بذلك من أهل العلم، صار «حلاقو الصحة» يتجولون في القرى والشوارع ويدَّعون العلم ويمارسون نوعًا من الطب الشعبي البدائي أكثره غير مُجْدٍ، بل وكثيرًا ما كان يؤدي لنتائج كارثية (استمرت تلك المهنة للأسف بعد زوال الحكم العثماني بفترة كبيرة وكانت من أسباب إصابة الأديب والمفكر المصري طه حسين بالعمى في طفولته).

بل إن طقوس الشعوذة كانت تُمارَس في البيمارستان المنصوري نفسه! فكانت النسوة يأتين بأطفالهن؛ حيث قبر المنصور ويطفن به ويمارسن بعض الطقوس من وثب سبع مرات، أو إجبار للطفل على لعق حجارة القبر وما إلى ذلك؛ طلبًا للشفاء والصحة!

وعندما كانت الطواعين تداهم القاهرة، كان الولاة يكتفون بالمناداة باستغفار الله والحرص على النظافة، ويسمحون بدفن جثث المطعونين في المدينة على الرغم من خطورة ذلك، بينما هم يتلمظون شوقًا لما يمكن أن يجنوه من ثروات بسبب وضع أيديهم على تركات المتوفين، وهي ممارسة بلغت حد الاعتياد في أوبئة العصر العثماني.

هكذا أصبح مصير البيمارستان المنصوري، وهكذا كانت نظرة الدولة العثمانية لمطلب الصحة العامة باعتباره «رفاهية زائدة» لا يستحقها أهالي الولايات، بينما تحظى بها عاصمة الباب العالي والمدن المحظوظة من حولها!

وبعد أن كانت مصر ـ والعرب ـ تسخر من «الفرنجة» وممارساتهم من دجل وشعوذة لعلاج الأمراض، جاء يوم ذُهِلَ فيه هؤلاء الفرنجة عندما جاؤوا مع المحتل الفرنسي في حملة نابليون من فرط انتشار الخرافات والشعوذة؛ طلبًا للشفاء في بلد كانوا يقرؤون أنه كان يومًا درة الشرق!

وكان على مصر أن تنتظر عهد محمد علي باشا الذي أدرك المسؤولية ببُعْد نظره، فبذل قصارى جهده لتكون لمصر مؤسسة صحية محترمة.

ختامًا

مستوى تقدُّم أو تخلُّف مؤسسة حاكمة له معايير كثيرة من أهمها ـ إن لم يكن هو الأهم ـ معيار الصحة، فصحيح أن «الرعاية الصحية» ليست «مشروعًا مربحًا على المدى القريب» ولكنها شديدة الأهمية على المدى البعيد باعتبار أن فرد المجتمع هو جزء من طاقته البشرية!

ولكن الإدارة العثمانية كانت مصابة بمزيج من «قِصَر النظر وضيق الأفق» من ناحيةٍ، و«الأنانية المفرطة» من ناحيةٍ أخرى، فهي تنظر للرعية باعتبار أن أفرادها «عبيد للسلطان» و«هم كثيرون إن هلك بعضهم لا بأس فيوجد غيرهم».. بالتالي فمسألة رعاية صحة الناس

في الولايات هي ليست من أولويات تلك الإدارة، بل لعل المحتل العثماني كان متعمدًا لذلك، ليس بخلًا بالنفقات فحسب، وإنما ليضمن أنه يحكم شعوبًا منشغلة بأمراض جسدها وعقلها فلا يخشى يومًا أن تفيق فتنفجر في وجهه!

وإن المرء ليندهش لحقيقة أن بيننا من يشتاقون لمثل تلك الأيام!

XII

كيف كان العثمانيون هم الأحط حضاريًّا من بين التُّرك؟

في التاريخ الإسلامي الطويل الثري بالأحداث، قامت عدة دول تركية (من حيث الأصل العرقي)، أشهرها الدول الطولونية والسلجوقية والزنكية والمملوكية الأولى وأخيرًا العثمانية، وهذه الأخيرة هي أوسع تلك الدول مساحة، وأطولها عمرًا، وفي الوقت ذاته أحطّها حضاريًّا!

هو أمر مثير للتساؤل بالفعل، كيف لدولة امتد عمرها نحو سبعة قرون، وشملت مساحات واسعة من آسيا وإفريقيا وأوروبا، وأطلت على بحرين عظيمين هما المتوسط والأحمر، وضمت شعوبًا متنوعة الثقافات والخلفيات الحضارية، وسيطرت على حواضر إسلامية ذات موروثات حضارية عظيمة كبغداد ودمشق والقاهرة، أن تكون هي الأدنى في سُلّم التحضر بين قريناتها من الدول التي أقامها أناس من العِرق التركي؟

يحتاج الأمر إلى ما نسميه معشر المشتغلين بالتاريخ «التتبع التاريخي»، بحيث ننظر في أمر كل دولة تركية سابقة و«علاقة السببية» بينها من ناحيةٍ والعناصر الحضارية من ناحيةٍ أخرى لنقف على أسباب تحضرها، ثم ننظر أيّ تلك العناصر افتقده العثمانيون فجعلهم في ذيل القائمة!

التركي ربيب العباسيين

بينما كان في الأمويين ترفُّع عنصري عن تقديم العناصر غير العربية، كان العباسيون أكثر انفتاحًا على ذلك، بل ولقد مالوا إلى تقديم عنصري التُّرك والفُرس على العرب لتقلُّب ولاء هؤلاء الأخيرين وصعوبة انقيادهم.

اتخذ ذلك شكلًا رسميًّا في عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله الذي أسقط العطاء للعرب من بيت المال واتخذ من التُّرك جنده وقادة جيشه، وبنى لهم عاصمته الجديد «سُر من رأى/ سامراء».

وبعد موت المعتصم تعاظم نفوذ التُّرك تدريجيًّا حتى صار إليهم الحُكم ولم يعد للخليفة العباسي سوى اللقب والمكانة الروحية.

وبغض النظر عن تقييم سياسات هؤلاء التُّرك، فإنهم كانوا على قدر من الرقي الحضاري لارتباط نشأتهم ببغداد وسامراء وحضارة العباسيين الذين إن كانوا قد تراجع شأنهم سياسيًّا إلا أن دورهم في العلوم والفنون والتعليم والثقافة لم يهتز.. فكان التركي الذي يُجلب صغيرًا إلى بلاط العباسيين يلقى التنشئة والتهذيب في عاصمة الحضارة والثقافة الإسلامية آنذاك، فيشب مُقَدِّرًا للعلم والثقافة حتى وإن انهمك في أعنف الصراعات السياسية.

نموذج أحمد بن طولون

لعل النموذج الأقوى لذلك هو الأمير «أحمد بن طولون» الذي تقول سيرته: إن أباه طولون كان مملوكًا لبعض الخلفاء، حتى إذا ما أبدى نبوغًا وإخلاصًا أُعتِق وقُدِّمَ في الوظائف، ثم مات فتولى ابنه أحمد ـ بأمر الخليفة ـ ما كان لأبيه من مناصب.

كان طولون قد أرسل ابنه إلى طرسوس ليبعده عن مؤامرات بغداد وسامراء من ناحيةٍ، وليدربه على حراسة الثغور المقابلة للعدو البيزنطي

من ناحيةٍ أخرى.. وفي طرسوس تعرف أحمد بالفقهاء والعلماء والأولياء ـ وكانت مشهورة بهم ـ وتلقى منهم العلوم والآداب الدنيوية والدينية، وتهذب بأخلاقهم، فضلًا عن تمتعه بالشجاعة والبراعة الحربية، حتى اشتهرت سيرته الطيبة، فأحبه كل من العرب والتُّرك، حتى إن القائد البارز يارجوخ زوَّجه ابنته، والقائد بايكباك ـ الذي تزوج أم أحمد بن طولون بعد وفاة أبيه ـ أنابه عن نفسه في إمرة مصر (وكانت العادة آنذاك أن يولي الخليفة بعض قادته الولايات فلا يتوجه هؤلاء لها وينيبون عنهم من يأتمنونه كيلا يغادروا «مطبخ السياسة» في بغداد).

تلك التنشئة انعكست على سياسة ابن طولون في مصر، فقد عُرِفَ بحب العلوم والفنون ورعايتها، وكذلك بالإلمام بـ«آداب الحُكم» و«السياسة الحكيمة للرعية» وهو ما انعكس بدوره على حكمه مصر التي اهتم بعمارتها ورعاية أهل العلم والدين بها، وإقامة العدل بين أهلها، والاعتدال والحكمة والرفق في سياستهم، فصارت مصر دُرَّة الخلافة العباسية في زمنه وزمن خليفته ابنه خمارويه، حتى إن الخلافة كادت تنتقل لها، وأحبه أهل مصر حتى إنهم في مرضه الأخير وقفوا بالمقطم اليهودي بتوراته والمسيحي بإنجيله والمسلم بقرآنه يدعون الله أن يرفع عن حاكمهم المحبوب البلاء.

النموذج السلجوقي

النموذج التركي التالي هو نموذج «السلاجقة»، وهم شعب تركي مرتحل استقروا في «بلاد العجم» من الإمبراطورية الإسلامية، وتصاعدت

قوتهم حتى سيطروا على دار الخلافة وصاروا بمثابة «حُماة مقام الخلافة» و«حماة الإسلام»، وامتدت دولتهم لتشمل فارس والعراق والشام والأناضول.

على الرغم من أنهم في الأساس بدو رُحَّل ـ كالعثمانيين ـ فإنهم سرعان ما صاروا من رعاة الحضارة الإسلامية.. لماذا؟

السبب الأول: يكمُن في التقاء رافد التحرك البشري السلجوقي مع الرافد الحضاري للعنصر الفارسي المسلم الذي كان يحاول بقوة إثبات نفسه ومنافسة الرافد العربي، وهو أمر أفادت منه الحضارة الإسلامية كلها، فلما أقام السلاجقة دولتهم، تبنوا تلك الحركة الثقافية ورعوها، ووفقهم القدر بأن أهداهم وزيرًا قديرًا هو «نظام الملك» كان يجمع بين الاشتغال بكل من السياسة والعلم، فصاحب الصعود السلجوقي حركة تعليمية وثقافية كبيرة.

السبب الثاني: هو أن تلك المرحلة من تاريخ المسلمين كانت مشتعلة بصراع فكري بين المعسكرين السُّني ـ ممثل في العباسيين ـ والشيعي ممثل في كل من الفاطميين في مصر و«الباطنية» ـ المشهورين بـ«الحشاشين» ـ في فارس.. فتمخض ذلك الصراع عن غزارة في الإنتاج الفكري والديني للرد على الباطنية، فضلًا عن مشروع ضخم عظيم هو «المدارس النظامية» ـ نسبة للوزير نظام الملك ـ التي أقامها في أنحاء الدولة لإخراج علماء قادرين على الرد والمناظرة.. لعل أشهرهم «أبو حامد الغزالي».

وعلى الرغم من كون السلاجقة في الأساس «ملوكًا محاربين» فإنهم قد أدركوا قيمة هذه «الجذوة الحضارية» فتبنوها وغذوها وصارت

من دعائم حكمهم، ولم يضعف من اهتمامهم بها سوى ما جرى بعد عهود ملوكهم العظام من تقاتُل الأبناء والإخوة على الحكم وتمزق الدولة بالتالي.

النموذج الزنكي

يُنسب الزنكيون إلى «عماد الدين زنكي» القائد تركي الأصل الذي أقام دولة تحمل اسمه..

كان السلاجقة في تربيتهم لأبنائهم يعتمدون على بعض الثقات من قادتهم، فيرسلون الابن إلى بعض المدن لإدارتها، ويولون معه مربيًا من هؤلاء القادة لقبه «الأتابك»، وهي كلمة من مقطعين: «أتا» بمعنى «أب» و«بك» بمعنى «أمير».

من هذا التقليد بدأت ظاهرة «دول الأتابكة»، فهؤلاء الأتابكة سرعان ما تحولوا إلى حكام شبه مستقلين ـ أو مستقلين بالكلية ـ نظرًا لتراجع قوة السلاجقة وانهماكهم في الصراعات الداخلية التي مزقت البيت السلجوقي.

من هؤلاء الأتابكة كان «أبو سعيد آق سنقر» ـ أبو زنكي ـ الذي كان صديقًا للسلطان السلجوقي «ملك شاه» منذ طفولتهما، وكان لصيقًا به؛ ما يعني أنه عمليًّا قد «تربى وتعلم وتهذب في حجر السلاجقة».. وعندما تولى «ملك شاه» السلطنة قدّم صديقه في المناصب حتى لُقِّبَ بـ«قسيم الدولة»، ومنحه ولايات حلب وحماة وما حولها.

كانت أمام «آق سنقر» تحديات تتمثل في أطماع البيزنطيين من ناحيةٍ، وصعود نفوذ القبائل العربية التي أقامت إمارات مستقلة من ناحيةٍ ثانيةٍ، وإفساد وغارات القبائل التركمانية من ناحيةٍ أخرى.. فالتزم الصرامة وفرض الأمن بقوة حتى إنه مما يقال إن الناس كانوا لا يضطرون لإغلاق أبوابهم لأمنهم من السُّرّاق.

وبسبب تداخله مع بعض صراعات البيت السلجوقي بعد موت «ملك شاه»، لقي «آق سنقر» مصرعه في بعض تلك المعارك تاركًا ابنه «زنكي» مؤسس الدولة المذكورة.

فتولى السلطان التالي «بركياروق» تربية زنكي بنفسه عرفانًا لفضل أبيه، ثم انتقل زنكي إلى خدمة أمير الموصل التركي كربوغا - الذي استكمل رعايته لصداقته القديمة لأبيه آق سنقر - وقدَّمه في المناصب.. أي أن هذا المؤسس قد تلقى كأبيه «تربية ملوكية» بما فيها من تهذيب وتحضُّر.

وعلى الرغم من انهماك زنكي في حروبه سواء لتأسيس دولته أو بعد ذلك خلال صراعه مع المحتل الفرنجي - الصليبيين - واستشهاده خلال ذلك، فإن اهتمامه بتربية أبنائه على احترام الحضارة قد انعكس بعد ذلك على سلوك ابنه ووريثه البارز «نور الدين محمود بن زنكي»، الذي - على الرغم من ازدحام عهده بالتحديات والصراعات سواء مع الفرنجة أو الفاطميين - قد ترك موروثًا حضاريًّا مهمًّا تمثل في المدارس - كالمدرستين النورية الكبرى والنورية الصغرى - ودار الحديث التي ولّى أمرها «الحافظ ابن عساكر»، والبيمارستانات ومدارس تعليم الأيتام في مختلف المدن الشامية، والمدارس المتخصصة في المذاهب السُّنية خاصةً المذهبين الشافعي والحنفي.

والقارئ لتاريخ نور الدين محمود بن زنكي يدرك أنه قد حقق معادلة شديدة الصعوبة، فحياته لم تكن سوى استعداد لمعركة أو خوض لها أو استراحة قصيرة منها!

النموذج المملوكي

تُعَدُّ الدولة المملوكية الأولى ـ التركية تمييزًا لها عن الثانية الجركسية ـ بمثابة النموذج الأرقى لدولة أقامتها عناصر تركية.. ففي عصر المماليك تضافرت عوامل عدة لتتحول كبريات حواضر الدولة مثل القاهرة ودمشق وحلب والقدس والإسكندرية إلى مراكز للعلوم والحضارة والتعليم والثقافة.

العامل الأول: تمثَّل في التنشئة المملوكية التي وضع أساسها الأيوبيون ثم تبناها بعد ذلك سلاطين المماليك، فالمملوك بالنسبة لأستاذه ـ سواء كان السلطان أو بعض الأمراء ـ لم يكن مجرد «آلة قتال بشرية»، بل كان لا بُدَّ له من إلمام بالعلوم والفنون والآداب، فكان المملوك حين يدخل في ملكية سيده يُعهَد به إلى مؤدبين ومعلمين يلقنونه اللغة والعقيدة والقرآن والخط والآداب والتهذيب، قبل أن ينتقل إلى مرحلة التدريب على استخدام السلاح، فكان هذا مما أثر في اعتناء المماليك ـ أمراء وسلاطين ـ بأهمية نشر العلم، وانعكس على ولعهم بإقامة المدارس وترتيب الأوقاف لها وتبجيل أهل العلم وإجزال العطاء لهم.

العامل الثاني: تمثَّل في إدراك المؤسسين للدولة المملوكية حرج موقفهم

كحُكّام «مسهم الرِّق»، وكان هذا مما يثير حفيظة كثيرين، فكان لا بُدَّ لهم من «ظهير شعبي» يدعم شرعية حكمهم.. تمثَّل هذا الظهير في الفقهاء والعلماء الذين أشركهم المماليك في مهام الحكم، فكانت المؤسسة الحاكمة تنقسم إلى «أرباب السيف» وهم الأمراء المماليك ويتولون المناصب العسكرية، و«أرباب القلم/ أهل العمامة»، وهم الفقهاء والعلماء ويتولون الأمور الإدارية المدنية.. وكان الحكماء والصالحون من السلاطين يقدمون أهل العلم على من سواهم في المناصب فكان الرعايا يدركون أن طلب العلم هو سبيل قد يرفع صاحبه لمرتبة الطبقة الحاكمة؛ ما أسهم بدوره في النشاط التعليمي، بل إن العصر المملوكي قد شهد ظاهرة هي اتجاه بعض الأمراء المماليك للاشتغال بالعلم كالأمير بيبرس الدوادار الذي اتجه لكتابة التاريخ، أو لتشجيع هؤلاء الأمراء لأبنائهم على طلب العلم والاشتغال به بعكس ما هو متوقع من ميلهم للزج بهؤلاء الأبناء في ميادين الحكم والسياسة.

العامل الثالث: تمثَّل في أن نشوء وصعود دولة المماليك قد تزامن مع تعرض حواضر الإسلام الكبرى في العراق والأندلس والمغرب للمحن والشدائد كالاجتياح المغولي شرقًا وتآكُل الأندلس على أيدي الإسبان غربًا، فنشطت الهجرة إلى المنطقة الآمنة من العالم الإسلامي والتي لم تكن سوى الشام ومصر، وعمرت حواضر الدولة المملوكية بالعلماء والصُّناع والأساطين في المجالات المختلفة، وبالتالي أصبحت تلك الحواضر بمثابة «مصب حضاري» لحضارات آفلة كحضارة بغداد العباسيين أو أندلس الأمويين، وأحسن المماليك استقبال هؤلاء المهاجرين الذين اندمجوا في المجتمع وصاروا من أبرز وأشهر شخصياته، فابن

خلدون تولى منصب «قاضي قضاة المالكية» وصار له شأن كبير في القاهرة وشارك في أحداث جسيمة خلال غزو تيمورلنك للشام، والإسكندرية عمرت بالفقهاء المالكية الأندلسيين أمثال الشاطبي وأبو العباس المرسي، وهكذا.

وبناءً على ما سبق ازدحم التاريخ المملوكي بأسماء بارزة كالمقريزي وابن تغري بردي وابن إياس وابن جماعة وابن بيليك وابن النفيس والسيوطي والعيني وابن دقماق وغيرهم.

هذه العوامل تضافرت ليصبح العصر المملوكي هو مرحلة الذروة للحضارة الإسلامية، تلك المرحلة التي سبقت مرحلة الانحدار على أيدي العثمانيين!

ما الذي افتقر إليه العثمانيون من عوامل تحضُّر الدول التركية السابقة لهم؟

هو سؤال جدير بأن نطرحه، وللأمانة فإن ثمة محاولة عثمانية جرت لرعاية العلم والعلماء في عهد السلطان محمد الثاني المشهور بـ«الفاتح» والذي اشتهر بالثقافة العالية والانفتاح الشديد والاعتناء بالعلوم والفنون، ولكن تلك المحاولة سرعان ما انهارت بموته.

العثمانيون توافرت لهم جميع المقومات التي من شأنها أن تقيم نموذجًا حضاريًا تتحاكى به الأمم المعاصرة بل واللاحقة، فما الذي قعد بهم عن ذلك بل وحوَّلهم فيما بعد إلى «مدمرين للحضارة»؟

لو برر البعض ذلك بكثرة المتآمرين عليهم لرُدَّ عليه بالنموذج الطولوني، فأحمد بن طولون أقام نموذجًا حضاريًا رائعًا بينما هو يحارب كل من البيزنطيين، والمتمردين عليه ومنهم ابنه الأكبر، والأمير العباسي الموفق بالله الذي كان يحسده لمكانته.

ولو قال البعض: لم يتسنَّ لهم الوقت لذلك لانهماكهم في محاربة الصفويين الشيعة، لأجيب بأن السلاجقة كانوا يحاربون كلًّا من الفاطميين من ناحيةٍ والحشاشين من ناحيةٍ أخرى.

ولو استحضر البعض الحجة الشهيرة: «كانوا منهمكين بالدفاع عن دار الإسلام ضد المحتل الصليبي»، لقدمنا له نموذج الزنكيين، ومن بعده النموذج المملوكي الذي كان يدافع عن بلاد المسلمين ضد كل من الفرنجة والمغول في آنٍ واحدٍ!

التفسير في رأيي لظاهرة الانحطاط الحضاري العثماني يتوزع بين عدة عوامل:

العامل الأول: هو أن العثمانيين لم يحاولوا أن ينتقلوا من طور «الدولة العسكرية المحاربة» إلى طور «الدولة المستقرة الساعية لإقامة حضارة»، فإن كانوا قد رتَّبوا المراسم والمناصب وسكنوا القصور، إلا أن ذلك البدوي التركي الجلف المحارب قد بقي مسيطرًا على وجدانهم الجمعي.. هذا التركي الجلف ينظر للمدنية والحضارة باعتبارها «ميوعة» و«خنوثة» حتى وإن لبس الموشى وتربع على العرش الوثير وسكن القصور الفارهة.

العامل الثاني: هو «التعصب العثماني للعِرق التركي»، تلك النظرة الفوقية للعناصر الأخرى في الدولة العثمانية من شأنها تعطيل عملية

«الاندماج الحضاري» اللازمة لخلق مزيج حضاري قائم على التقاء الثقافات والموروثات.

العامل الثالث: هو وجود نوع من «الغيرة» العثمانية من الموروث الحضاري العربي، تلك الغيرة التي ترجمها العثمانيون في محاربة الثقافة والعلم والنشر الممنهج للجهل والخرافات، فالعثمانيون وجدوا أنفسهم سادة على بلاد تفوقهم حضارة، ولم يكن للعثماني أن يتسيد على تلك البلاد سوى بالسيف والمدفع، وبدلًا من أن يتعلموا من تجربة المسلمين الأوائل الذين اعتنوا بعلوم وموروثات البلاد المفتوحة ولم يخجلوا من التعلم منها ولم يترفعوا على ذلك، ثم أضافوا لها ليقدموا واحدة من أعظم حضارات التاريخ الإنساني، فإن العثمانيين قد رأوا أن خير سبيل للارتفاع شأنًا على هذه الحضارات هو هدمها.. أي أن المنهج العثماني في التعامل مع موروثات الحضارة العربية الإسلامية كان يمثل واحدة من أكبر وأبشع «عُقَد النقص» في التاريخ!

ختامًا

ثمة تحدٍّ أحرص كل فترة على إعلانه للمدافعين عن الدولة العثمانية ومن يصفونها بـ«الحضارة العثمانية»، أقول لهم فيه: هاتوا لي قائمة بعشر شخصيات بارزة ظهرت في المنطقة العربية الإسلامية وأضافت للحضارة الإسلامية في مجالات متنوعة في الفترة بين ١٥١٧م و١٨٠٥م، وسآتيكم في مقابلها بقائمة من ٣٠ شخصية مماثلة في الفترة المملوكية من ١٢٥٠م إلى ١٥١٧م.

للأسف لم أجد ردًّا على هذا الطلب البسيط، ولا أراني أجد من يقبل هذا التحدي، الذي عوضًا عن قبول المدافعين عن العثماني له لا أجد منهم ردًّا سوى السباب والطعن في ديني ونياتي.

وهو بالضبط الرد المنتظر من أناس يعتبرون أن للعثمانيين حضارةً تستحق أن تُلحَق بحضارة المسلمين العظيمة!

XIII

بلاد الشام والمطامع العثمانية القديمة

مَن يملك شمال سوريا يملك الشام، ومن يملك الشام يهدد مصر، ومن يهدد مصر يهدد سائر بلاد المنطقة.

هذه حقيقة قديمة قِدَم التاريخ السياسي نفسه، فمنذ «عصر الإمبراطورية» خلال فترة «الدولة الحديثة» في حقبة المصريين القدماء كانت القوى الكبرى في مصر جنوبًا والأناضول شمالًا تتصارع حول السيطرة على بلاد الشام.. لأسبابٍ كهذه قرأنا عن حملات أحمس وتحتمس الثالث ورمسيس الثاني والتي بلغت بعضها جنوب الأناضول.

وفي عصر خلفاء الإسكندر المقدوني كانت بلاد الشام ساحة تنافس ضارٍ بين القوتين البطلمية في مصر والسلوقية في آسيا الصغرى، وكذلك في العصر التالي بين الرومان ثم خلفائهم البيزنطيين من جانبٍ والفُرس من جانبٍ آخر.

وخلال فترة الحضارة العربية الإسلامية أدرك ورثة الإمبراطوريات سالفة الذِّكر قيمة الشام، فتنافس عليه كل من الطولونيين في مصر والحمدانيين والعباسيين في العراق، ثم تقاتل عليه كل من العباسيين والفاطميين، وجاءت الدولة الزنكية التي قامت في حلب والموصل فتمددت في الشام وأسقطت الدولة الفاطمية في القاهرة بأيدي آل أيوب الذين أسس رائدهم صلاح الدين الأيوبي مُلكهم حتى ورثه منهم المماليك الذين شملت مملكتهم كلًّا من مصر (الديار المصرية) والشام (الديار الشامية)، إضافةً للحجاز وقبرص وجنوب شرقي الأناضول.

كان المماليك يدركون حقيقة معادلة أن شمال سوريا ـ والذي يبدأ من حلب ـ يؤدي للشام كله وأن الشام يؤدي لما وراءه، فكانوا يتعاملون مع

حلب وما وراءها شمالًا (البلاد الحلبية) باعتبارها «ثغرًا من الثغور»، وثمة واقعة تشير لذلك في ثنايا التاريخ المملوكي: فالشائع أن الظاهر بيبرس قد اغتال المظفر قطز؛ غضبًا لأن هذا الأخير ضَنَّ عليه بولاية حلب التي طلبها مكافأة له على حسن بلائه في موقعة «عين جالوت»، والواقع أن بيبرس بطلبه تلك الولاية كان يدرك تحكمها في شمال الشام، ومن ثَمَّ قدرته على اتخاذها قاعدة لابتلاع مصر، وقطز كذلك كان يدرك مغزى طلب بيبرس، فكان رفضه إشارة لهذا الأخير بانكشاف تدبيره.

كان شمال الشام إذن هو أخطر ثغور الدولة المملوكية، فكان نطاق حمايته يمتد إلى داخل الأناضول في هيئة قلاع حدودية وراءها إمارات تركمانية شبه مستقلة موالية للقاهرة مثل إمارات «ذو القدر/ دلغادر» و«قرمان» و«رمضان» و«قرا قوينلو» و«آق قوينلو»، لعبت دور «جندي الحراسة» للحدود الشمالية للدولة من ناحيةٍ، و«المنطقة العازلة» بين العملاقين المملوكي والعثماني من ناحيةٍ أخرى.. وإن كانت علاقاتها بالقاهرة أحيانًا ما تتوتر لمحاولة بعض حكامها المغامرة والتوسع على حساب «البلاد الحلبية»، أو لسعي البعض لممارسة «اللعب على الحبلين» والتأرجح بين موالاة المماليك أو العثمانيين، فكان المماليك يضطرون عندئذٍ لإرسال الحملات والتجاريد لردع هؤلاء التركمان المشاغبين.

ولكنَّ العثمانيين كان لهم رأي آخر، كما سنرى..

المحاولات الأولى

مع قيام ونشأة الدولة العثمانية ـ الإمارة آنذاك ـ كان المماليك ينظرون

بعين الرضا لتوسع العثمانيين في آسيا الصغرى وأوروبا باعتباره «نصرًا للإسلام» وقوة له.

وكان العثمانيون من جانبهم ـ آنذاك ـ يحترمون الدولة المملوكية ويحرصون على التواصل الودي معها، فكان السلطان مراد الأول يتواصل مع قرينه المملوكي السلطان برقوق، ويبلغه بتحركات تيمورلنك لمداهمة الدولتين المملوكية والعثمانية، وكذلك كان بايزيد الأول (الشهير بـ«يلدرم»/ الصاعقة) يحذو حذو والده.

ولكن بايزيد ارتكب حماقة كبيرة، فخلال توسعه في آسيا الصغرى على حساب كل من التركمان والبيزنطيين، هاجم مدينة قيصرية الواقعة تحت الحماية المملوكية وأسر حاكمها وضمها إليه، فتشوش المماليك واستوحشوا منه، فلما دُوهِمَ بقوات تيمورلنك حاول إصلاح ما أفسد ورد المدينة لصاحبها واعتذر منه وأرسل للمماليك يعتذر منهم عما صدر عنه، ويطلب التحالف ضد الغزو التيموري، ولكن السلطة المملوكية كانت قد فقدت الثقة فيه فلم تستطع أن تأمن لعهده.. وإن لبَّت طلبه إرسال تقليد من الخليفة العباسي له بالسلطنة على بلاده، فضلًا عن إرسال طبيب وأدوية لمداواة مرضه بآلام المفاصل.

ثم عاد بايزيد سيرته السابقة من ارتكاب حماقة العدوان، فقد ارتد تيمورلنك إلى الهند قبل أن يبلغ الدولتين المملوكية والعثمانية، وتوفي السلطان برقوق ليخلفه ابنه السلطان الطفل فرج، فاستغل بايزيد ذلك وهاجم كلًّا من ملطية وألبستين وبهسنا ودرندة من بلاد التركمان الواقعة تحت السيادة المملوكية، واعتدى على إمارة قرمان فقتل أميرها وحبس ولديه، وهو الأمر الذي زاد وحشة المماليك من العثمانيين.

كان المغزى وراء تصرفات بايزيد صريحًا، فالعاهل العثماني كان يدرك أنه إن ابتلع تلك الإمارات فإنه سيجد الباب إلى الشام مفتوحًا أمامه على مصراعيه.

بل وثمة حقيقة تاريخية تقول: إن المماليك كانوا ينظرون لتلك المنطقة باعتبارها امتدادًا لـ«البلاد الحلبية» ومن ثَمَّ لـ«الديار الشامية» كلها، أي أن ـ بعبارة أخرى ـ جنوبيّ تركيا الحالي هو شماليّ سوريا السابق!

ثم جاء الجيش التيموري ليداهم مملكة بايزيد الذي هرع يعتذر من المماليك ويرد ما سلب من بلادهم، ويطلب عونهم ضد العدو الرهيب، ولكن تكرار عدوانه ثم اعتذاره أغلق ما بينهم وبينه من أوجه الثقة فرفضوا التحالف معه وتركوه لمصيره، وسرعان ما هزم تيمورلنك بايزيد وأسره وحبسه؛ حيث مات في الأسر ومزقت الحرب الأهلية بلاده لفترة لا بأس بها.

في عهد السلطان العثماني محمد الثاني الشهير بـ«الفاتح» شهدت العلاقات المملوكية العثمانية تحسنًا، فقد كانت المراسلات والبعثات متبادلة بين الطرفين، خاصةً فيما يتعلق بالتنسيق المشترك لمواجهة خطر القوى الأوروبية.

وعندما فتح محمد الثاني القسطنطينية، أمرت السلطات المملوكية بتزيين القاهرة وأقامت الاحتفالات وأرسلت التهاني بهذه المناسبة، ورد السلطان محمد برسائل خاطب فيها السلطان المملوكي بـ«أبي»، وعندما زار بعض أفراد البيت العثماني حلب استقبلهم المماليك بالترحاب وأحسنوا ضيافتهم؛ تقديرًا للعلاقات الطيبة بين الدولتين.

عودة المطامع والاقتتال

شاء القدر أن يتزامن سلطانان قويان: العثماني بايزيد الثاني والمملوكي قايتباي.. فلم يكن الأول ليتوانى عن تحويل مطامعه إلى عمل على أرض الواقع، ولم يكن الآخر ليتهاون في الدفاع عن دولته.

ولكن بداية هذا الفصل من القصة سبقت ذلك بقليل..

كانت العلاقات المملوكية العثمانية قد بدأ يشوبها الفتور إثر قيام العثمانيين بتحريض بعض الإمارات التركمانية الحدودية على التحرش بالحدود المملوكية ـ في محاولة لجس نبض تلك الأخيرة ـ فرد المماليك بالمثل وحرضوا الموالين لهم من التركمان على التحرش بالحدود العثمانية وبحلفاء العثمانيين، وراحت الدولتان ـ العثمانية والمملوكية ـ تقوي كل منهما حلفاءها بالسلاح والأموال، بل وربما بالقوات وتدفعهم لما يمكن وصفه بـ«الحرب بالوكالة»، ثم زاد الطين بلة وقوع إساءة أدب دبلوماسية عثمانية عندما رفض السفير العثماني في القاهرة الانحناء في حضرة السلطان خشقدم.

ثم اضطر السلطان العثماني محمد الثاني لتهدئة الأوضاع نتيجة لانهماكه في حروبه الأوروبية وخشيته فتح جبهة جنوبية يجد نفسه إثرها محاصرًا من الخصوم، فتفاهم مع المماليك على التزام الطرفين عدم التدخل في الجبهة التركمانية وتركها بمثابة «منطقة عازلة» بين الدولتين الكبيرتين.

وهدأت الأوضاع إلى حين..

ثم عادت حالة التوتر تطل برأسها، إثر استغلال العثمانيين حالة

فوضى الحكم بعد وفاة خشقدم وقيامهم بالاستيلاء على إمارة قرمان بالتزامن مع بداية عهد قايتباي.

وكالعادة بدأ فصل جديد من «الحرب بالوكالة»، فقد استهل قايتباي عهده ببلوغه أنباء تمرد «شاه سوار» ـ أمير إمارة ذي القدر/ دلغادر التركمانية وتهديده البلاد الحلبية، فبادر السلطان المملوكي بإرسال الحملات العسكرية لقمعه.

والغريب أن العثمانيين لم يستغلوا انشغال إمارة ذي القدر بحرب المماليك ليثبوا عليها ويبتلعوها؛ ما يشير لاحتمالية أنهم كانوا ينظرون بعين الرضا لهذا التهديد للديار الشامية إن لم يكونوا هم المحرضين عليه.

توالت حملات قايتباي ضد المتمردين، ولكن شاه سوار تمكَّن ـ بفضل براعته في الخدع الحربية ـ من هزيمة تلك الحملات واحدة تلو الأخرى ـ هزائم شنعاء ـ بشكل خاطر بهز هيبة سلطنة المماليك في المنطقة.

فما كان من قايتباي إلا أن نظَّم حملة ثقيلة جعل على رأسها «رجل المهام الصعبة» الأمير يشبك الدوادار، الذي لحقت به قوات مملوكية من نيابات الشام، وفوجئ شاه سوار بالقوات المملوكية تبتلع حصونه واحدًا تلو الآخر حتى اضطر للاستسلام ونُقِلَ إلى القاهرة؛ حيث تم إعدامه علنًا مع إخوته ورجاله، وعُين مكانه أخوه «شاه بدق» الذي كان مواليًا للمماليك.

لم يكد المماليك يلتقطون أنفاسهم من تمرد شاه سوار حتى فوجئوا بتمرد من «حسن الطويل» أمير إمارة «آق قوينلو/ الخروف الأبيض» الذين توسعوا حتى قضوا على أبناء عمومتهم آل «قرا قوينلو/ الخروف

الأسود» واستولوا على ممتلكاتهم، ثم استغل حسن الطويل ضعف البيت المغولي الحاكم في العراق وداهم «أبو سعيد» خان مغول العراق وقتله واستولى على مملكته، ثم تمادى في أطماعه فراح يهاجم المناطق المملوكية في الأناضول وقد شاع أنه يستعد لمداهمة حلب.

بل ولقد راسل الأمير التركماني الفرنجة وسعى لإقامة حلف معهم بحيث يهاجمون المماليك بحرًا بينما يهاجم هو برًّا، ولكن الرسالة وقعت في أيدي العثمانيين الذين أرسلوها لقايتباي مع تحذير من تلك المؤامرة في محاولة منهم لإظهار حسن النيات.

وأخيرًا بعد إدراك حسن الطويل فشل مساعيه ركن إلى الهدوء حتى مات، وانهمك ورثته في صراع على الحكم فبردت تلك الجبهة.

عدوان بايزيد الثاني ثم ردعه

كان ما سبق مقدمة لصراع المماليك بقيادة قايتباي مع العثمانيين بقيادة بايزيد الثاني ـ نتيجة عدوان هذا الأخير ـ وما تمخض عنه..

فعندما لم تفلح مساعي العثمانيين إلى إثارة الفتن وتحريض التركمان على انتهاك شمال الشام المملوكي، كشفوا عن وجوههم المعادية وصار العداء سافرًا.

اتخذ العثمانيون لذلك العدوان ذريعة إيواء المماليك للأمير العثماني «جِم».

فبعد وفاة محمد الثاني، ورث الحكم ابنه بايزيد الذي كان من حقه ـ وَفْقًا لقانون نامه محمد الفاتح ـ أن يقتل إخوته الذكور لضمان عدم تعرض العرش للصراعات مستقبلًا، ولما كان «جِم» يدرك أنه إذن إما في القصر وإما في القبر، فقد حاول أن يحارب أخاه ولكنه فشل، ورفض بايزيد اقتراح «جِم» بتقاسم المملكة، ففر الأمير المهزوم إلى مصر ليحسن السلطان قايتباي استقباله (ومن المعروف عن قايتباي أنه كان لا يرد مستجيرًا به).

في البداية سعى قايتباي للإصلاح بين الأخوين العثمانيين، ولكن بايزيد أصم أذنيه عن صوت الصلح وأصر على تسليمه أخاه المارق.. ومن ناحيةٍ أخرى حاول «جِم» إقناع قايتباي بدعمه بالقوات لإسقاط حكم بايزيد مقابل أن يكون «جِم» مواليًا للقاهرة وتابعًا لها، ولكن قايتباي رفض ذلك.

فاستأذن «جِم» السلطان المملوكي أن يسافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وهي رحلة كان غرضها غالبًا جمع الأتباع والتأييد له، ثم رجع إلى القاهرة وسرعان ما استأذن في الارتحال عن مصر فوافق قايتباي على مضضٍ، فحاول «جِم» مداهمة مملكة أخيه الذي هزمه مجددًا، ففر الأمير إلى جزيرة رودس عند فرسان القديس يوحنا (الإسبتارية/ الهوبيتاليين) الذين اتفقوا مع أخيه على الاحتفاظ به مقابل مبلغ دوري تدفعه إسطنبول لهم، ثم بعثوا به إلى نابولي ومنها إلى روما التي كان يحكمها بابا من آل بورجيا؛ حيث لقي «جِم» حتفه في ظروف غامضة.

إثر تلك الأزمة جاهر بايزيد بعدائه للمماليك.. واستغل قيام الأمير التركماني من إمارة ذي القدر «علي دولات» بالانقلاب على حاكمها

ابن عمه «شاه بدق» الموالي للقاهرة، وقدم الدعم لعلي دولات وأمده بالجنود والسلاح (جدير بالذِّكر أن بايزيد كان متزوجًا من ابنة علي دولات التي أنجب منها ابنه سليم، أي أن علي دولات هو جد سليم الأول لأمه).

لم تكن الأزمة في إيواء المماليك لجِم، وإنما كانت ذريعة لتحقيق الحلم العثماني القديم في انتزاع الشام من المماليك كخطوة أولى لمداهمة دولتهم.

بلغت المماليك أنباء تحركات علي دولات والعثمانيين فأرسل قايتباي حملة بقيادة ابن أخته الأمير تمراز إلى إمارة ذي القدر، هزمت جيش المتمردين وحلفاءهم العثمانيين ورجعت إلى القاهرة بالأسرى من العثمانيين ونحو مائتين من رؤوس قتلاهم على أسنة الرماح وبالأعلام العثمانية ممزقة ومنكسة.

بعد أن أظهر المماليك قدرتهم على ردع المعتدي، مدوا يد السِّلم فأرسلوا إلى العثمانيين رسالة من الخليفة العباسي - باعتباره الزعيم الروحي للمسلمين - يحثهم فيها على الصلح، وفيها تقليد منه لبايزيد الثاني سلطانًا على العثمانيين و«ما يُفتَح على يديه من الديار الكفرية».

ولكن بايزيد أبى إلا الحرب وأساء معاملة الرسول ولم يكترث لرسالة الصلح.. وبغى فهاجم قلعة «كولك» التابعة للمماليك وأعلن ضمها لدولته.

وبينما العثمانيون في عتوهم؛ إذ تلفت تركمان إمارة ذي القدر وأميرهم علي دولات فوجدوا أنفسهم في مأزق، فهم قد كسبوا عداوة المماليك، وفي الوقت نفسه هم لا يأمنون غدر العثمانيين، فبادر علي دولات لمراسلة

القاهرة وإعلان الطاعة للدولة المملوكية.

ولما أمن المماليك جبهة التركمان، بعث قايتباي حملة بقيادة قائده القدير أزبك ـ أتابك العساكر المصرية ـ الذي التقى بالعثمانيين ثلاث مرات هزمهم فيها شر هزيمة وقبض على قائد جيشهم أحمد بك بن هرسك الذي كان من أرفع قادتهم وتولى منصب الصدر الأعظم عدة مرات، وبُعِثَ إلى القاهرة مع الأسرى ورؤوس القتلى العثمانيين؛ حيث زج به في السجن.

ومرة أخرى حاول قايتباي مد يد الصلح، وبالغ في إظهار حسن النيات فأطلق سراح أحمد بك بن هرسك وأسرى العثمانيين وكساهم وأعطاهم النفقة وأرسلهم إلى بايزيد الثاني الذي أبى إلا التمادي في حماقاته، فأرسل حملة عثمانية برية إلى حلب وأخرى بحرية إلى ميناء الإسكندرونة السوري، إلا أن عاصفة أغرقت سفن الحملة البحرية واستطاع الجيش المملوكي أن يسبق الحملة البرية، بل وأن يتوغل في الأراضي العثمانية حتى بلغ مدينة «أضنة».

وكأن بايزيد لم يتعب من الهزائم، فقد أرسل حملة تالية استولت على مدن طرسوس وسيس وإياس، ولما أدرك أنه بهذا يستفز تحرك المماليك من جديد أرسل مبعوثًا للقاهرة يطلب الصلح، فاشترط قايتباي أن يطلق بايزيد سراح أسراه من المماليك، وأن يسلم المدن التي استولى عليها ليتم الصلح المطلوب.. ولكن بايزيد لم يوافق.

فأرسل السلطان المملوكي حملة جديدة بقيادة قائده أزبك (المنسوبة له منطقة الأزبكية بالقاهرة) وأمره السلطان أن يبادرهم بطلب السلام

أولًا، فإن رفضوا فهي الحرب، ولما رفض العثمانيون الجنوح للسلم، قام أزبك بالتوغل في بلادهم عن طريق حلب، واستمر ينفذ ضدهم سياسة «الأرض المحترقة» ويسلب وينهب ويشيع التدمير (وهي سياسة مقصود بها خلق أزمة لديهم ينشغلون بها عن الاستمرار في الحرب) واستولى على بعض قلاعهم.

بعد تلك الهزيمة الثقيلة للعثمانيين، تدخل حاكم تونس فتوسط بين القاهرة وإسطنبول سعيًا للصلح، ويبدو أن العثمانيين كانوا قد استهلكوا بالهزائم فاضطروا لقبول الصلح، وقام بايزيد بإطلاق الأسرى وإرسال مفاتيح القلاع التي استولى عليها من المماليك، وفي المقابل أطلق قايتباي سراح القادة والأسرى العثمانيين وكساهم ووزع عليهم نفقة وأعادهم مكرمين إلى بلادهم.

ختامًا

بذلك الصلح، عادت العلاقات المملوكية العثمانية إلى حالة السلام والود لفترة استمرت لنحو ربع القرن.

ولكن النظرات العثمانية الطامعة في الشام بقيت نارًا تحت الرماد، فعندما خلع سليم العثماني أباه بايزيد الثاني من العرش، سرعان ما جاهر بالعداء فاجتاح الإمارات التركمانية وعلى رأسها ذي القدر التي قتل أميرها علي دولات ـ جده ـ وبعث رأسه إلى القاهرة في حركة مستهزئة، ثم اجتاح الشام ـ بمساعدة الموالين له من التركمان ومن انحازوا لجانبه من خونة أمراء الشام من المماليك ـ ومن بعده ابتلع مصر ليبدأ عصر من

أسوأ وأسود عصور المنطقة على مختلف المستويات السياسية والحضارية.

وبقدرة قادر، تحول ما كان بمثابة «شماليّ سوريا» و«البلاد الحلبية» وامتداد «الديار الشامية» إلى ما يُعرَف اليوم بـ«جنوبيّ تركيا»!

هي قصة عدوان قديم إذن.. ما عدوان اليوم إلا واحدة من حلقاته..

XIV

عندما انتحل السلطان العثماني صفة الخلافة.. فأهانها

طوال التاريخ الإسلامي تطورت فكرة «رأس الدولة» حسب رؤية كل نظام حاكم..

فنظام الخلافة الراشدة قام على أربعة شروط رئيسة ـ أنصح بمطالعتها بشكل أوسع في كتاب «الأحكام السلطانية» للفقيه والقاضي أبي الحسن الماوردي ـ هذه الشروط هي: البيعة الحرة بغير إكراهٍ أو تدليسٍ، العمل بالشورى في القرارات المهمة، الحكم بالعدل المبين شرعًا، قرشية النسب.. إضافةً لشروط فرعية كسلامة الجسد والحواس، والاستقامة في السلوك الشخصي، وغيرها.

بقيام الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان بتغيير نظام تداول السلطة من الاختيار الحر والبيعة الحرة إلى «التوريث لولي العهد» تم إقصاء الشرط الأول سالف الذكر، وبقي الشرطان الثاني والثالث ـ الشورى والعدل ـ رهن سياسة الحاكم، بينما تم التمسك بشدة بالشرط الرابع ـ قرشية النسب ـ على الرغم من اختلاف الأقوال فيه وقول البعض بأنه مرتبط فقط بفترة قوة قريش وغير ملزم فيما بعد ذلك من تراجع تلك القوة (راجع قول العلامة عبد الرحمن بن خلدون في ذلك في مقدمة كتابه: العبر وديوان المبتدأ والخبر).

المرحلة التالية.. حكم الأقوى

ورث العباسيون هذا النظام وبقي الخليفة هو رأس الدولة شكلًا وفعلًا حتى نهاية العصر العباسي الأول بارتفاع نفوذ قادة الجند من

الجنس التركي واغتيالهم الخليفة المتوكل على الله ثم ابنه المنتصر بالله، وتحول الخليفة إلى مجرد «صاحب منصب شرفي» بل وألعوبة في أيدي القادة الذين كان الحكم الفعلي بأيديهم، ثم بدأت ظاهرة «الدولة داخل الدولة» بقيام أسر حاكمة كانت شكليًّا تابعة للخلافة العباسية بينما هي فعليًّا تتحكم في مساحات من دولة العباسيين كالدول الطولونية والإخشيدية والحمدانية والبويهية والسامانية، ثم ظهرت الدول التي شكلت إمبراطوريات كان حاكمها يقدم فروض الولاء الشكلي للخليفة العباسي بينما يتلقب ـ الحاكم ـ بلقب السلطان ـ أعلى لقب حكم «دنيوي» إسلامي ـ وهي الدول السلجوقية والزنكية والأيوبية والمملوكية.

لو نظرنا لتلك الدول لوجدنا قصتها متكررة: قائد قوي يفرض نفوذه ويحصل على تقليد من الخليفة بحكم قطاع ضخم من الدولة، فيتقدم ويبتلعه من حكامه طوعًا أو كرهًا، ثم بعد وفاته يليه ابن قوي، ثم بعد ذلك تدخل دولته في مرحلة الاقتتال بين الورثة الذين إما أن ينتصر أحدهم ويتسيّد الموقف، أو أن يضعفهم الاقتتال فيبرز بعض قادة جندهم ويقيم دولة لنفسه وأسرته ويرث دولة مخدوميه السابقين.. هكذا صعدت أسماء مثل طغرل بك السلجوقي وعماد الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي ومؤسسي دولة المماليك شجر الدر وأيبك وقطز وبيبرس.

وسواء كان الخليفة العباسي في سامراء أو بغداد أو القاهرة ـ بعد إحياء بيبرس الخلافة العباسية ـ فإنه كان قد تحوَّل لمجرد صاحب منصب شرفي، يتسلط عليه حاكم قوي يكتب له الخليفة تقليدًا بأن «قد وليته ما وراء بابي»، وأنه «قسيم أمير المؤمنين سلطان المسلمين وما يُفتَح

على يديه من البلاد الكفرية»، ويرضى الخليفة ـ على حد قول بعض المؤرخين ـ بأن «حسبه أن يقال له أمير المؤمنين».. أي أنه قد تحوَّل إلى منصب شرفي يظهر في المراسم الرسمية ويؤدي بعض التصرفات البروتوكولية، ولكنه يمثل أهمية روحية للسلطان؛ حيث يستمد شرعية حكمه من التفويض الخليفتي.

أما السلطان نفسه، فقد تطور منصبه، فبعد أن كان هو الممسك بكل مؤسسات الدولة في قبضته، قام الظاهر بيبرس بتأسيس النظام المؤسسي وتوزيع المهام لمؤسسات ووظائف، وتقسيم الأعمال بين «أرباب السيف» و«أرباب القلم/ أهل العمامة»؛ ما أدى مع الوقت لوجود ثِقَل قوي عند أرباب القلم خاصةً رجال الدين والقضاة من ذوي الشعبية العالية، حتى إن بعض السلاطين الأقوياء كان لا يستطيع أن يقوم ببعض التصرفات المالية إلا بإقرار هؤلاء الفقهاء كالسلطان الأشرف قايتباي الذي كان يريد موافقة قضاة المذاهب الأربعة على وضع يده على بعض الأوقاف والضرائب لتمويل حملته ضد التركمان العصاة، فتصدى له القاضي أمين الدين الأقصرائي ومنعه من ذلك.

كذلك تطور نظام تداول الحكم من الوراثة وولاية العهد إلى نظام «الحكم لمن غلب»، فلم يعد منصب السلطنة وراثيًّا وإنما كان إما لقائد قوي متغلب ـ كبيبرس وقلاوون وبرقوق وبرسباي والمؤيد وخشقدم وإينال وجقمق وقايتباي ـ أو لسلطان صوري يرث الحكم بشكل «رسمي» عن أبيه، بينما الحل والعقد بيد أتابك عسكر قوي أو نائب سلطنة قادر أو دوادار متسلط.

لماذا لم ينتحل المماليك صفة الخلافة؟

السؤال هنا: لماذا لم يقرر أيٌّ من هؤلاء السلاطين أن يأخذ لقب الخليفة؟ إذا كان الحكم الفعلي بيده بينما للخليفة صفة شرفية وتعيينه أو عزله بيد السلطان.. فما الذي يعيق هذا الأخير عن حيازة اللقب لنفسه؟

الإجابة: ثمة سببان: الأول: هو مراعاة احترام الشروط الشرعية للخليفة وعنصر قرشية النسب ـ الذي وإن كان مختلفًا عليه إلا أنه كان محل تمسك والتزام ـ والمعروف عن المماليك أنهم كانوا يتمسكون بشدة بتلك الشكليات خاصةً مع مساسها بالشعور العام للمسلمين.

السبب الآخر: هو إدراك السلطان أن ثمة فرقًا بين «السلطان» و«الخليفة»، فبينما للأول مساحة من الحركة في تصرفاته وقراراته وسياساته وأفعاله لا تحدها قيود منصب الخلافة، فإن الخليفة كل حركة له محسوبة عليه.. بمعنى أكثر وضوحًا فإن التصرف نفسه الذي قد تبتلعه الرعية من السلطان قد تثور بسببه على الخليفة.

بل إن اقتناع الناس أصلًا بفكرة الخلافة وعلو مقامها ـ ولو معنويًا ـ يتوقف على بقاء صفة «الخليفة» منزهة عن مستوى القسوة الذي قد تبلغه أفعال «السلطان» (خاصةً في العصر المملوكي المشهور بحالة التناقض الغريبة بين الرقي الحضاري من ناحيةٍ والدموية الشديدة في صراعات الحكم من ناحيةٍ أخرى).

والمماليك كانوا يدركون أهمية بقاء القيمة الروحية للخليفة منزهة عما يلوث سياسات السلطان أحيانًا من تآمر وعنف وبطش؛ لأن تلك القيمة الروحية هي التي تمد حكم السلطان بالشرعية.. وهو ما يفسر

لماذا ـ على الرغم من عدم وجود قوة مادية للخليفة ـ كان بعض الملوك المسلمين خارج نطاق الدولة المملوكية يرسلون للقاهرة يطلبون من الخليفة تقليدًا منه بحكم بلادهم نيابةً عنه وعَلَمًا خليفتيًا يرفعونه في حروبهم (وبعض هؤلاء كانوا من حكام العثمانيين!).

حقق المماليك إذن المعادلة الصعبة المسكوت عنها: كيف تبقي على كل من الخلافة والسلطنة، وتبقي على احترام مقام الخليفة، وفي الوقت نفسه لا تمس سيطرة السلطان!

بقي هذا الحال حتى اجتاح العثمانيون بقيادة سلطانهم سليم الأول العالم الإسلامي وأسقطوا كلًّا من السلطنة المملوكية والخلافة العباسية.

الخلفاء الملفقون

في القرن الثامن عشر ـ وتحديدًا في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الأول ـ بدأت تظهر وتنتشر قصة تقول: إن الخليفة العباسي الأخير ـ المتوكل على الله ـ قد سلّم الخلافة للسلطان سليم الأول، وبهذا فإن السلطان هو خليفة المسلمين وأمير المؤمنين.

الغريب أنه لا المصادر العربية ولا العثمانية قبل هذا الوقت تناولت هذه الواقعة المزعومة.. فلو نظرنا مثلًا في كتابات الرحالة العثماني أوليا جلبي الذي كان متعصبًا لآل عثمان، أو المؤرخ العثماني إبراهيم بجوي أفندي، فإننا لا نجد ذِكرًا لواقعة التنازل وهي واقعة المفترض أن يحتفي بها المؤرخ العثماني.

ومن الناحية العربية لا نجد في كتابات ابن إياس ـ المعاصر لبداية الاحتلال العثماني ـ ذِكرًا لهذا الخبر، وهو أمر جلل لم يكن ليتجاهله، فواقعة خروج الخلافة من بيت عربي قرشي إلى بيت عجمي تركي هي واقعة مهولة لا يُسكَت عنها!

بل ولا نجد في كتاب سليم الأول لابنه سليمان يبشره بنصره على المماليك خبرًا لتلك الواقعة، ولا نجد كذلك «محضر التنازل»؛ حيث كان التنازل عن المنصب الرسمي ـ خاصةً الخلافة ـ يتم بعقد محضر يشهده الفقهاء والقضاة والأمراء ووجوه الناس.

واقع الأمر أن السلطان عبد الحميد الأول كان آنذاك في حالة مفاوضات مع الإمبراطورية الروسية، وكانت روسيا تحاول أن تتدخل في شؤون الدولة العثمانية بادعائها الحق في فرض الحماية على المسيحيين الأرثوذكس باعتبار أن القيصر الروسي هو وريث قيصرية بيزنطة الأرثوذكسية (يدين الروس بمذهب الروم أرثوذكس كالبيزنطيين)، فحاول السلطان العثماني رد اللعبة بأن ادعى في المقابل حقه في حماية مسلمي شبه جزيرة القرم بصفته ـ على حد قوله ـ «أمير المؤمنين وخليفة المسلمين»، وهما صفتان كان بعض المتقربين من السلاطين ينادون السلطان بها نفاقًا (كما يحدث أحيانًا في زمننا الحاضر من قيام البعض بمحاولة التقرب من هذا الحاكم أو ذاك بتلقيبه بالخليفة أو «سادس الخلفاء الراشدين»)، فحاول السلطان عبد الحميد استغلالها لصالحه، وتلقف أخلافه الكرة فكانوا يستخدمون تلك الورقة لفرض حماية روحية لمناصبهم وسلطاتهم.

وحتى عندما قام السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٨٧٦م بإعلان الخلافة رسميًّا فإنه فعليًّا كان يدق المسمار الأخير في نعش «احترام

المسلمين لمقام الخلافة»، فهو نفسه كان مثالًا للاستبداد والتسلط من ناحيةٍ، والانبطاح من ناحيةٍ أخرى (خليفة المسلمين المزعوم تنازل عن جزيرة قبرص لإنجلترا كمقابل لحماية الأسطول الإنجليزي لبلاده من الأسطول الروسي، وهو الذي أصدر فرمانًا بعصيان عرابي ومروقه في أثناء محاربة هذا الأخير للاحتلال البريطاني!) وانتهى حكمه معزولًا، ثم صار أخلافه ألاعيب لرجال السلطة حتى أسقط أتاتورك الخلافة رسميًّا سنة ١٩٢٤م (أي أن خلافة العثماني لم تكمل حتى نصف القرن ولم يكن لها أصلًا المقام السابق المرموق).

ختامًا

ما سبق يطرح سؤالًا فضوليًّا: بين كل تجارب الخلافة وأنظمة الحكم الإسلامية، لماذا يتمسك ذوو «نوستالجيا الخلافة» بالنموذج العثماني الذي كان أوله ادعاءً وأوسطه هزلًا وآخره فشلًا؟

هل ثمة علاقة بين ذلك وبين قيام حركة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨م لاعبة على مشاعر الصدمة عند البسطاء من فكرة سقوط «خلافة» العثمانيين قبل ذلك بأربع سنوات؟

هل لأنه النموذج «الأعلى ضجيجًا» بين اللاعبين على أوتار نوستالجيا الخلافة، بينما هو «جعجعة بلا طحن»؟

هل لأن العثمانيين نجحوا خلال احتلالهم بلادنا في تغييب عقول الناس عن أمجاد تاريخهم الأقدم من الاحتلال العثماني، فاختصروا الإسلام ودولته في نموذج العثمانيين؟

أيًّا ما كانت الإجابة فإنها تشير لما فعله العثمانيون في الوجدان الجمعي لقطاع ضخم من العرب والمسلمين من تدميرٍ للوعي وتغييبٍ للإدراك إلى حد انتقاء أحط نماذج الحكم الإسلامية وتقديمها على غيرها والتسبيح بحمدها آناء الليل وأطراف النهار!

XV

أكذوبة الحرب الصليبية
ضد العثمانيين

«يكفي الدولة العلية العثمانية ـ أعادها الله ـ فخرًا أنها كانت تحارب أوروبا الصليبية؛ دفاعًا عن الإسلام والمسلمين».

هكذا يقول المدافع الهيستيري عن العثمانيين، المتعصب لهم، ويصمت، وقوله يكشف جهله بالتاريخ وأنه إنما يردد عبارات يحفظها دون فهم.

فما لُقِّنَ إياه هو أن العالم ـ آنذاك ـ كان منقسمًا لكتلتين كلاهما موحدة وتحارب الأخرى: إسلامية على رأسها السلطان العثماني ومسيحية ـ «صليبية» على حد قوله ـ يقودها البابا وملوك أوروبا وتحارب المسلمين فقط لأنهم مسلمون.

وهي صورة شديدة السذاجة والسطحية سواء لوقائع تلك الحقبة أو للتاريخ بشكل عام.

مفهوم الحرب الصليبية

عندما أطلق البابا أوروبان الثاني نداء «الحرب المسيحية لتحرير الأرض المقدسة من الكفار» ـ يقصد «المسلمين» ـ في مجمع كليرمونت سنة ١٠٩٥م، كان وراء ندائه الديني أغراض دنيوية مهمة.

فمن ناحية كان يطمع في أن تقوم الجيوش الأوروبية المتوجهة لغزو الشرق بفرض توحيد الكنيستين الشرقية والغربية؛ حيث كانت الكنيسة البيزنطية الروم أرثوذكسية منشقة عن قرينتها الكاثوليكية الرومانية.

من ناحيةٍ ثانيةٍ كانت البابوية تعاني صراع السلطة مع كبار ملوك وأباطرة أوروبا، فكانت فكرة «الدعوة للحرب المقدسة» بمثابة ذريعة

لتفريغ أوروبا من مراكز القوى تلك وانفراد البابا بالسلطة فيها (ولهذا لم ينظر بعين الرضا للحملة الشعبية؛ حيث كان يريد أن يلبي نداءه الملوك أنفسهم وليس العوام وصغار الإقطاعيين).

ومن ناحيةٍ أخرى، كان البابا ينظر بعين السخط لصراعات الملوك والأمراء وعجز البابوية ـ على الرغم من كل التدابير التي اتخذتها الكنيسة للحد من ذلك ـ عن إيقافها، فكان من الحلول المتاحة خلق حالة حرب خارج أوروبا المسيحية لتفريغ طاقة هؤلاء المشاغبين.

وقادة الحملة الأولى كانوا إما أميرًا إقطاعيًّا مفلسًا يطمع في الإثراء من الحرب، وإما فارسًا مغامرًا يريد أن يؤسس مملكة أو إمارة شرقية يعلو بها اسمه، وإما ابنًا لإقطاعي انفرد أخوه الأكبر بالميراث ـ حسب القوانين آنذاك ـ فهو يريد أن يخلق لنفسه إقطاعية تعوضه عما فاته.

والجمهوريات الإيطالية ـ كجنوة والبندقية وغيرها ـ التي أسهمت في نقل الغزاة بحرًا، كان الأمر بالنسبة لها مجرد «تجارة» فكانوا يعقدون اتفاقًا معهم أن ينقلوهم للمدينة المراد غزوها مقابل أن يحصلوا ـ الإيطاليون ـ على مناطق أسواق حرة لهم في تلك المدن كمقابل لخدمة النقل.. وكانوا يرددون بصراحة شديدة «نحن تجار ثم مسيحيون» إذا ما لامهم البابا على استمرار تعاملهم التجاري مع المسلمين (إلى حد تزويد المسلمين ببعض السلع المساعدة في صنع السلاح!).

أي أن هذا النداء الذي يحمل صفة الدين يخفي في حقيقته أطماعًا ودوافع مادية دنيوية..

قد ينطبق الدافع المعنوي على مستوى بعض «الأفراد» المشاركين

في الحملات، كمن كانوا يؤمنون بقرب القيامة ويطمعون في أن تقوم عليهم وهم في الأرض المقدسة، أو من كانوا يطمعون في التكفير بالجهاد المقدس عن خطاياهم.. ولكن على مستوى القادة وصُناع السياسة كان المحرك هو عملات الذهب وخيرات الأراضي وثروات البلاد الشرقية، ولم تكن الصبغة الدينية للحرب عندهم سوى «أداة معنوية» للتأثير على مشاعر البسطاء من عوام الناس وإضفاء الشرعية على العدوان على المسلمين والعرب.

والدليل الأكبر على زيف الصبغة الدينية المذكورة هو أن الغزاة الفرنجة أنفسهم قد تحاربوا وتناحروا على المكاسب الدنيوية في الشرق من إمارات وغنائم وقلاع إلى حد تبادل المؤامرات والاغتيالات، بل وتحالف بعضهم مع المسلمين، كما أنهم خلال مرور حملاتهم بالأراضي البيزنطية - التي يفترض أنها تمثل حليفًا مسيحيًّا - كانوا يرتكبون جرائم السلب والنهب والتدمير بحق الأهالي المسيحيين، إلى حد أن إحدى الحملات «الصليبية» قد بدَّلت وجهتها من المشرق الإسلامي إلى القسطنطينية فاحتلتها وأقامت فيها حكمًا كاثوليكيًّا!

وحتى صفة «الصليبية» لم تلحق كصفة لتلك الحملات إلا في وقت لاحق للحملة الأولى، ولمجرد أن بعض المتحمسين خلال المجامع البابوية للدعوة للحرب كانوا يمزقون عباءاتهم ويقطعون منها أشكالًا على هيئات الصلبان يوزعونها على من قرروا التوجه للحرب ليخيطوها على ثيابهم.. حتى إن بعض المؤرخين الثقات يقولون: إن مصطلح «صليبية» هو مما يوصف بأنه «خطأ شاع حتى استحال تعديله» فهو يُستَخدَم فقط من منطلق كونه «دارجًا» و«شائعًا».

هذه الحقيقة أدركها المؤرخون المسلمون المعاصرون لتلك الحملات التي عاصرتها الدول العباسية والفاطمية والسلجوقية والزنكية والأيوبية ووضعت الدولة المملوكية نهايتها، فلم نجد أحدهم يذكر الغزاة بأنهم «صليبيون» أو حتى يتناولهم من ناحية الدين، بل كانوا يوصفون بالإفرنج لتمتع المسلمين آنذاك بالوعي الكافي لكشف ما وراء الدعاية الدينية، وإدراك أن هؤلاء المعتدين إنما تحركهم المادة لا الدين.. أي أن العرب والمسلمين آنذاك كانوا أكثر نضجًا في فهم الدوافع العملية للحروب.

الحقيقة وراء الحروب الصليبية المزعومة ضد العثمانيين

باستيلاء السلطان محمد الثاني (الفاتح) على القسطنطينية أصبح العثمانيون في مواجهة مباشرة مع أوروبا من خلال الولايات العثمانية الأوروبية (الرومللي).

وبعد فترة التوسع الشرقي لسليم الأول ضد جيرانه العرب والمسلمين، عاد العثمانيون يولون وجههم نحو أوروبا.

كان يمكن أن تقتصر المواجهة العثمانية على الممالك الأوروبية الشرقية لولا أن وقع تغيُّر سياسي في ملكيات أوروبا.

فآل هابسبورج ـ ذوو الأصول الجرمانية ـ اتسع نفوذهم بفضل سلسلة من الزيجات والمصاهرات السياسية حتى تلفت كارل الخامس ـ ملك إسبانيا ـ فوجد نفسه حاكمًا على إسبانيا وألمانيا والنمسا والمجر وهولندا وأجزاء من إيطاليا وفرنسا، وتُوِّج «إمبراطورًا للإمبراطورية

الرومانية المقدسة» (عرفته بعض المصادر باسم كارلوس أو شارل أو شارلكان).

ولأن خطوط تماس نفوذ آل هابسبورج مع آل عثمان كانت في المجر والنمسا من ناحيةٍ والبحر المتوسط من ناحيةٍ أخرى فكان الصدام بين العملاقين حتميًّا.

إذن فالحرب كانت لأسباب مادية بحتة، أضفى عليها كل طرف شعار دينه، فادعى آل هابسبورج أنها «حرب لنصرة المسيحية على الكفار»، وأشاع العثمانيون أنها «جهاد ضد الكفار أعداء الإسلام»، بينما هي في حقيقتها حرب على مواقع إستراتيجية ومناطق ثروات استغل كل طرف فيها دعايته الدينية لتدعيم سلطته على رعيته.

والدليل على أن تقسيمة «مجاهد مسلم عثماني» ضد «صليبي مسيحي أوروبي» هي أكذوبة، أن هابسبورج قد هاجموا آل فالوا ملوك فرنسا الذين هرعوا للعثمانيين يطلبون مساعدتهم، وبالفعل كان العثمانيون بمثابة رعاة للفرنسيين وحلفاء لهم إلى حد خروج حملات بحرية عثمانية فرنسية مشتركة ضد آل هابسبورج وحلفائهم، بل وزاد العثمانيون فبدأ سلطانهم سليمان المعروف بالقانوني بدعة «الامتيازات الأجنبية» فمنح الفرنسيين امتيازات اقتصادية وسياسية وقضائية في بلاده كانت بمثابة البداية الأولى لفتح باب التدخل الأجنبي ثم الاستعمار من بعده (واللغز الذي يحير بعض المؤرخين الأتراك أنفسهم أنه لم يكن مضطرًا لذلك).

هذا إضافةً لحقيقة تاريخية هي أن فكرة «الحرب الصليبية» نفسها كانت قد اضمحلت، وما كانت نداءات بعض البابوات الكاثوليك ـ آنذاك ـ بإرسال حملة صليبية وجمع الأموال لذلك إلا محاولات بائسة

من هؤلاء لإحياء السلطة البابوية، وإظهار أنها ما زالت موجودة بعد كل الضربات التي وجهها الحكام المسيحيون الدنيويون لسلطة باباوات روما الذين كانوا يحاولون فرض سطوتهم على الديني والدنيوي.

الدعاية العثمانية

وقد يسأل البعض هنا: وما الفرق الذي يحققه الاسم؟ أليست حربًا وأمرًا واقعًا في كل الأحوال؟

الإجابة فيما يلي..

كأنما يأبى العثمانيون إلا أن يمثلوا رِدَّة للعقل في التعامل مع كل أزمة، فلم يلتزموا العقلانية في تقديم قضيتهم للرعية ـ كأسلافهم ـ باعتبار أن هذه الحرب إما دفاعية لتعرض الدولة لعُدوان، أو هجومية استباقية لهذا العُدوان المذكور، أو أنها حتى «حرب توسعية» باعتبار أن هذا الأمر كان مفهومًا ومقبولًا في ذلك العصر، وإنما قدَّموا التفسير الديني القائم على فكرة «الآخر شيطان يكرهنا ويحاربنا لا لشيء سوى أننا نحن».. وهي فكرة خبيثة لأنها تقود العاميّ البسيط ـ خاصةً في زمن عَزَّ فيه التعليم – إلى أن يفكر بأن «ما دام هؤلاء الأشرار يحاربون السلطان بغضًا في المسلمين فلا بُدَّ إذن أن السلطان ورجاله هم رموز الإسلام وهم من يمثلونه، وبالتالي فإن كل من يخالفهم هو بالضرورة عدو للإسلام والمسلمين».. لم تعد إذن الحرب حرب أطماع عثمانية وأوروبية، بل هي حرب دينية يمثل فيها السلطان الإسلام.

باختصارٍ، كانت هذه الدعاية تدعم فكرة أراد السلاطين العثمانيون تقديمها لرعيتهم هي «أنا الإسلام والإسلام أنا»، ودعونا نعترف بأنهم قد نجحوا في ذلك، بدليل أنه بعد ما يقرب من قرن من سقوط دولتهم ما زال بيننا من إذا ما انتقدت العثمانيين سارعوا لاتهامك في دينك بغير تردُّد.

فضلًا عن أن الترويج لفكرة «الحرب الصليبية ضدنا» مثَّلت بعد ذلك للعثماني «شمّاعة» يعلق عليها أيَّ فشل أو هزيمة.. فالإجابة الجاهزة لكل فشل أو انبطاح عثماني هو «لسنا المسؤولين ولكنه المتآمر الصليبي».

وهو أمر يقودنا لسؤال مهم: كيف قدم سلاطين العثمانيين أنفسهم باعتبارهم «وكلاء الإسلام» في الأرض؟ ولماذا؟

للحديث بقية..

XVI

«أنا الإسلام.. والإسلام أنا».. مبدأ الحكم العثماني

سؤال يتكرر: لماذا يتمثل تفاعل المتعصب للدولة العثمانية مع أيِّ انتقاد لها في ترجمته تلقائيًّا أنه «هجوم على الإسلام»؟

والإجابة هي: الاستجابة الشَّرطية.

تعال أشرح لك.. ثمة تجربة قام بها عالم النفس الروسي بافلوف؛ حيث أحضر كلبًا واعتاد عند تقديم الطعام له أن يرن جرسًا معينًا، ومع تكرار هذا الأمر أصبح لعاب الكلب يسيل كلما سمع رنين الجرس حتى من قبل أن يوضع هذا الطعام.

بافلوف هنا خلق حالة «استجابة شَرطية» عند الكلب..

والشيء نفسه ينطبق على الإنسان، كم من مرة شعرت بطعم الحمضيات على لسانك وأنت بعدُ ما زلت تبدأ في تقشير البرتقالة؟ لو أنك ممن ينتظرون موسم المصيف بفارغ الصبر ألا تشم رائحة يود البحر قبيل آخر امتحانات نهاية العام؟ هذه هي الاستجابة الشرطية المذكورة.

لخلق هذه الاستجابة لا بُدَّ من وجود «مؤثِّر» و«علاقة سببية».. يتم تقديم المؤثر لك والذي تم غرس ارتباطه سببيًّا بالنتيجة فتصدر عنك الاستجابة فور تقديم هذا المؤثر تلقائيًّا حتى وإن لم تُقَدَّم لك النتيجة.

والأمر لا يقتصر على مستوى الفرد ولكنه يتعداه للمستوى الجمعي، بحيث يكفي مؤثر معين لإحداث أثر جماعي في الفئة التي تعرضت لهذه العملية النفسية.. وهو كذلك لا يقف عند جيل واحد بل قد ينتقل أثره لأجيال.. حتى إن ثمة من يفسرون الخوف الطبيعي من الظلام عند الإنسان بأنه ميراث الإنسان البدائي قبل عشرات الآلاف من السنين

عندما كان الظلام يمثل له أخطار البرد الشديد وفقد الطريق وهجوم الحيوانات المفترسة.

بافلوف لم «يكتشف» هذه الاستجابة الشرطية فهي جزء من تكوين الكائنات، ولكنه وضع إطارًا علميًّا لها.. والحقيقة أن كثيرين قد اكتشفوا هذه الاستجابة سواء على المستويات الفردية أو الجماعية، واستطاعوا أن يطوعوها لرغباتهم.

وهو ما فعله العثمانيون مع الشعوب العربية على مر قرون من حكمهم لها.

الدوافع العثمانية لخلق الارتباط الشرطي بالإسلام

منذ تعرض المشرق العربي الإسلامي للخطرين الصليبي والمغولي، وفي ظل تحوُّل الخليفة العباسي إلى صاحب سلطة صورية ومجرد حامل للقب شرفي ومكانة روحية، أصبح قيام الأنظمة الإسلامية مرتبطًا بوجود «غرض جهادي» يضفي الشرعية على وجودها وتسلطها على الحكم.

هكذا قامت مجموعة من الدول كلما ضعفت إحداها أو انهمك أبناء بيتها الحاكم في الاقتتال الداخلي انبثقت منها أخرى وورثت ممتلكاتها وسلطتها وشرعيتها.. بداية بالسلاجقة، ثم ورثتهم آل زنكي، وآل أيوب ورثة الدولة الزنكية، والمماليك صنيعة الدولة الأيوبية وورثة عرشها.

وبالقضاء على آخر جيب صليبي في عكا في عهد السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون، وانتهاء الخطر المغولي بعد عدوان تيمورلنك

على الشام في عهد السلطان فرج بن برقوق، استمرت دولة المماليك في الحفاظ على شرعيتها من خلال تحوُّلها إلى المعقل الأخير للحضارة العربية الإسلامية، ورعايتها للمظاهر المختلفة لتلك الحضارة، فضلًا عن تصديها لقراصنة البحر المتوسط من كتلان وقبارصة وغيرهم.

بالنسبة للعثمانيين كانت ورقة الشرعية تتمثل في وضع السهم الأخير في الجسد البيزنطي المنهار أصلًا بقيام محمد الثاني بفتح القسطنطينية وتحويلها إلى عاصمة للدولة العثمانية.. وما تبع ذلك من توسعات عثمانية في أوروبا الشرقية والبلقان.

ولكن قيام سليم الأول بنقل القتال إلى جبهة شرقية ممثلة في غزوه للسلطنة المملوكية كان يحتاج إلى عملية كبرى لإضفاء الشرعية عليه، وعلى الاحتلال العثماني للبلدان العربية الإسلامية، حتى لا يُصَنَّف آل عثمان كـ«فئة باغية».

وكذلك استمرار الدولة العثمانية في احتلال بلاد العرب وتحمُّل الشعوب العربية لما صاحب الحكم العثماني من ظلم واستنزاف للثروات وفساد إداري وانهيار للخدمات وعلى رأسها الصحة والتعليم.. كان العثمانيون يحتاجون إلى مبرِّر يجبر الرعايا على تحمل كل ذلك ويجعلهم يحجمون عن الثورة.

الدعاية العثمانية الخبيثة

هنا ظهرت خطورة نشاط «الدعاية الدينية للحكم العثماني».. فمن

ناحية استخدم سليم في حربه مع الدولة الصفوية ورقة «المذهب» فقدَّم نفسه باعتباره «حامي الإسلام السُّنّي من الصفويين الروافض»، وهي مسألة محل جدل؛ إذ أثبت التاريخ أن الحروب المتشحة برداء الدين عادة ما يكون محركها الأساسي هو المصلحة السياسية والاقتصادية.

ومن ناحية المماليك، استصدر سليم فتاوى من شيوخ سلطنته تشرعن عدوانه على المماليك وتبرره بأن هؤلاء الأخيرين قد خانوا الإسلام، وأن جهادهم واجب كجهاد «الكفار».

والتقط خلفاؤه طرف هذا الخيط فأشاعت دعايتهم بعد ذلك أنهم ما جاؤوا إلا بناءً على استغاثات من رعايا المماليك يطلبون أن يخلصهم العثمانيون من المماليك الظالمين (وللسخرية كانت هذه هي ذريعة المحتل الفرنسي خلال حملة نابليون).

كما «قفزوا» على النشاط الدفاعي التونسي والجزائري في مواجهة محاولات العدوان الأوروبي ضد شمالي إفريقيا، ودور المقاومة التي حمل أعباءها بعض المتطوعة من الأتراك والمغاربة بقيادة الأخوين ـ ذوي الأصل اليوناني ـ «بارباروسا»، ونسبوها لأنفسهم.

وأضفى سليمان القانوني وخلفاؤه على الحروب العثمانية التوسعية في أوروبا صفة «الجهاد ضد الصليبيين»، و«الدفاع عن دولة الإسلام ضد التآمر الصليبي» على الرغم من أن الحرب على الجبهة الأوروبية كانت نتيجة طبيعية يمكن أن تقع في أيِّ زمان ومكان لتوسع دولة ضد دول أخرى.. أي أن العثمانيين حوَّلوا حقيقة أن «نحن نتوسع لمد سلطاننا وتوسيع إمبراطوريتنا وبالتالي فنحن نواجه مقاومة وحربًا

من الدول التي تنافسنا على ذلك أو التي يمثل توسعنا خطرًا عليها» إلى دعاية أن «نحن نحارب دفاعًا عن الإسلام ضد هؤلاء الأشرار الذين يتآمرون علينا بلا سبب» (وأنا هنا لا أدين فكرة التوسع في حد ذاتها لأنها كانت سمة العصر، وإنما أدين مبدأ الكذب واستغلال الأمر لفرض السيطرة.. وثمة ملاحظة أخرى أن بعض حكام أوروبا كانوا يحاولون استخدام السلاح نفسه بوصف حملاتهم النفعية بأنها صليبية لخدمة الدين وهي في النهاية حرب مصالح).

بالتوازي مع ذلك كانت السلطة العثمانية تضرب ستارًا حديديًّا من العُزلة على رعاياها، وتقدم لهم صورة شيطانية عن الآخر أنه وغد متآمر متربص.. فكان من الطبيعي مع الوقت أن تنشأ أجيال ترى في العالم المحيط غابة مرعبة لا يحميهم منها سوى «مولانا السلطان ولي أمرنا وحامينا» المتربع في إسطنبول!

وما زاد الطين بلة هو قيام السلطة العثمانية وأبواق دعايتها ـ في القرن الثامن عشر وتحديدًا عهد عبد الحميد الأول ـ بنشر أكذوبة تنازُل الخليفة العباسي الأخير المتوكل على الله عن الخلافة لسليم الأول.. فبهذا الشكل أصبح السلطان يملك السلطة الدنيوية وتلك الروحية، وأضاف مزيدًا من «الحصانة» على أفعاله.

بالتالي فمع الوقت خُلِقَ ارتباط شرطي بين العثمانيين والإسلام.. وبالتالي فإن الاستجابة المنشودة هي أن يترجم المتعصب لهم أيَّ هجوم عليهم باعتباره هجومًا على الإسلام ذاته.

ولقد سعى العثمانيون لاستغلال تلك الحصانة، وبدا هذا واضحًا

في ظروف متنوعة، فخلال تمرد علي بك الكبير استطاع العثمانيون إقناع تابعه محمد بك أبو الدهب من الانقلاب عليه بسلاحين هما: الإغراء بتوليته على مصر، و«التخويف من سوء العاقبة أمام الله لأنه ينقلب على إمام المسلمين».

وخلال حروب محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا ضد الاحتلال العثماني -والتي أستطيع أن أصفها بالحروب التحررية- استخدم السلطان سلاح الفتاوى بـ«الخروج على إمام المسلمين» ضدهما (ملحوظة: قام علي الصلابي بإفراد فصل كامل من كتابه «الدولة العثمانية» لاتهام محمد علي باشا أنه ماسوني، وأن توليه حكم مصر كان مؤامرة ماسونية).

وفي محاولة أحمد عرابي للتصدي للاحتلال البريطاني وخيانة الخديوي توفيق، طُعِنَ من ظهره بخنجر فرمان عثماني من عبد الحميد الثاني بأن «عرابي عاصٍ وخائن»؛ ما ساعد في فَتّ عزيمة الناس من حوله وانفضاضهم عنه.

إذن فقد استطاع العثمانيون أن يغرسوا فكرة «قداسة الدولة» في الوجدان الجمعي، وأن يورثوها لأجيال بقيت تورثها لأجيال تالية حتى بعد سقوط الدولة العثمانية بما يقرب من القرن!

ولننتبه هنا، فما تم توريثه ليس «الاعتزاز» العقلاني المتزن، وإنما هو «التعصب» الأعمى والذي يدفع المتعصبين عثمانيًّا -وبعضهم يقرأ هذا الكلام الآن- لأن يواجه النقد للعثمانيين بالاتهامات في الدين ورشق تهم التآمر والحقد على المسلمين والعمالة للأعداء... إلخ (وهو ما سيفعله بعض هؤلاء فور قراءتهم هذا المقال).

ثمة نقطة أخيرة ينبغي أن نشير إليها، وهي أن فكرة «تقديس الحاكم والدولة» التي تبناها العثمانيون كوسيلةٍ للسيطرة على الشعوب الخاضعة لهم هي في الأساس موروث تركي قديم منذ ما قبل الإسلام، فال «باد شاه» ـ الملك أو السلطان ـ بالنسبة للترك القدامى هو الأب الأكبر وهو الراعي والحامي وهو الدولة والدولة هو، ومخالفته هي خروج على الدولة وليست على شخصه.. الفكرة نفسها تبناها العثمانيون بعد اعتناقهم الإسلام وطوروها بحيث تصبح سلاحًا في مواجهة أيِّ تمرد أو ثورة أو خروج على سلطتهم نتيجة ظلمهم وطغيانهم (ملاحظة: لم يمنع هذا قيام ثورات وتمردات تصاعدت وتيرتها مع دخول العثمانيين في طور الانبطاح والهزائم والخيبات منذ نهايات القرن السادس عشر الميلادي).

ختامًا

ثمة مَثَل مصري شهير، عن ذلك التلميذ الطفل الذي يضايق زملاءه ويؤذيهم حتى إذا ما هموا بالبطش به رفع حقيبته محتميًا بها وصاح بهم «الشنطة بها كتاب دين»؛ ما يرهبهم من رد العدوان خوفًا من أن يصيبوا «الشنطة» ويهينوا قدسية «كتاب الدين».

هذا هو ما فعله العثمانيون بمقام السلطان وسياساته وأفعاله في مواجهة رعايا الشعوب المغلوبة (بعكس ما كان منهم أحيانًا فيما بينهم).. وهو نفس ما يفعله العثمانيون الجدد مع التاريخ العثماني، فدونًا عن مختلف مراحل التاريخ الإسلامي الثري الطويل، وكل ما فيه من أسر

حاكمة (حوالي ١٨٦ أسرة)، يحظى العثمانيون من أتباعهم الجدد بقدسية تنزعهم من مقام البشر القابلين للنقد والهجوم والذَّمّ إلى مصافّ الأنبياء والرُّسُل الذين إن مسستهم خرجت عن الدين!

XVII

الامتيازات الأجنبية..
عندما سلّم العثمانيون للمستعمر مفاتيح البلاد

يقول المدافعون عن الحكم العثماني: إنه قد وقَى البلاد العربية والإسلامية شر الاستعمار الأجنبي.

وماذا عن حقيقة أن العثماني نفسه هو الذي قد سلّم المستعمر الأجنبي مفاتيحه لغزو واستعمار البلاد؟ إنه هو ـ العثماني ـ من صنع بنفسه «حصان طروادة» للمستعمر وسهّل عليه مهمته؟

كلمة السر هنا هي: الامتيازات الأجنبية!

تعريف الامتياز الأجنبي

الأصل في تطبيق قوانين أيِّ دولة هو أنها تسري في نطاقها الجغرافي على مواطنيها وكذلك على الوافدين ـ وهو ما يسميه القانونيون «النطاق المكاني للقانون» ـ إلا في حالة وجود تقنينات تنظم علاقة الدولة بالوافد في معاملاته، وأحيانًا تخضع لمبدأ «المعاملة بالمثل» أي ببساطة «كما تعامل دولتك مواطنيَّ الوافدين عليها ستعامل دولتنا مواطنيك الوافدين علينا».

أما الامتياز الأجنبي فهو مخاطبة الدولة فئة أجنبية بعينها بقوانين تمنح تلك الفئة تسهيلات واستثناءات قانونية، وهذا إما بأمرٍ مباشرٍ من السلطة الحاكمة ـ كقيام بعض الدول بمنح شخص بعينه مثلًا حق «اعتباره من المواطنين فيما يخص تملكه الأراضي والعقارات» ـ أو في شكل معاهدة بين كل من دولة جنسية الشخص ودولة إقامته صاحبة السيادة.

وفكرة الامتياز الأجنبي في حد ذاتها ليست بالمعيبة، ولكن مضمون كل امتياز على حِدة هو الذي يكون محل تقييم ونظر من حيث كونه في مصلحة الدولة أو ضد مصالحها.

سليمان القانوني وفرنسوا الأول ملك فرنسا

لم يبتدع السلطان العثماني سليمان القانوني الامتيازات الأجنبية، فمن قبله كانت ثمة امتيازات تجارية للأجانب في الدولة العثمانية، أبرزها تلك التي أقرها السلطان محمد الثاني للبنادقة والجنويين بعد فتحه القسطنطينية.

ولكن المشكلة تكمُن في أن تلك الامتيازات التي ارتبطت بسليمان القانوني كانت فاتحة شر على العثمانيين وعلى الشعوب العربية الخاضعة لاحتلالهم!

كيف؟

تبدأ القصة بصعود شارل الخامس ملك إسبانيا سليل آل هابسبورج وتحوُّله ـ بفضل لعبة الزيجات والمصاهرات السياسية آنذاك ـ إلى ملك لإسبانيا وألمانيا والنمسا وهولندا وأجزاء من إيطاليا، فضلًا عن مستعمرات في الشمال الإفريقي، وإمبراطور لـ«الإمبراطورية الرومانية المقدسة» أي أنه قد بلغ شأنًا لم يبلغه إمبراطور منذ عهد شارلمان!

المشكلة هنا أنه ـ من ناحيةٍ ـ قد صار يحاصر فرنسا بممتلكاته، ومن ناحيةٍ أخرى فقد أصبح يمثل القوة العُظمَى التي ستصعب على

العثمانيين رغبتهم في ابتلاع شرق أوروبا وحلمهم بفرض سطوتهم عليها كلها وعلى البحر المتوسط بأكمله.

هنا ربطت المصلحة بين السلطان العثماني وملك فرنسا فرنسوا الذي كان قد عانى لتوه هزيمة ثقيلة مهينة على يد شارل الخامس سنة ١٥٢٦م فسارع بإرسال سفرائه إلى إسطنبول لطلب مساعدة سليمان القانوني الذي رحب بذلك وقدم مساعدته التي تمثلت في قيامه بغزو المجر لفتح جبهة جديدة على آل هابسبورج وتشتيتهم عن ابتلاع فرنسا، كما قامت القوات البحرية العثمانية بحماية سواحل فرنسا الجنوبية من أيٍّ عدوان إسباني، فضلًا عن توجيه الأمر لخير الدين بارباروسا بضرب بعض المدن الإيطالية تشتيتًا للعدو عن مواجهة الحلفاء الفرنسيين.

حتى الآن لا توجد أي مشكلة، فالأمر لا يتجاوز كونه نموذجًا لطالما تكرر على مر التاريخ من نماذج التحالفات والتوافقات ضد عدو مشترك.. ولكن.. بعد نحو عشر سنوات من التحالف سالف الذكر، خَطَت الدولة العثمانية خطوة كبيرة لتقع في فخ المعاهدة التي فتحت باب الشيطان على مصراعيه.

امتيازات مهينة ومقابل شحيح

في العام ١٥٣٥م أرسل فرنسوا الأول سفيره السياسي النشط «جان دو لا فوريه» إلى السلطان سليمان الذي كان وقتها في حملة ضد الصفويين، واجتمعا في أذربيجان.

كان الغرض من السفارة هو إبرام اتفاق تحالف عسكري يقوم العثمانيون بموجبه بضرب سردينيا وصقلية في حال رفض شارل الخامس إعادة مدينة ميلانو لفرانسوا والاعتراف به ملكًا على فرنسا وهولندا معًا.. وكذلك كان الملك الفرنسي يطلب قرضًا قدره مليون قطعة ذهبية.

وثمة غموض يشوب الأحداث هنا، فالمطالب الفرنسية المعلنة كانت «سياسية» ولكن المناقشات والمفاوضات بين «دو لا فوريه» والسلطان تمخضت عن اتفاقية ذات طابع تجاري، وهو الأمر الذي حيّر المؤرخين المختصين بالشأن العثماني.

تمخضت المفاوضات عن اتفاقية من ١٦ بندًا نظَّمت العلاقات التجارية بين الدولتين، ولكن البنود المثيرة بها كانت تلك التي منحت المواطنين الفرنسيين الموجودين في الأراضي العثمانية امتيازات في مواجهة السلطات العثمانية!

فمنها بند يجعل الاختصاص القضائي في النظر في دعاوى مدنية أو جنائية بين طرفين فرنسيين يقيمان في الدولة العثمانية من اختصاص القنصل الفرنسي وحده، وليس للسلطة المحلية أن تتدخل سوى بتنفيذ الحكم بناءً على طلبٍ من القنصل.

وبند يمنع من استدعاء أو استجواب المواطن الفرنسي في قضية طرفها الآخر عثماني إلا بحضور ترجمان القنصل، وهذا فقط لو وُجِدَ مع المدعي العثماني وثائق أو مستندات صادرة عن القنصل أو عن القاضي الشرعي، أما في حال لم توجد معه وثائق فلا تُسمَع دعواه.

وبند غيره ينزع اختصاص نظر الدعاوى ضد التجار الفرنسيين

من القضاء الشرعي والمحلي، ويضع على رافع الدعوى عبء التوجه للباب العالي وتحديدًا الصدر الأعظم لرفع الدعوة لديه.

وبند آخر أكثر فداحة يقرر أنه لو استدان مواطن فرنسي مالًا من أحد الرعايا العثمانيين أو اشترى منه بضاعة ولم يسدد ثمنها، ثم غادر الأراضي العثمانية دون سداد ما عليه فإن أقارب المواطن الفرنسي والقنصل والسلطة الفرنسية غير مسؤولين عن سداد المال المغدور!

بل إن ملك فرنسا قد تمادى فطالب بأن يكون من حق كل من بابا روما وملكي إنجلترا وإسكتلاندا أن يتمتعوا بمنافع بنود هذه الاتفاقية لو أرادوا ذلك!

ووافق السلطان سليمان القانوني، وأُبرِمَت المعاهدة بالفعل!

لا تقف الصدمات عند ذلك، فبعد نحو ١٨ عامًا من إبرام تلك المعاهدة، وتحديدًا في العام ١٥٥٣م قام الملك هنري - ابن فرنسوا الأول الذي كان قد تُوفي - بإبرام معاهدة ملحقة بسابقتها مع سليمان القانوني، مُنِحَت فرنسا بموجبها حق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا الدولة العثمانية، وتم منح الفرنسيين إعفاء من الخراج.

ومن فرط اندفاع سليمان القانوني في منح الفرنسيين الامتيازات قال سفير فرنسا لبعض خاصته: إنه يتعجل موت السلطان لأنه يعرف جيدًا أن خلفاءه سيعطون فرنسا مزيدًا من الامتيازات!

وفي العام ١٥٦٩م تم تأكيد بند الحماية الفرنسية للكاثوليك العثمانيين، كما جرى السماح للفرنسيين بإرسال بعثات دينية كاثوليكية إلى البلاد العثمانية خاصةً بلاد الشام.

سال لعاب الدول الأوروبية لهذا «الكرم» العثماني غير المفهوم، فبدأت الدول الأخرى تحاول الاستفادة منه بانضمامها لمعاهدة الامتيازات كإنجلترا التي انضمت سنة ١٥٧٩م وهولندا التي لحقت بها سنة ١٦١٢م، وغيرها.

بل بلغ الأمر بعد ذلك أن منح السلطان مراد الرابع الفرنسيين حق حماية بيت المقدس!

وهكذا أصبح على أراضي الدولة العثمانية مواطنون أجانب لهم حقوق ليست للرعية العثماني نفسه، ولهم أن يبسطوا رداء تلك الحقوق على أتباعهم والمشتغلين لديهم من العثمانيين، ولهم أن يتدخلوا في سياسات السلطة العثمانية تجاه الفئات التي حصلوا على حق «حماية مصالحها» من الرعايا العثمانيين!

جدير بالذكر أن الاتفاقيات المذكورة لم تمنح الحق بالمثل للطرف العثماني، أي أنها كانت بمثابة انبطاح طوعي بأمر سلطاني!

وما المقابل؟ لقد كان سليمان القانوني يطمع في أن يستخدم أسلوب «فَرِّقْ تَسُدْ» ضد القوى الأوروبية، فيستميل فرنسا لجانبه، ويحاول العبث خلسة بالصراع الكاثوليكي البروتستانتي، ولكنه فيما يبدو كان قصير النظر في تلك المسألة.

فالفرنسيون تحالفهم كان مائعًا شكليًّا، فهم يبدون الحماس للمشاركة في مهاجمة آل هابسبورج ثم يتقاعسون ويلوذون بالأعذار أو يشاركون بشكل باهت ظاهري، من ناحيةٍ لضعف قوتهم ـ آنذاك ـ ومن ناحيةٍ أخرى لأنهم كانوا يخشون اتهام المسيحيين الأوروبيين لهم بالخيانة لصالح

عدو «كافر».. إلى حد أن بعض الفرنسيين كانوا يشاركون بشكل فردي في حملات آل هابسبورج ضد الدولة العثمانية، وهذا بعلم السلطات الفرنسية نفسها!

والبروتستانت الثائرون ضد السلطة الكاثوليكية كانوا على الرغم من الصراع الدامي بينهما لا يصل بهم الأمر إلى حد التحالف الصريح مع العثمانيين.

العاقبة الكارثية

ثمة مَثَل مصري يقول: «أعطوا القط مفتاح الكَرار» ـ أي أعطوا القط السارق مفتاح مخزن الطعام ـ وهو ما ينطبق على معاهدة الامتيازات المشؤومة.

ففرنسا أجادت مع الوقت استغلالها بحيث أصبحت فيما بعدُ ـ خاصة في القرن التاسع عشر ـ تتدخل كل حين في الشأن العثماني الداخلي ـ خاصةً في بلاد الشام ـ بذريعة حماية الكاثوليك، وإنجلترا بحثت لنفسها عن فئة تتذرع بها للتدخل فاستغلت الصدام المسيحي الدرزي في الشام لتضفي حمايتها على الدروز، وروسيا القيصرية تذرعت بمعاهدة كوتشك قينارجي لتدعي حق حماية الأرثوذكس.

وسعت كل دولة لإضفاء الامتيازات على الفئة التي تحميها، وساهم في ذلك أن كثيرًا من أبناء الأقليات الدينية كانوا يعانون الظلم العثماني إلى حد أنهم يجدون أن تمتُّعهم بالحماية الأجنبية يعطيهم حقوقًا أكثر من تلك التي تمنحهم إياها المواطنة العثمانية!

واستغل الفرنسيون البعثات الدينية الكاثوليكية بحيث يخلقون لأنفسهم ـ خاصةً في الشام ـ قوة ناعمة تستطيع أن تحقق من خلالها مصالحها.

بل وبلغ بهم الأمر أن أنزلوا ـ الفرنسيون ـ قواتهم في لبنان سنة ١٨٦٠م بحجة حماية الكاثوليك من عدوان الدروز.

هذا فضلًا عن الانبهار العربي بآليات وطرق المؤسسات التعليمية الكاثوليكية في وقت كان التعليم فيه قد هبط إلى القاع بفضل السياسات العثمانية المهمِّشة للتعليم والساعية لنشر الجهل والظلامية؛ ما فتح الباب لتيار التغريب.

وساهم التآمر الاستعماري من ناحيةٍ والانبطاح العثماني من ناحيةٍ أخرى في غرس مخالب الطائفية البغيضة في البلدان العربية المحتلة عثمانيًّا، وهي الآفة التي ما زالت بعض تلك البلدان تعانيها!

وزاد الطين بلة أن تورطت السلطة العثمانية في الديون والقروض نتيجة للإسراف العثماني سواء في حياة القصور أو في المشروعات الإصلاحية، فأصبح سفراء فرنسا وإنجلترا وغيرهم شركاء للسلطان في صنع القرار!

وأخيرًا أدرك العثمانيون أنهم قد ارتكبوا ـ منذ عهد سليمان القانوني ـ خطيئة كبرى بفكرة الامتيازات المذكورة، فحاولوا مرارًا التخلُّص منها، وإقناع المجتمع الدولي بأنها «منحة» من السلطان وليست «التزامًا» عليه، ولكن هذا المجتمع الدولي كان ببساطة هو الدولة صاحبة الامتيازات، فكأنما كان العثمانيون يحكّمون الخصم!

وأخيرًا، عندما انهار «رجل أوروبا المريض» سنة ١٩٢٤م وكان

«المستر» و«المسيو» قد تقاسما ممتلكاته في البلاد العربية، أسقط الأوروبيون الامتيازات الأجنبية بموجب معاهدة لوزان.

وبعد كل ما سبق.. يجد البعض الجرأة لكي يقولوا: «لولا العثمانيون لوقعت بلادنا تحت احتلال الأعداء!».

XVIII

سليمان القانوني..
قاتل ابنه وألعوبة زوجته

يبالغ العثمانيون الجدد وأتباعهم في تعظيم «رموز» التاريخ العثماني إلى حد عصمهم من الخطأ وتحصينهم من النقد، وكأنما يغفل هؤلاء أن الشخص التاريخي ما هو إلا «إنسان» يخطئ ويصيب فله ما له وعليه ما عليه فلا هو بالشيطان المريد ولا هو بالمَلَك المعصوم.

يتجاهلون حقيقة أن لكل شخص تاريخي جوانب عدة، فيقرؤون التاريخ بانتقائية بحيث يغفلون ما يدين هذا الشخص، ويقتصرون في دعايتهم لتاريخهم على الترويج لما يعظم سلاطينهم ويصورهم كنماذج خارقة للطبيعة أو كأمثلة للكمال البشري.. فيتحول الشخص التاريخي إلى صنم كأصنام الأولين التي كان العابد لها يصفها بأنها «الآلهة الشُّم العوالي».

من الشخصيات التاريخية التي أضفى عليها هؤلاء هالات القداسة وأردية الكمال السلطان العثماني سليمان الأول المشهور بـ«القانوني».

الصورة النمطية لسليمان القانوني

الشائع عن السلطان سليمان القانوني أنه من أعظم سلاطين العثمانيين، أمسك بالحكم بقبضة من حديد وكان نشيطًا في الغزو والدبلوماسية والتقنين، غزا المجر والنمسا وأدب المتمردين عليه في كل مكان، وطد حكم العثمانيين في العراق واليمن وردع الصفويين، مُد في عهده النفوذ العثماني إلى الجزائر وتونس، وناطح إمبراطورية آل هابسبورج الشامخة سواء في شرق أوروبا أو في البحر المتوسط، ووُصِفَ بأنه «ظل الله في الأرضين مجدد دين الأمة المحمدية».

من زاوية القراءة العثمانية للتاريخ فهذا الكلام صحيح، وإن أضيفت له بعض المبالغات الخبيثة.. فالدور الأكبر في مواجهة الإسبان في غرب المتوسط كان للمتطوعين من الأجناس المتفرقة بين أروام وأتراك ومغاربة بقيادة الأخوين بارباروسا اللذين وإن منحهما العثمانيون صفة عثمانية رسمية، إلا أن ذلك كان بعد كفاح وجهاد وبلاء كل منهما في سبيل حماية شمالي إفريقيا ومناصرة مسلمي الأندلس، بينما كان التدخُّل العثماني رمزيًّا، واستمالة الدولة العثمانية لهما مجرد محاولة للاستيلاء على مجدهما والاستفادة منه لتأكيد الدعاية العثمانية بأن السلطان العثماني هو حامي المسلمين.

والحرب بين آل عثمان وآل هابسبورج وإن أخذت شكل «الحرب الدينية» في دعاية الطرفين إلا أنها كانت في حقيقة الأمر مجرد حرب مصالح بحكم توسع العثمانيين في شرق أوروبا التي دخلت في حيازة آل هابسبورج بسبب سلسلة من زيجات ومصاهرات المصالح مع الأسر الحاكمة الأوروبية.. فكان اصطدام العملاقين العثماني والهابسبورجي حتميًّا بغض النظر عن قضية الدين!

وإن كان هذان التحليلان محل نقاش وجدل وأخذ ورد ـ بطبيعة الحال ـ إلا أن ثمة واقعتين مثبتتين في كتب التاريخ العثماني ـ من المدافعين عن الدولة العثمانية قبل أن يكون من أعدائها ـ تقدمان جانبًا سلبيًّا من هذا السلطان بلغ من الخطورة أن قال بعض المؤرخين ـ ومنهم المتعاطف مع العثمانيين ـ إنه أسهم في دخول الدولة العثمانية في طور الانحطاط.

روكسلان الخبيثة ومقتلة ولي العهد وأبنائه

بطلة هذه الواقعة هي امرأة اسمها «روكسلان».. امرأة روسية اشتهرت بالجمال وأنها دائمًا تحمل ابتسامة فاتنة، ضمها السلطان سليمان لحريمه وسماها «خوروم» أي «الباسمة» وتعلق بها إلى حد أنه عاملها كأنها زوجته الوحيدة.

كان ولي عهد السلطنة هو شاه زاده مصطفى، ابن سليمان القانوني من زوجته ماه دوران خاصكي، وكانت روكسلان/ خوروم تنظر إلى هذا الأمر بعين السخط، طامعة في أن يكون وريث العرش من أبناء السلطان منها ـ وقد كانت أمًّا لكل أبنائه الذكور، عدا مصطفى ـ ولما كانت امرأة قاسية متوحشة لا ينُمُّ جمال وجهها عن قبح سريرتها فقد راحت تدبر بهدوء وخبث للإطاحة بشاه زاده مصطفى ليخلو وجه وراثة العرش لابنها الأكبر «محمد».

وما زاد من إصرارها على ذلك حقيقة وجود مادة «قتل الإخوة الذكور» في قانون نامه محمد الفاتح سيفًا معلقًا على عنق إخوة ولي العهد إذا ما تربع يومًا على العرش.

تلفتت روكسلان حولها تبحث عن حليف قوي تتخذه أداة لمؤامرتها فوجدت أمامها «رستم باشا»، فسعت لأن يصل إلى أعلى مرتبة تحت السلطان وهي «الصدارة العُظمى» (رئاسة الوزراء)، والتي كان يحتلها الوزير العتيد صعب المراس إبراهيم باشا والذي كان رجلًا قديرًا ذا نفوذ واسع، فسعت الخبيثة لتدبير وقيعة بينه وبين السلطان أدت في النهاية إلى قيام هذا الأخير بإعدامه.

ثم توالى على المنصب رجال ضعاف لم يسُدَّ أحدهم الفراغ الذي تركه غياب إبراهيم باشا، حتى وقعت الكرة في حجر رستم باشا صنيعة روكسلان، والذي استطاع أن يكسب ثقة ومحبة السلطان إلى حد أنه قد صاهره، فتزوج رستم من «مهرماه سلطان» ابنة سليمان المفضلة، وتولى منصب «الصدر الأعظم».

خلال هذا التدبير كانت روكسلان قد فقدت ابنها محمد بوفاته في أثناء توليه ولاية صاروخان، فلم يثنِها هذا عن خطتها، ووضعت أملها في ابنها سليم.

كانت الضربة القاضية لتلك المرأة وحليفها رستم باشا هي الوقيعة بين السلطان وولي عهده.. كان شاه زاده مصطفى في سن الثامنة والثلاثين، وقد نُصِب وليًّا للعهد منذ كان في السادسة من العمر، وكان عاقلًا منضبطًا مثقفًا ومحبوبًا من العامة والجيش بشكل يبشر بأنه سيكون يومًا ما سلطانًا عظيمًا.

استغل رستم تحرُّك السلطان مع ولي العهد على رأس الجيش العثماني لمحاربة الشاه الصفوي «طهمسب»، وأبلغ مولاه أن ابنه مصطفى يراسل قادة الإنكشارية ويحرضهم على الانقلاب على والده، وقدَّم ـ رستم ـ أوراقًا مزورة رتبها مسبقًا مع روكسلان تفيد بوجود مراسلات بين شاه زاده مصطفى والشاه الصفوي، يعد فيها مصطفى الشاه بالمصاهرة والتحالف لو ساعده على التخلُّص من أبيه السلطان سليمان!

ولما كانا الحليفان روكسلان ورستم قد تمكنا من ثقة وعقل سليمان القانوني، فقد صدق الادعاء بسرعةٍ ويُسرٍ، ودون تدبُّر سارع باستدعاء ابنه وولي عهده إلى خيمته.. وفي الخيمة تم إعدام الابن خنقًا أمام أبيه

ثم نُقِلَت جثته لتُدفَن في مدينة بورصة.. وإمعانًا في التنكيل بضحيتها، سارعت روكسلان بإرسال من يخنق الطفل الرضيع لولي العهد المقتول!

لم يمر مقتل مصطفى مر الكِرام، فقد ثار غضب الجند لما جرى له، فحاول السلطان تهدئتهم بعزل رستم باشا وتعيين أحمد باشا للصدارة العُظمى، فسعت المرأة الدموية للوقيعة بينه وبين السلطان الذي عزله وأعدمه وأعاد رستم باشا لمنصبه، ثم فقد السلطان روكسلان ابنًا آخر هو الأصغر «جهانكير» الذي كان شديد التعلق بأخيه الأكبر فمات كمدًا.

فصار الآن للعرش وريثان هما على التوالي سليم وبايزيد.

وأخيرًا توفيت روكسلان/ خوروم قبل أن تشهد حسم ذلك الصراع العائلي الدامي.

مزيد من قتل الأبناء بموافقة السلطان

لم ينقطع خيط الدم في بيت سليمان القانوني بموت زوجته الأثيرة المتوحشة، فقد وقعت الوحشة بين ابنيها سليم وبايزيد، وكان هذا الأخير أميرًا قديرًا مشهورًا بالفضائل والثقافة، فضلًا عن خبرته العسكرية من خلال مشاركته في حملات أبيه، وطوافه بولايات السلطنة سواء في بلاد العرب أو غيرها.

ومال السلطان لابنه سليم على حساب بايزيد الذي حاول أن يحارب أخاه، لكنه هُزِمَ في المعركة، فهرب بايزيد إلى بلاط الشاه الفارسي لاجئًا إليه.

فأرسل السلطان سفارة للشاه الفارسي ـ وكانت بينهما معاهدة

سلام ـ يرشوه بمبلغ كبير من المال مقابل أن يتخلص من ابنه بايزيد.

وبالفعل قام الشاه الصفوي بالغدر بضيفه، وقُتِلَ بايزيد وأبناؤه الأربعة وبُعِثَت جثامينهم إلى سليمان القانوني الذي بعث إلى مدينة بورصة من يقتل الابن الخامس لبايزيد!

وهكذا استقرت ولاية العهد لسليم الثاني.

وأما الوزير الداهية رستم فكان قد وافاه أجله بعد حياة حافلة بالمؤامرات، وقد اشتهر بالارتشاء وبيع المناصب وجمع الثروة من مصادر غير شرعية إلى حد أن المؤرخ العثماني بجوي إبراهيم أفندي يعدد في تركته نحو ١٠٠ حِمل من النقود والسبائك الفضية و١٠٠٠ مزرعة في الأناضول وولايات الروملي و١٧٠ مملوكًا و٢٩٠٠ فرس و١١٦٠ جملًا و٦٠٠ سرج فضي و٥٠٠ سرج مرصع بالذهب و١١٠٠ عمامة موشاة بالذهب و٨٦٠ سيفًا مرصعًا و١٥٠٠ خوذة فضية، هذا بخلاف المجوهرات والأواني والتحف وما إلى ذلك!

وكل ذلك تحت أنف «ظل الله في الأرضين مجدد الملة المحمدية» السلطان سليمان القانوني!

خاتمة

بمقتل كل من مصطفى ثم بايزيد خلا العرش لسليم الثاني الذي يذكر المؤرخون أنه كان بداية دخول الدولة العثمانية في مرحلة «الاضمحلال»؛ حيث لم يكن بكفاءة أخويه القتيلين بل كان خاليًا من مؤهلات الحكم والقيادة.

أي أن سليمان القانوني كان قد قضى عمره يوطد أركان إمبراطورية واسعة قوية، ثم أنهى مسيرته بأن أسلم نفسه لألاعيب امرأة دموية، وتدابير وزير فاسد مرتش، وتهافت ولي عهد غير كفء، وقضى بنفسه على من كان كل منهما أهلًا لخلافته، ولوَّث عهده بدماء ابنيه وأحفاده.

وعلى الرغم من ذلك يجد من يحصنه من كل نقد ويقذف ناقده بالاتهامات في خلقه ودينه، ومن يرفعونه لمصافّ العظماء من القادة والملوك والسلاطين المسلمين إلى حد وصفه بأنه «مجدد الأمة المحمدية»!

لا أنكر أن لفترة حكمه جوانب أخرى قد يكون بعضها إيجابيًّا (من الزاوية العثمانية بالطبع لأنه من الزاوية العربية مجرد محتل)، وبطبيعة الحال فإن من الإساءة للموضوعية التاريخية تناول جانب واحد من شخصية تاريخية.

ولكني أقدمه نموذجًا لتناول أحداث الجانب للتاريخ من قِبَل هؤلاء العثمانيين الجدد الذين ينتقون من سير «رموزهم» فقط ما يخدم دعايتهم للدولة العثمانية وللدعاوى المتهافتة لإحيائها!


جميع الكتب مجانية

XIX

عندما سلّم العثمانيون مصر غنيمة سهلة للمحتل الفرنسي

«العثمانيون فتحوا مصر وبلاد المشرق العربي الإسلامي لحمايتها، ولولا العثمانيون لوقعت بلاد الإسلام في أيدي المحتل الأوروبي».

وكأنما لم يحدث ذلك، يطلق العثمانيون الجدد وأتباعهم هذه العبارة في وجوهنا من حينٍ لآخر، وهي العبارة التي لا أجد وصفًا لها أخف وطأة من «الصفاقة».

فالواقع التاريخي يقول: إن الدولة العثمانية هي السلطة الوحيدة التي انتهى عهدها وكل بلاد العرب محتلة ومستعمرة أجنبيًا بشكلٍ أو بآخر، من قبل حتى أن يسقط نظام الحكم العثماني رسميًّا!

فقط أجاد العثمانيون نشر دعاية «الحماية» في كل مكان وتقديم السلطان العثماني المتربع في الأستانة متخمًا بالخيرات المنهوبة من مستعمراته باعتباره حامي الإسلام والمسلمين!

ولكن واقع الأمر هو أن المحتل العثماني لم يكن إلا عونًا للمحتل الأوروبي على ابتلاع بلاد العرب قُطرًا تلو الآخر، بل زاد العثماني فمزق البلاد العربية إربًا ونشر بين فئاتها القبلية والعشائرية والدينية الفتن؛ ما جعلها لقمة سهلة لا تقف في حلقوم المستر والمسيو وهما يزدردانها.

وما غزو الفرنسيين مصر واحتلالها بقيادة نابليون بونابارت فيما يُعرَف تاريخيًّا بـ«الحملة الفرنسية» إلا نموذج لكذب الدعاية العثمانية الوقحة!

الطغاة مقدمة الغزاة

صدق من قال: إن «الطغاة هم مقدمة الغزاة»، وهكذا كان العثمانيون.. فمنذ فتح العرب المسلمون مصر في العصر الراشدي لم يتمكن منها محتل أوروبي، بل لطالما كانت الصخرة التي تتحطم عليها أسلحة الغازي، والقلعة التي تركب منها الخيل والفرسان لنجدة الأقطار المجاورة من الغزاة أو المعتدين.. وغاية ما بلغه بعض ملوك الفرنجة ـ تحديدًا خلال فترة الحروب الصليبية ـ أن يحتلوا مدينة منها فيكتشفون أنهم قد صاروا كالثعلب المحاصر في جحره، أو أن يتوغلوا في بعض أراضيها ثم سرعان ما يضطروا إلى الفرار كاللصوص قبل أن يُدهَموا.

لهذا كان ملوك الفرنجة خلال فترة الحملات المعروفة بـ«الصليبية» ـ تحديدًا منذ ما بعد الحملة الثالثة ـ يوصون بغزو مصر باعتبارها «مفتاح الشرق»، فبهذا أوصى ملك إنجلترا ريتشارد قلب الأسد بعد انسحابه، وهو ما حاول من قبله أماليك ـ ملك مملكة بيت المقدس الصليبية ـ أن يفعل مرارًا ولكنه ارتد بفضل نشاط وقوة واستبسال قائد الجيش الزنكي أسد الدين شيركوه ثم ابن أخيه صلاح الدين مؤسس دولة آل أيوب.. وهو ما حاوله النورمان الصقليون بأسطوله قبالة ثغر الإسكندرية في العهد نفسه قبل أن يرتدوا حاملين خيبتهم، واستبسل لويس التاسع في سبيله فانتهت تجربته بالأسر والإذلال، وحاول ملك قبرص بيتر لويزنيان أن يظفر به في العصر المملوكي لكنه لم يتمكن سوى من البقاء أسبوعًا في الإسكندرية ينهب ويحرق قبل أن يغادرها ـ على حد قول المؤرخين ـ كاللص!

هذا مع العلم أن تلك الدول التي أجادت حماية مصر لم يكن يحكمها قديسون ولا ملائكة، بل كان لها ما لها وعليها ما عليها، بل وربما كان قادتها يتناحرون ويقتتلون بيدٍ، ويدافعون عن الوطن بيدٍ أخرى في آنٍ واحدٍ.

فما الذي تغيَّر حتى وقعت مصر خلال أيام غنيمة باردة في أيدي الفرنسيين؟!

تعالوا نتأمل حال مصر خلال نهايات القرن الثامن عشر.. بلد سُحِقَ أهله برحى الفقر والجهل والمرض، وهذا الرحى تتنازع القبضة التي تديره أيدي أمراء المماليك الذين صاروا دولة داخل الدولة حتى أصبح الوالي العثماني مجرد «خيال مآتة» على حد التعبير المصري.. وكلما أمسكت يد بقبضة إدارة الرحى أسرعت بإدارته لتعتصر المزيد من الثراء على حساب المصريين.. والأيدي أصحابها يتنازعون ويتآمرون فيما بينهم، من تحزب بين مماليك الحزبين القاسمي والذو الفقاري الذين يتبادلون الاغتيالات والهجمات إلى حد نصب المدافع على مآذن المساجد في قلب القاهرة، ثم وثوب علي بك الكبير ومغامرته الانفصالية وسقوطه على يد مملوكه محمد بك أبو الدهب الذي لم يعمر في الحكم، ثم صراع معسكر مملوكيه مراد بك وإبراهيم بك من ناحيةٍ ورفيقه السابق إسماعيل بك من ناحيةٍ أخرى والذي استغله العثمانيون ليحاولوا بشكل بائس استعادة إمساكهم بزمام الأمور فأرسلوا جيشًا بقيادة القبودان (القبطان) حسن باشا الجزايرلي ليردع مراد وإبراهيم ويوطد السلطة العثمانية ممثلة في خصمهما إسماعيل، ثم قبل أن يتم حسن باشا مهمته يتلقى الأمر بالتوجه بجيشه لمحاربة الروس في بلاد بعيدة، فيستغل المملوكان المارقان الظرف

ويطيحا بإسماعيل بك ويجثما على صدر مصر لأعوام طوال.

في هذا الوقت كان الجواسيس الفرنسيون يذرعون المحروسة وهم يسجلون مشاهداتهم ويرفعون بها التقارير لساداتهم في شكل مشروع «احتلال مصر للسيطرة على تجارة الشرق».. والتقارير تسر العدو وتُبكي الحبيب: «المصريون منسحقون تمامًا.. الوالي العثماني ألعوبة.. الأمراء المماليك بين تنازع مستمر وتخمة بالثروات واستسلام للترف وتراخٍ عن الواجب.. الحامية العثمانية عددها ضئيل وأسلحتها بدائية وأفرادها غير مدربين على فنون الحرب الحديثة، فضلًا عن انهماكهم في التجبر على المصريين وابتزاز أموالهم.. القلاع غير محصنة والمدافع قليلة وبدائية والبارود صار كالتراب من فرط إهماله».

«الفرصة تنادينا إذن!».

هكذا تداولت أيدي ملوك فرنسا التقارير والمشاريع ودراسات الجدوى والتي تأخر تنفيذها إما لتردد الملوك في أمر قد يهدد امتيازاتهم الكبيرة عند العثمانيين، أو لقيام الثورة الفرنسية التي سرعان ما تلقفت المشروع وأوكلت إلى الجنرال نابليون بونابارت مهمة تنفيذه!

أين كان العثمانيون من كل هذا؟ يقول البعض: «قد تغلب المماليك على الأمر ولم يعد للعثمانيين يد فيه»، وهو عذر أقبح من ذنب، فعلام إذن تأخذ الجزية والضرائب وتطلب الولاء والدعاء للسلطان من فوق المنابر، وأنت أضعف من مهمة حماية أهم ولاياتك من حيث الموقع والثروات؟!

وولاية مصر لم تكن مجرد ولاية عادية، فحاكمها الرسمي من قِبَل

الباب العالي كان باشا بدرجة «وزير»، وهي مسؤولة عن مهام الإمداد والتموين والتسليح والتعبئة لحماية النفوذ العثماني في البحرين الأحمر والمتوسط، فضلًا عن حماية وتغذية الحرمين المكي والمدني، فولاية كهذه ألا تستحق حماية وتحصينًا يليقان بقيمتها النفعية للدولة التي يتشدق سلاطينها بأنهم حماة المسلمين؟!

هل سيقرأ أتباع التيار العثماني الجديد هذا الكلام ويتهمون صاحبه بالكذب والتآمر؟ وهل يكذب الواقع التاريخي لتلك الفترة والذي دوَّنه أنصار العثمانيين قبل أعدائهم؟!

المقاومة الشعبية والخذلان العثماني

ثمة سؤال مُلِحّ على ذهني: الفرنسيون قد تحركوا من طولون إلى مالطة، ثم من مالطة إلى مصر بعدد ٣٣٥ سفينة محملة بالجنود والمدافع والخيل والأسلحة.. ونياتهم لغزو الشرق كانت قد تسربت للإنجليز، ودعاوى المفكرين والسياسيين الفرنسيين لاحتلال مصر كانت ذائعة في الأوساط السياسية الفرنسية.

فكيف مر هذا الفيل تحت أنف العثمانيين الذين كانوا يدَّعون لأنفسهم اليد العليا في البحر المتوسط؟!

بل إنه قبل نزول نابليون وجنوده على سواحل الإسكندرية بثلاثة أيام، اقتربت سفن الأسطول البريطاني بقيادة الأدميرال نلسون من الإسكندرية وجرت مراسلات ومخابرات مع أعيانها وعلى رأسهم

السيد محمد كُرَيِّم لإنذارهم باقتراب الأسطول الفرنسي.. وهو الأمر الذي سارع السكندريون بإبلاغه لمراد بك في القاهرة، فضلًا عن وجود القبودان باشا ـ قبطان السفينة العثمانية المرابطة بالإسكندرية ـ في الأنحاء.

ومراد بك لم يكن جاهلًا بما يجري، فنبأ اقتراب الأسطول الفرنسي من السواحل المصرية كان قد بلغه فضحك استهانة وقال: «الفرنسيون؟ سيرى هؤلاء الرعاع من هم.. وسنحطم رؤوسهم كالفستق»! ثم أرسل للإسكندرية رطلًا من البارود منتهي الصلاحية على سبيل الدعم!

وبالفعل نفَّذ الفرنسيون تعليمات تقارير جواسيسهم بدقة، فكان الإنزال بمنطقة «العجمي» (غربي الإسكندرية وخارج أسوار المدينة القديمة) ومنه جرى حصار المدينة من ثلاث جهات، وهو الحصار الذي تصدى له الأهالي بالمتاريس البدائية نظرًا لعدم وجود مدافع صالحة لضرب العدو ولا ذخيرة تكفي لذلك، بل كان ثمة مدفع بائس يُستَخدَم في إبلاغ الصائمين في رمضان بحلول موعد الإفطار.

واندفع الفرنسيون يجتاحون المدينة؛ حيث واجههم الأهالي ببسالة أوقعت من صفوف الفرنسيين عشرات القتلى ومئات الجرحى ـ بل وكاد نابليون نفسه أن يُقتَل خلال تلك المعارك ـ وجُرِحَ كل من مساعديه كليبر ومينو.. ولكن سرعان ما تفوق السلاح المتطور والجيش النظامي الفرنسيان على الجموع غير المسلحة التي سقط منها نحو ٨٠٠ مصري بين قتلى وجرحى، وحاول السيد محمد كُرَيِّم أن يتحصن مع بعض المقاومين في قلعة المدينة لكنه لم يجد بُدًّا من طلب الأمان للإسكندرية حقنًا للدماء.

والقبودان باشا قائد السفينة الحربية العثمانية استأذن من الفرنسيين

أن يسمحوا له ولسفينته بالانسحاب في سلام، فسمحوا له ليفر إلى سادته يبلغهم بالخيبة الكبيرة.

وبسهولة أكثر من الإسكندرية سقطت كل من رشيد ودمنهور بعد مقاومة خائبة من مراد بك لم يصمد خلالها جنوده الذين فروا مسرعين أسوة بقائدهم تاركين وراءهم السلاح والأسرى، بينما استبسل الأهالي الذين دفعوا ثمن ذلك في مذابح بشعة وغرامات مالية فادحة فرضها عليهم المحتل الفرنسي.

وتقدم الجيش الفرنسي من القاهرة التي كانت قد بلغتها الأنباء الرهيبة، فهاج أهلها وماجوا، وراح كبراؤها يجتمعون وقد أسقط في أيديهم، وبينما هم يتدارسون الحلول المقترحة لمواجهة تلك المصيبة؛ إذ تفتق ذهن عبقري منهم عن اقتراح بقتل كل المسيحيين في القاهرة تجنبًا لتعاونهم مع المحتل (وهو الاقتراح الذي يشي ـ فضلًا عن وحشيته ـ بطبيعة العثمانيين في نشر التطرف والتعصب فضلًا عن جهل بالخلاف التاريخي بين المسيحيين المصريين الأرثوذكس والفرنسيين الكاثوليك)، ولكن تعالت أصوات تحمل بقايا عقل تجهض هذا الاقتراح.

وبدلًا من أن يأمر حكام العاصمة أهلها بالتحصن وأخذ الحيطة، أمروهم باستمرار الحياة على طبيعتها وفتح المقاهي والمحال.

في أثناء ذلك، كان مراد بك يجمع نحو ٢٥٠٠٠ مقاتل تحت إمرته لمحاولة صد الفرنسيين.. ربما يبدو العدد كبيرًا، ولكننا في حقيقة الأمر نتحدث عن جيش من الرجال الذين لم يتلقوا تدريبًا قتاليًّا حقيقيًّا منذ فترة، وقد استرخوا واستكانوا للدعة والترف، ولم يعرفوا طرق الحرب الحديثة ولم يحملوا إلا أسلحة بدائية.

وعند منطقة إمبابة (في محافظة الجيزة حاليًّا) تلاقى الجمعان، وقبيل مرور الساعة كان مراد بك ينسحب يجر أذيال الخيبة وقد فر معه رجاله، وعندما تفحص نابليون جثث قادة الجند وجدهم يزينون أحزمتهم بالذهب ويرتدون الملابس الموشاة الفاخرة فعلق قائلًا في مذكراته: «إن بلدًا قادته بهذا الثراء هو أكثر بؤسًا مما نحسب».

(ملحوظة: صوّر نابليون هذه المعركة باعتبارها قد جرت عند سفح الهرم، وهو كذب واضح لأنها قد جرت في إمبابة، ولكنه أراد أن يعطي معركته ونصره شكلًا أيقونيًّا يضفي عليه مظهر الفاتح العظيم).

وبينما كان مراد بك وإبراهيم بك والوالي العثماني يفرون إلى الصعيد وإلى الشام هربًا من مواجهة المحتل الفرنسي، اكتشف علماء الأزهر الشريف أنهم قد أصبحوا «في وجه المدفع» فلم يجدوا بُدًّا من طلب الأمان حقنًا لدماء العامة، والدعاء ألا تتأخر نجدة الباب العالي من هذا البلاء الذي لم تعرفه البلاد منذ فتحها على يد عمرو بن العاص!

وأقام نابليون مركز قيادته في حي الأزبكية العريق، ومنه أعلن أنه صديق للعثمانيين، وأنه لم يأتِ محتلًّا وإنما جاء ليخلِّص المصريين من ظلم المماليك وليساعد صديقه السلطان العثماني في ردع هؤلاء المماليك المفسدين.. وهو إعلان ليس كاذبًا فحسب، وإنما هو يحمل لمزًا موجعًا بحق الدولة العثمانية التي كأنما يُقال لها: نحن هنا لأننا أقوى منكِ في حكم هذا البلد!

وهكذا سقطت مصر لقمة سائغة بفضل تراخي المحتل العثماني وإهماله الذي يرقى إلى مستوى الخيانة!

ختامًا

على الرغم من وضوح الحقيقة والواقع التاريخيين فإن الدولة العثمانية ما زالت تجد من يسبح بـ«أمجادها وقوتها» آناء الليل وأطراف النهار.. وأكذوبة «لولا العثمانيون لوقعنا فريسة للمحتل» هي تهمة لعقل مصدقها! فما الذي يحتاج إليه المرء أكثر من احتلال كل البلاد العربية من قِبَل فرنسا وإنجلترا وغيرهما تحت سمع وبصر العثمانيين ليتأكد أن هؤلاء لم يكونوا بحجم الأمانة التي تذرَّعوا بها حين طرقوا بلادنا بخيلهم وحديدهم لينهبوها ويستنزفوها ويجعلوا أعزة أهلها أذلة؟!

كيف يردد هؤلاء كالببغاوات أن العثمانيين كانوا «حماة الديار» بينما الواقع التاريخي يقول: إن من استبسلوا دفاعًا عن مصر كانوا من أهلها، وإن من خذلوها كانوا العثمانيين وصنائعهم؟

التفسير: مَثَل شعبي سبق أن ذكرته يقول: «من لا يرى من وراء الغربال.. أعمى!».

XX

عندما فرض المصريون
إرادتهم على المحتل العثماني

«تقولون: إن العثمانيين لم يضيفوا إلى العلم والحضارة؟ ماذا عن إنجازات عهد محمد علي باشا في حقول التعليم والصناعة والبناء؟».. هكذا يقول العثمانيون الجدد وأتباعهم لمن يذكرون هدم المحتل العثماني للحضارة الإسلامية والعربية ونشره الجهل وتدميره منظومتي الطب والتعليم.. فيستحضرون ـ العثمانيون الجدد ـ عهد محمد علي باشا ويذكرون إنجازاته باعتبارها مضافة إلى رصيد العثمانيين.

وهو قول يتسم بالصفاقة الشديدة، فهؤلاء القوم يعلنون في كل حين نقمتهم على محمد علي باشا باعتباره قد تمرد على الدولة العثمانية وحاربها وأذل ناصيتها، إلى حد أن أحدهم ـ علي الصلابي ـ يفرد فصلًا كاملًا من كتابه «الدولة العثمانية» لاتهام محمد علي بالماسونية والتآمر على الإسلام!

بل ويجرؤ هؤلاء على أن يصدروا كتابًا عن التراث العثماني في مصر، كان يتناول حقبة محمد علي باعتبارها «تراثًا عثمانيًّا» وكتب مقدمته رجب طيب أردوغان بنفسه!

هذا على الرغم من الحقيقة التاريخية التي يدركها أيُّ قارئ لتاريخ مصر منذ بداية حكم محمد علي باشا وهي أنه كان بداية التحرر من ربقة الاحتلال العثماني الغاشم.

عودة مصر المستقلة

منذ احتلال الرومان مصر في عهد أغسطس قيصر أوكتافيانوس

فقدت مصر صفتها كدولة مستقلة، وعلى الرغم من عظم شأنها تحت حكم المسلمين بعد انتزاعهم إياها من بيزنطة، بقيت ولاية وكان عليها أن تنتظر بعض الوقت لتستعيد استقلاليتها.

كانت البداية على يد الوالي أحمد بن طولون الذي تولاها من قِبَل العباسيين في عصر كان خلفاء بني العباس فيه قد تحولوا إلى ألاعيب للقادة، فراح كل مغامر يقتطع جزءًا من جسد الدولة ويحوله إلى دولة مستقلة فعليًّا وإن كانت من الناحية الاسمية تتبع الخلافة العباسية.. استطاع ابن طولون أن يفعل ذلك مع مصر لتستعيد صفة «الدولة المستقلة» إلى حد أنها راحت تنازع بني العباس حكم الشام.

وعلى الرغم من سقوط الدولة الطولونية في مصر بسبب ضعف وتهافت خلفاء ابن طولون، وعودتها لوضع الولاية، فإنها سرعان ما استردت استقلالها بفعل حاكم آخر مغامر قدير هو محمد بن طغج الإخشيد الذي أقام على أرضها دولة الإخشيديين.

ثم تكرر سيناريو ضعف خلفاء الحاكم الإخشيدي، واستطاع الفاطميون أن يغزوا مصر وأن يقيموا عليها دولتهم التي أسست القاهرة ـ عاصمة مصر منذ ذلك الحين ـ ومن بعد الفاطميين أقام الناصر صلاح الدين دولة آل أيوب في مصر والشام والتي ورثها المماليك لتعيش مصر قرونًا بصفة الدولة المستقلة القوية التي تحكم الشام والجزيرة العربية وجنوب شرقي الأناضول.. حتى تدهمها فاجعة الاحتلال العثماني في العام ١٥١٧م لتعود إلى وضع الولاية ولكن ليس في ظروف طيبة كوضعها خلال حكم العرب المسلمين، وإنما في أسوأ وأقسى وأحط

وضع شهدته مصر منذ الاحتلال الروماني الذي لم يختلف الاحتلال العثماني عنه في شيء!

كان على مصر أن تنتظر حتى العام ١٨٠٥م عندما تربع محمد علي باشا على كرسي حكمها.. ليبدأ عصر جديد منفصل عن عصر الاحتلال العثماني، فإن كان ذلك الاحتلال قد بقي اسميًّا حتى العام ١٩١٤م عندما فصل المحتل البريطاني مصر عن الدولة العثمانية بشكل رسمي لاشتراك تلك الأخيرة في الحرب العُظمى (الحرب العالمية الأولى) ضده، وإن كانت مصر قد بقيت في الفترة ما بين عامي ١٨٠٥م و١٩١٤م تعلن رسميًّا الولاء للسلطان وترفع الأعلام العثمانية وتنتظر فرمانات الباب العالي الشكلية، إلا أن بداية سقوط الحكم العثماني الفعلي لمصر كانت في العام ١٨٠٥م، وما بعد ذلك هو مجرد تبعية شكلية لم يكن يعين العثمانيين فيها على تنفيذ بعض فرماناتهم سوى استعانتهم بحلفائهم من الدول الأوروبية (ملاحظة: على الرغم من حقيقة استعانة العثمانيين باليد الباطشة الأوروبية لفرض إرادتهم على مصر خلال فترات النزاع مع محمد علي باشا وبعض خلفائه، يجرؤ العثمانيون الجدد وأتباعهم على القول إن المحتل العثماني قد حمى المسلمين والعرب من احتلال الغرب لهم!).

الأمر الواقع المصري

والواقع أن مصر كانت قد خرجت من تحت يد العثمانيين قبل ١٨٠٥م.. فالمماليك قد استولوا على مقاليدها وراحوا يتنازعون ويتحاربون ضاربين

بالوالي العثماني والباب العالي عرض الحائط.. وهذا المملوك علي بك الكبير الشهير بـ«جن علي» يثب على كرسيها ويخوض مغامرة مثيرة فيستقل بها ويحالف الشيخ ظاهر العمر الزيداني المستقل بفلسطين ويحاربان العثمانيين الذين لا يتمكنون من هزيمتهما إلا باستخدام سلاح الخيانة وإغراء بعض أتباعهما الخونة بالانقلاب عليهما واغتيالهما.. وهذان المملوكان إبراهيم بك ومراد بك يتحالفان فيتقاسمان حكمها ويعقدان المعاهدات بشكل مستقل مع تجار دول أوروبا ويبتلعان خيراتها لأنفسهما، ثم يدهمها الاحتلال الفرنسي بقيادة بونابارت الذي يستغل هذه الحال المخزية فيدعي أنه إنما جاء إلى مصر ليساعد أصدقاءه العثمانيين في تأديب المماليك العصاة!

كل هذا يقول بشكل مباشر: إن الحكم العثماني الفعلي لمصر كان قد انتهى منذ زمن ليس بالقليل!

ولكن لأنهم كانوا قد أدمنوا الغيبوبة واستمرؤوا العيش في الماضي وأوهام المجد القديم، كان العثمانيون يعيشون «حالة إنكار» للواقع، فبعد طرد الفرنسيين من مصر ـ بفضل القوة العسكرية للإنجليز الذين لم يعينوا العثماني على الفرنسي إلا طمعًا في حيازة مصر لأنفسهم ـ اعتقد العثمانيون أنهم يقدرون على رد الولاية المصرية لحظيرتهم.

فرحيل الفرنسيين كان قد تمخض عن ظهور قوى عدة متصارعة على حكم مصر:

ـ المماليك الذين حسبوا أن دولتهم بمصر لم تسقط وعلى رأسهم الألفي بك عميل الإنجليز وفتاهم المدلل.

ـ العثمانيون الذين اعتبروا أن انكسار المماليك فرصة لهم ليفرضوا حكمهم الفعلي على مصر.

ـ الإنجليز الذين جاؤوا إلى مصر بصفة «حلفاء السلطان العثماني وأصدقائه»، بينما هم يتلمظون كالذئاب الشرهة.

تلك القوى الثلاث لم تحسب حسابًا لقوتين حليفتين:

ـ محمد علي باشا الشاب الألباني الطموح والذي جاء على رأس فرقته الألبانية كجزء من القوات العثمانية وأظهر الشجاعة والبأس والذكاء.

ـ القوة الوطنية الشعبية وعلى رأسها علماء الأزهر الشريف والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف، وهم الذين قد أدركوا قوتهم بعد أن أبلوا أحسن البلاء في مقاومة المحتل الفرنسي، ومن ورائهم جموع المصريين الذين دفعوا وحدهم ثمن دفاعهم عن مصر ضد الاحتلال الفرنسي، بين انبطاح العثمانيين وخيبة المماليك.

المصريون يصفعون العثماني بمحمد علي

يتساءل البعض: «لماذا لم يفرض المصريون حاكمًا منهم على العثمانيين؟ لماذا جاؤوا برجل أجنبي واليًا عليهم؟».

الإجابة هي أن الزعامة الشعبية كانت ناضجة بما يكفي لإدراك أن ثمة أمرًا واقعًا يقول: إن طلب الاستقلال التام عن العثمانيين في هذا الوقت كان مستحيلًا، فصحيح أن العثماني كان قد تحوَّل إلى «رجل أوروبا العجوز المريض» إلا أنه كان لا يزال يحظى بدعم أصدقائه في

أوروبا، ليس حبًّا من الأوروبيين فيه وإنما لرغبتهم تأجيل النزاع على تركته.. كذلك فقد كانت مصر منهكة من قرون من القهر والاستنزاف وسحق الإرادة، فكان لا بُدَّ من إتمام الأمور بالتدريج..

هذا فضلًا عن أن محمد علي كان داهية حقيقيًّا، فبينما كان بقايا زعماء المماليك يحاولون الوثوب على الحكم، والباب العالي يرسل الوالي تلو الآخر فينتهي به الأمر قتيلًا أو طريدًا، والجند العثماني يعيثون فسادًا ويصطدمون بالأهالي إلى حد خروج الناس في مظاهرات يهتفون «يا رب يا متجلي أهلك العثمانلي»، كان الداهية الألباني يتقرب من المصريين وزعمائهم بالمودة واللين والنعومة وإبداء التعاطف (صحيح أنه بعد بلوغه مأربه قد أطاح بمن عارضوه منهم، لكنه في بداياته كان لا يقدر على نيل مطلبه إلا بعونهم.. وحتى إطاحته بالمعارضين كانت بموافقة زملائهم من الزعامات).

وثمة ملاحظة هنا: فإلقاء محمد علي برهانه كله على المصريين وقياداتهم الشعبية يعني حقيقة أن هؤلاء قد تحولوا إلى القوة الفاعلة الحقيقية على أرض الواقع.

وقد كان، فعندما حاول العثمانيون فرض واليهم خورشيد على مصر، وثار عليه المصريون وطالبوا بمحمد علي واليًا عليهم، وتخاذل الجند الألبان عن نصرة محمد علي، سارع المصريون بتشكيل قوة مسلحة لمناصرته إلى حد أن بعضهم قد باع ملابسه ليشتري بثمنها سلاحًا!

وعندما أرسل علماء الأزهر وأعيان مصر رسالة للباب العالي «يلتمسون» فيها أن يولي على مصر محمد علي كان الظاهر التماسًا والواقع إعلانًا

بالأمر الواقع، وعندما حاول المحتل العثماني المراوغة بأن انصاع للأمر أولًا ثم حاول بعدها بسنة أن يطيح بمحمد علي عن ولاية مصر، كرر الزعماء المصريون طلبهم فاضطر العثمانيون لقبول الأمر الواقع وهم يتحسسون أثر الصفعة على أقفيتهم.. فالمصري الفلاح الـ«خير سيز» الـ«نار سيز» قد أصبحت له إرادة يفرضها على من كان يقهره ويترفع عليها.

وهكذا.. كان العام ١٨٠٥م هو عام مواجهة المحتل العثماني بحقيقة وضعه الجديد في مصر، وتمهيدًا لمزيد من الصفعات على وجهه الصفيق!

XXI

عزيز مصر والمحتل العثماني.. بداية الصراع

فُرِضَ الأمر الواقع على العثمانيين وأصبح محمد علي باشا هو سيد مصر وحاكمها..

راح يهدم أركان الخيبة العثمانية ويصلح في سنوات قليلة ما أفسده العثمانيون في قرون..

منظومة صحية، منظومة تعليمية، تنظيم للزراعة والصناعة والتجارة، بناء علاقات مع الخارج، تأسيس نواة جيش وطني قوي.. نمط حياة مختلف عن ذلك الذي فرضه المحتل العثماني على مصر.

ضربة ساحقة تطيح بالمماليك الذين طالما أزعجوا الباب العالي وتقضي على سطوتهم، حملة تضم السودان في عودة لمحاولات توحيد وادي النيل، إخضاع للصعيد وقبائله المتمردة دومًا.

والعثماني المتعجرف القابع في الأستانة لم يكن ليعجبه ذلك، فسرعة تبديل محمد علي حال مصر كشفت خيبة العثمانيين وفشلهم.. لأول مرة منذ عهد قايتباي في العصر المملوكي تشهد مصر حاكمًا قويًّا نشيطًا طموحًا متَّقد العزيمة.. فالجندي الألباني البسيط قد صار في سنوات قلائل «عزيز مصر».

على مضض قَبِلَ العثمانيون هذا الوضع وهم يتحينون الفرص لإزاحة هذا الوالي الذي صار مجرد وجوده إهانة لهم، ولكنهم مع ذلك حاولوا استغلاله والاستفادة من إمكاناته لصالحهم.. «اذهب يا محمد علي باشا واقض لنا على الحركة الوهابية ومحاولة آل سعود للاستقلال عنا».. فيذهب ويحقق الانتصار للدولة.. «هلم يا محمد علي باشا أرسل جيشك إلى اليونان لإخماد الثورة» فيرسل محمد علي جيشه ويسحق معاقل الثوار.

ولكن هذه المهمة الأخيرة كانت نهاية حالة «التربص» بين محمد علي والباب العالي، وبداية المجاهرة بالعداء الشديد!

حماقة عثمانية تفسد الانتصار المصري

بعد أن حقق الجيش المصري انتصارًا لصالح العثمانيين على ثوار اليونان، أفسدت الغطرسة العثمانية هذا الانتصار وحوَّلته إلى هزيمة موجعة.

فالثورة اليونانية كانت تحظى بدعم أوروبي شعبي ورسمي من عدة جوانب، منها رغبة القوى الاستعمارية في تمزيق الجسد العثماني المريض وإنهاء وجوده في أوروبا، ومنها التعاطف الشعبي مع فكرة «ثورة الشعوب» منذ مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية خاصةً مع إيمان هؤلاء بعدالة القضية اليونانية، ومنها طمع الروس والفرنسيين والإنجليز في حيازة ثِقَل في شرق المتوسط.

ولم يتأخر محمد علي عن إجابة أمر السلطان العثماني بالتدخل في اليونان، فأرسل حملات كانت الأولى مكونة من ٢٦ سفينة أخمدت ثورات كريت وقبرص ورودس، ثم ثانية من ١٤ سفينة أقرت الأمن في كريت ومحيطها، فثالثة بقيادة ابنه إبراهيم باشا مكونة من ١٧٠٠٠ من المشاة و٧٠٠ من الفرسان وعدد كبير من المدافع والبنادق، وساندها بأسطول من ٥١ سفينة حربية و٤٦ سفينة نقل.. التقت بالأسطول العثماني الذي كان يقوده قائد متغطرس اسمه خسرو ـ كان من أعداء محمد علي باشا ـ حاول أن يفرض قيادته لكنه عُزِل لسوء إدارته.

وبينما كان إبراهيم باشا بن محمد علي باشا يحقق الانتصارات بيدٍ ويتفاوض محاولًا إقرار السلام بيدٍ أخرى، كان الجانب العثماني متصلبًا في رفض أيِّ حلول سلمية ومُصِرًّا على الخضوع اليوناني الكامل للباب العالي ومتشددًا في رفض مبدأ التفاوض.

هذا على الرغم من أن الحلفاء ـ روسيا وفرنسا وإنجلترا ـ لم يكونوا على قلب رجل واحد، ففرنسا تحاول تحاشي الاصطدام بمصر وإيذاء صداقتها بمحمد علي، وإنجلترا تحاول مضايقة العثمانيين من ناحيةٍ وحماية مصالحها معهم من ناحيةٍ أخرى، والروس يرحبون بأيِّ ضغط على إسطنبول ولكنهم يتحفظون في مبدأ المجاهرة بدعم ثورة شعب على حاكمه خشية انتقال العدوى إليهم.

أي أن بعضًا من البراعة السياسية كان ليكفي لـ«دق إسفين» بين الحلفاء، أو على الأقل إطالة نقاشهم لحين تدعيم الموقف العثماني ـ المصري على الساحة اليونانية.

ولم يجد الحلفاء إذن سوى حشد أساطيلهم في مواجهة العثمانيين والمصريين، وإنذارهم بالانسحاب أو القتال.

وازداد الإصرار العثماني على الدخول في المعركة فورًا دون عمل أيِّ حسابات جدية لفارق القوة أو للنتائج المحتملة، فكانت النتيجة هي إقحام الأسطول المصري في مذبحة بحرية في البحر الأسود نفَّذتها سفن إنجلترا وفرنسا وروسيا لتدمر القوة البحرية للأسطولين العثماني والمصري، بل وتقدم الأدميرال البريطاني بسفنه من الإسكندرية وهدد بتدميرها إذا لم يأمر محمد علي ابنه بالانسحاب، وتدخل قنصل إنجلترا

في مصر لإقناع الباشا بقبول وقف القتال، فانسحب إبراهيم باشا بما تبقى من جيشه حفظًا له من الفناء، بعد أن خسرت مصر ٣٠ ألف جندي وتكبدت نحو ٧٥٠ ألف جنيه (وهو مبلغ فادح بمقاييس هذا العصر) وأسطولها بالكامل.

وأبدى كل من محمد علي وابنه إبراهيم باشا التجلُّد أمام الكارثة، وراح الوالي العنيد يعيد تأسيس أسطوله، بينما الباب العالي يرغي ويزبد ويلوم واليه أنه قد انسحب من اليونان دون أوامر سلطانية، وما زاد من تورم الأنف العثماني الذي كان شامخًا أن الأوروبيين قد أدركوا أن مصر قد صارت لها القوة الكافية لتتفاوض معها أوروبا لا كولاية عثمانية ولكن مفاوضة الند لنده.. فعقدت معاهدة مع محمد علي جرى فيها تبادل الأسرى وعودة السفن المصرية الأسيرة وإقرار السلام بين الجانبين، والسماح لقوة مصرية صغيرة بالمرابطة في اليونان لحفظ الأمن.

أي أن مصر على الرغم من خسارتها أسطولها في نافارين كانت قد فازت بمكانة دولية طال انتظارها لها، بينما كانت الخيبة العثمانية حديث الأفواه!

شرارة الحرب

في ذلك الوقت كان محمد علي يطمع في مد نفوذه للشام ويطالب العثمانيين بمنحه الولايات الشامية، ويتوقع ذلك كمكافأة طبيعية لدوره في الجزيرة العربية أو في البحر المتوسط، ولكنَّ العثمانيين رفضوا طلبه بشدة وراحوا ينظرون لما وراء هذا المطلب بريبة..

كان الباشا يطمع في الشام لعدة أسباب، فمن ناحيةٍ، ثمة ارتباط تاريخي بين مصر والشام باعتبار أن كلاهما درع للآخر، وهو أمر أدركه محمد علي ـ ويَنُمُّ عن حسن قراءته للمشهد الجغرافي التاريخي ـ ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فالشام غني بالأخشاب اللازمة لبناء أسطول كبير قوي، ومن ناحية ثالثة فموانئ الشام مع موانئ مصر تكفل للمتحكم بها خلق ثِقَل يُعْتَدُّ به في شرق المتوسط، ومن ناحيةٍ أخرى فإن ضم الشام لمصر بعد أن توسع محمد علي في السودان والجزيرة العربية يضمن له إقامة إمبراطورية عربية شرقية يطمح لها بشدة.

وعلى الرغم من إعراب محمد علي عن شعوره بـ«الجحود العثماني» لأياديه البيضاء على الدولة، فإن المؤكد أنه كان يتوقع هذا الرفض لضم الشام إليه، فالعثمانيون يدركون عاقبة ذلك..

وهو يدرك أن رفضهم سيكون مقدمة للحرب، ولكن كان لا بد من أن تكون حربه تلك ذات غطاء شرعي..

وقد كان.. فقد استغل الباشا الأريب قيام بعض العائلات الفلاحية المصرية بالنزوح إلى الشام؛ هربًا من فرضه التجنيد الإجباري على شبابها، فراسل عبد الله باشا والي الشام وطالبه برد تلك العائلات، إلا أن عبد الله باشا قد أجابه بالرفض مبررًا ذلك بأنهم يمارسون حقهم كرعايا للسلطان في التنقل بين ولايات الدولة كما يشاؤون..

وكأنما كان عزيز مصر يتوقع هذا الرد بل وينتظره، فسارع باتهام عبد الله باشا بابتزاز التجار المصريين في الشام وسرقة أموالهم، والتأخر في دفع ديونه لمصر، وتشجيعه تهريب البضائع من الجمارك المصرية.. وبناءً عليه فقد أعلنه بالحرب..

وبأوامر الباشا، خرجت من مصر حملة برية من ٩٠٠٠ جندي مصري و١٠٠٠ جندي من البدو وعدد من المدافع بقيادة إبراهيم كجك ـ ابن أخي محمد علي باشا ـ وحملة بحرية من ٤٠ سفينة تحمل ٧٠٠٠ جندي مع مدفعية الحصار، وعلى رأس كل هؤلاء ابن الباشا العتيد: القائد إبراهيم باشا.

وعلى الطريق التاريخي القديم الذي حمل اسم «طريق حورس» في زمن ملوك المصريين القدماء، ذلك الطريق الذي مر منه تحتمس الثالث ورمسيس الثاني وابن طولون وصلاح الدين وقطز وبيبرس وقلاوون، اهتزت الأرض لأول مرة منذ قرون تحت أقدام جند مصر وهم ينذرون الغازي أنه قد آن له أن يُغزَى في عقر داره!

XXII

المحتل العثماني يُهَان
على أرض الشام

القارئ المدقق في التاريخ يدرك أن كلًّا من الشام ومصر صنوان لأمن المنطقة وسلامها.. حقيقة أدركها ملوك المصريين القدماء العظام أمثال أحمس الأول وتحتمس الثالث ورمسيس الثاني، وورثها بعدهم ملوك البطالمة، ثم أحياها حكام وقادة العرب الذين سعوا لإحياء هذا الارتباط منذ عهود أحمد بن طولون ثم الإخشيديين فالفاطميين، وأخيرًا نجح الأيوبيون وورثتهم المماليك في تحقيق هذا الارتباط بجمع مصراعي باب الشرق في مملكة واحدة تضم «الديار المصرية» ومركزها القاهرة و«الديار الشامية» ومركزها دمشق..

لهذا كان من الطبيعي أن يضع محمد علي عينيه على الشام..

فمن ناحيةٍ كان يدرك أن العثمانلي يتربص الفرص للإطاحة به، فكان يريد أن يحوز درعًا تقيه ضربة غادرة من إسطنبول.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ كان يحتاج إلى ثروات الشام خاصة الأخشاب لبناء أسطول قوي، وإلى طاقاتها البشرية لتزويد جيشه بالجند الأشداء.

ومن ناحيةٍ أخرى كان يطمح إلى إقامة إمبراطورية عربية يكون فيها سيد مصر والشام والحجاز والسودان.

الشام تحت حكم بني عثمان

في العصر المملوكي كان الشام موحدًا تحت إمرة «نائب الشام» الذي يحكمه من دمشق نائبًا عن السلطان بالقاهرة.. كان المجتمع متشكلًا من عرقيات وثقافات وقبائل وعشائر وعقائد متنوعة، ولكنه كان يحظى

بالأمان والاستقرار، وكانت تجريدة موجهة من القاهرة أو دمشق أو حلب كفيلة بالضرب على يد العابثين بذلك الاستقرار.

انتهى ذلك الوضع منذ بداية الاحتلال العثماني، فقد حرص العثمانيون على تمزيق وحدة بلاد الشام في باشويات ومناطق نفوذ قبلية وعشائرية، ووضعوا في المدن الكبرى ولاة عثمانيين مهمتهم العلنية هي إدارة البلاد وتأمين الأهالي وجباية الأموال، إضافةً لمهمة سرية هي إبقاء نار الفتنة مشتعلة بين الفئات السكانية المختلفة.. هكذا أُنتِجَت عبر قرون الاحتلال الحساسيات والعصبيات بين العشائر والعقائد والطوائف والذي ما زال فارضًا نفسه حتى الآن.. حتى إن صراع القيسية (أهل الحجاز العدنانيون) واليمنية (أهل اليمن القحطانيون) والذي لم يعد يُسمع به منذ العصر العباسي عاد ليشتعل في لبنان.. وزعماء العشائر من سُنة وشيعة ودروز ومسيحيين راحوا يشكِّلون جيوشًا ويغيرون على بعضهم بعضًا.. وكبار البيوتات الشامية راحت تتصارع على السيادة والسطوة.. والمسيحيون تعرضوا للاضطهاد والإساءات بسبب حروب الدولة العثمانية في اليونان وضد روسيا، وكأنما العقيدة الدينية المشتركة هي مبرر لـ«معاقبتهم» جماعيًّا، فراح بعضهم يلتمس الحماية من فرنسا وروسيا.. كل هذا وباشوات العثمانلي يراقبون الصراعات في رضًا ويعينون طرفًا على الآخر حتى إذا ما قُضِي على الضعيف وأُنْهِكَ القوي مالوا عليه وضربوه بمنطق «فَرِّقْ تَسُدْ».

واشتعلت الحروب والثورات والفتن في مختلف بلاد الشام فجرد العثمانلي قوته الباطشة لقمع كل من يعلو صوته ضده، أو حتى تعلو قامته بشكل مريب ينذر بعصيانه مستقبلًا.. فراحت المدافع العثمانية

تضرب الثورات والتمردات في القدس وطبرية وعكا وغيرها..

فكان من الطبيعي أن ينظر أهل الشام لجيش مصر باعتباره المُنقِذ من هذا الجحيم!

مدن الشام تستقبل الجيش المصري:

كان أهل فلسطين أول مَن رحبوا بالجيش المصري عندما طرق أبواب الشام في العام ١٨٣١م، ففتحت المدن أبوابها بالتهليل والابتهاج وعلى رأسها كل من غزة وحيفا، وبينما كان جيش مصر يحاصر الطاغية عبد الله باشا في عكا كانت قوات منه تضم مدن صيدا وصور وطرابلس وبيروت..

وارتاع العثمانيون وهم يرون مصر التي كانت قبيل الأمس مجرد ولاية تلعب دور البقرة الحلوب، يخرج منها جيش قوي يهين القوة العثمانية في الشام، فراسلوا محمد علي وحاولوا إقناعه بالانسحاب، وإثر فشلهم في ذلك أصدروا فتوى بخيانته هو وابنه إبراهيم باشا وأصدر السلطان فرمانًا بعزلهما.

وأرسل العثمانيون جيشًا بقيادة والي حلب الذي سارع إبراهيم باشا لملاقاته قرب حمص وأوقع به هزيمة ثقيلة، ثم فتح عكا وضمها وأسر عبد الله باشا وبعثه إلى مصر، وسرعان ما لحقت دمشق بالمدن المحررة من الاحتلال العثماني، واستقبل أهلها إبراهيم باشا بالابتهاج لرغبتهم التخلُّص من حكم طغاة العثمانيين الذين جن جنونهم وأرسلوا جيشًا

بقيادة سر عسكر حسين باشا الذي لاقى مصير سابقه من الهزيمة والإهانة عند مدينة حمص، وليتقدم إبراهيم باشا بعدها فيضم حلب وحماة، ثم يتوغل في ممرات الأناضول مطاردًا حسين باشا المهزوم، ويستولي على الإسكندرونة وميناء إياس وولايتي أضنة وطرسوس.

سارع السلطان العثماني محمود الثاني لبعث جيش آخر بقيادة رشيد باشا - الصدر الأعظم كبير الوزراء - فسار إبراهيم باشا بقواته ولاقاه عند سهول مدينة قونية؛ حيث تعرض الجيش العثماني لنفس خيبات سابقيه فتلقى هزيمة مهينة انتهت بأسر رشيد باشا شخصيًّا.

وتقدم إبراهيم باشا من مدينة كوتاهية التركية، وقد نوى أن يستمر في الزحف حتى يدخل بجيشه إسطنبول نفسها، ولكنَّ أباه أرسل إليه أن ابق مكانك حتى نرى ما تتمخض عنه الأحداث.

الانبطاح العثماني

كابوس مفزع أقض مضاجع العثمانلي المتغطرس الذي كان يتعامل باعتبار أنه سيد الدنيا، فاستيقظ على جيش قوامه «الفلاحين الخير سيز نار سيز أدب سيز» الذين كان في الأمس القريب يذلهم بسوطه وعصاه، وقد وطئت أقدامهم بلاده وكشفوا باستبسالهم في القتال رخاوة جنده وغباء قادته وهددوا عاصمته ذاتها.

هنا خلع العثماني قناع الأسد كاشفًا عن أخلاق الجرذ، وسارع بالاستغاثة بالدول الكبرى التي كان يروج أنه هو من يحمي المسلمين

منها، وأن ملوك تلك الدول يرتعدون من مجرد رؤية البيارق العثمانية.

عرض السلطان محمود الثاني على بريطانيا التحالف ضد محمد علي وأرسل سفيره في فيينا إلى لندن يطلب مددًا بحريًّا بريطانيًّا يتولى هو دفع نفقاته!

ورفض البريطانيون الطلب بسبب انشغالهم بمسائل داخلية وخارجية رأوا أنها أهم..

وبدا من الفرنسيين تشجيع لمحمد علي ـ صديقهم ـ أن يستمر في سياسته التوسعية..

والنمسا وبروسيا (في ألمانيا) لزمتا الحياد والترقب.

أما الروس فقد ارتاعوا وهم يرون قوة ناشئة تتقدم بشكل ينذر بسيطرتها على المضايق، وإقامة دولة قوية فيها تحُول دون توغل روسيا في تلك المنطقة، وكان الروس يفضلون خضوع تلك المضايق للعثمانيين الضعفاء الذين يسهل انتزاعها منهم على خضوعها للدولة المصرية التي بدا أنها قوة لا يستهان بها!

فعرضت روسيا على العثمانيين إرسال مساعدة عسكرية، وتردد السلطان في البداية ثم سرعان ما أدرك دقة موقفه فقرر الحفاظ على عرشه وسيطرته ولو بالخيانة، فطلب من الروس ـ أعداء الأمس القريب بل واليوم ـ إرسال قوات برية تحمي إسطنبول وقوات بحرية تحمي البوسفور، وتهلل الروس لموافقة محمود الثاني فنزل ١٤٠٠٠ جندي روسي عند البوسفور، وأمام سراي السلطان حامي الإسلام والمسلمين المزعوم، رسا أسطول روسي لحمايته!

تبريد الجبهة.. هدنة مؤقتة

بينما كان الروس يتهللون فرحًا بذلك الفوز السهل والإذلال المهين للعثمانيين، كانت عواصم فرنسا وإنجلترا والنمسا ترتعد لتلك المفاجأة.. فالسماح العثماني للروس بالوجود في المضايق كان كارثة لتلك الدول التي كانت ترغب في تأخير إعلان وفاة رجل أوروبا العثماني المريض لحين الوصول لتسويات لتقاسم تركته، بينما كان التحرك الروسي ينذر بانفراد الدُّب الجليدي بالمضايق التي تعتبر هي درة تلك التركة.

فسارع الفرنسيون بالتدخل بالمراسلات بين القاهرة وإسطنبول، ومحاولة إقناع كل طرف بتقديم بعض التنازلات وإبداء المرونة.

وأخيرًا نجحت فرنسا في إقناع الطرفين بتسوية تنص على أن يتوقف القتال على أن ينسحب جيش مصر من الأناضول لما وراء جبال طوروس، وأن تكون لمحمد علي باشا ولاية مصر مدى الحياة، وأن يُعَيَّن واليًا على عكا ودمشق وطرابلس وحلب (وملحقات تلك الولايات.. أي عمليًّا على الشام كله) وكذلك على جزيرة كريت، وأن يتم تعيين ابنه إبراهيم باشا واليًا على أضنة التركية.

وهكذا تم توقيع «معاهدة كوتاهية» في أغسطس ١٨٣٣م لتتوقف الحرب وليمسح الجانب المصري عرق الجهد المبذول في النصر، والجانب العثماني عرق الخجل والخيبة..

ولكن الغول العثماني المتغطرس كان يكتم صمته غضبًا وشعورًا بالإهانة قرر إثرهما أن ينتقم لكرامته المسفوحة، ولو كان ثمن ذلك التورط في مزيد من الخيانات وتدمير البيت الذي طالما ادعى أنه حاميه وحارسه!

XXIII

عندما انبطح العثمانيون وجاهروا بالخيانة

«أَسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامة».. هكذا انطبق شَطر بيت الشعر على الطاووس العثماني الذي طالما نفخ صدره نافشًا ريشه متشدقًا بأنه «حامي حِمَى بلاد الإسلام والمسلمين»، حتى إذا ما فوجئ بجيش مصر يجتاح بلاده ويهدد عاصمته سارع بالاستغاثة بالقوى الأجنبية التي كان حتى الأمس القريب يدَّعي حمايته البلاد والعباد منها!

لم يتوقف فتح السلطان العثماني باب التدخل الخارجي عند سماحه بإنزال عسكري روسي على سواحله ورسو أساطيل الروس أمام سراي الحكم، ولا عند طلبه تهديد بريطانيا لمصر بضرب الإسكندرية لإجبار محمد علي على إيقاف القتال، ولكنه استغل الهدنة واتفاقية كوتاهية للتورط في مزيد من الخيانات.

خونكار إسكله سي.. اتفاقية الخيانة

لطالما طمع الروس في الوصول لـ«المياه الدافئة» كما أوصاهم قيصرهم الأسبق «بطرس الأكبر»، وها قد أهداهم العثمانيون تلك الهدية..

فقد ارتمى العثماني على أعتاب الروس ـ المصنفون أصلًا كأعداء ـ يستغيث بهم، وعقد معهم اتفاقية مهينة هي «خونكار إسكله سي»، وهي اتفاقية دفاع مشترك تقضي بتدخل العثمانيين لرد أيِّ عدوان على روسيا وتدخُّل الروس للدفاع عن الدولة العثمانية، ولكنها تضمنت بندًا سريًّا أعفى العثمانيين من عبء إرسال قوات لدعم روسيا حال مهاجمتها، بينما سمح للروس بإرسال قواتهم للدفاع عن العثمانيين..

وبناءً عليه تعهد الباب العالي بالسماح للأسطول الروسي بالمرور من أيٍّ من المضائق وإغلاقها في وجه أيِّ دولة بينها وبين روسيا حالة حرب!

أي أن السلطان العثماني إمام المسلمين حامي البلاد الإسلامية صاحب البيرق السلطاني والذي يحمل لقب «الغازي» قبل اسمه، قد قرر إثر صدامه مع محمد علي باشا وجيش مصر أن يستدعي طرفًا أجنبيًّا معاديًا طامعًا لكي يحميه وليستخدمه كفزاعة لمحمد علي باشا من ناحيةٍ، وللقوى الأوروبية التي اتهمها العثمانيون بالتقاعس عن نصرتهم من ناحيةٍ أخرى، وقدم له ثمنًا لذلك وصولًا سهلًا لـ«المياه الدافئة» وفتح له أبواب أمنه القومي على مصاريعها!

بِمَ نصف ذلك إن لم يكن بالخيانة؟

لعبة الفتنة وارتكاب خيانة جديدة

لم تقف الخيانة العثمانية عند هذا الحد، بل إن العثمانيين استدعوا سلاحهم القديم «زرع الفتنة» لضرب الوجود المصري بالشام.. فقاموا بدس الدسائس لتأليب الأهالي على الحكم المصري وإثارة الفتن والاضطرابات هنا وهناك ضد إبراهيم باشا ورجاله..

وإحقاقًا للحق فإن مسؤولية السماح بذلك تقع على عاتق محمد علي باشا وابنه، فصحيح أن إبراهيم باشا كان نشيطًا في إزالة المظالم والمفاسد العثمانية من فتن قبلية وعشائرية وطائفية، وانعدام للأمن، ومؤامرات متبادلة، وفساد إداري ومالي.. ولكنه وأبوه ارتكبا خطأً؛ إذ

وبناءً عليه تعهد الباب العالي بالسماح للأسطول الروسي بالمرور من أيٍّ من المضائق وإغلاقها في وجه أيِّ دولة بينها وبين روسيا حالة حرب!

أي أن السلطان العثماني إمام المسلمين حامي البلاد الإسلامية صاحب البيرق السلطاني والذي يحمل لقب «الغازي» قبل اسمه، قد قرر إثر صدامه مع محمد علي باشا وجيش مصر أن يستدعي طرفًا أجنبيًّا معاديًا طامعًا لكي يحميه وليستخدمه كفزاعة لمحمد علي باشا من ناحيةٍ، وللقوى الأوروبية التي اتهمها العثمانيون بالتقاعس عن نصرتهم من ناحيةٍ أخرى، وقدم له ثمنًا لذلك وصولًا سهلًا لـ«المياه الدافئة» وفتح له أبواب أمنه القومي على مصاريعها!

بِمَ نصف ذلك إن لم يكن بالخيانة؟

لعبة الفتنة وارتكاب خيانة جديدة

لم تقف الخيانة العثمانية عند هذا الحد، بل إن العثمانيين استدعوا سلاحهم القديم «زرع الفتنة» لضرب الوجود المصري بالشام.. فقاموا بدس الدسائس لتأليب الأهالي على الحكم المصري وإثارة الفتن والاضطرابات هنا وهناك ضد إبراهيم باشا ورجاله..

وإحقاقًا للحق فإن مسؤولية السماح بذلك تقع على عاتق محمد علي باشا وابنه، فصحيح أن إبراهيم باشا كان نشيطًا في إزالة المظالم والمفاسد العثمانية من فتن قبلية وعشائرية وطائفية، وانعدام للأمن، ومؤامرات متبادلة، وفساد إداري ومالي.. ولكنه وأبوه ارتكبا خطأً؛ إذ

حسبا أن ما يسري على مصر يسري على الشام، فمن ناحيةٍ أبدى أهل الشام مقاومة شديدة لفكرة «التجنيد الإجباري»، ومن ناحيةٍ أخرى كان من المستحيل إقناعهم بفكرة «نزع السلاح»؛ حيث إن ثقافتهم الحياتية ـ آنذاك وربما حتى الآن في بعض المناطق ـ تعتبر أن حيازة الفرد أو العشيرة للسلاح هي جزء من الأمن والشرف.

وكان الأحرى بمحمد علي باشا وإبراهيم باشا أن يحترما تلك الخصوصية لأهل الشام، وأن يراعيا اختلاف نمط حياتهم عن نمط الحياة المصري.

استغل العثمانيون حالة السخط تلك وقرروا أن ينفخوا في الشرر ليتعاظم ويتحول إلى نار كبيرة.. ولكن هل فعلوا ذلك بأنفسهم فحسب؟

كلا.. هنا إلى جانب «خيانة زرع الفتنة» نجد «خيانة فتح الباب للدسيسة الأجنبية».. فبريطانيا التي ارتاعت للاتفاقية العثمانية الروسية ومحاولة روسيا الانفراد بالتدخل في الملف العثماني، عرضت على العثمانيين المساعدة من خلال زرعها الفتنة بين الإدارة المصرية وأهل الشام..

ووافق العثمانيون! هكذا بكل بساطة!

واستغل السلطان اندلاع الثورات في الشام ضد سياسات محمد علي باشا، وأرسل جيشًا جرارًا بقيادة حافظ باشا لمهاجمة قوات إبراهيم باشا في الشام.. على الرغم من وجود اتفاقية سلام بين الجانبين، ليضيف لخيانة البلاد معرة خيانة العهد!

الخيبة العثمانية الثقيلة

تقدمت القوات العثمانية ـ ١٠٠ ألف مقاتل ـ بقيادة حافظ باشا من أرض المعركة عند مدينة «نصيبين»، وفي المعسكر المصري المكون من ٤٠ ألف مقاتل فقط، نظر سليمان باشا الفرنساوي ـ مساعد إبراهيم باشا ـ إلى قادة الجند وقال: «بإذن الله نشرب القهوة بعد ثلاث ساعات في خيمة قائدهم حافظ باشا».

وبعد ساعتين فقط، أذل فيها الجيش المصري ناصية الجيش العثماني ـ على الرغم من الفارق العددي الكبير ـ كان إبراهيم باشا وسليمان باشا والقادة يشربون القهوة في خيمة حافظ باشا التي كانت مترفة بشكل لا يلائم قائدًا متوجهًا لمعركة حربية!

وكان الأمر بهذا التحرك هو آخر أوامر السلطان العثماني محمود الثاني الذي مات ممرورًا بحسراته وحاملًا خيباته إلى قبره!

واعتلى ابنه عبد المجيد الأول العرش.

وكأنما تنقص العثمانيون مصائب جديدة، فقد توجه القبودان باشا (القبطان) قائد الأسطول العثماني بسفنه ووضعها تحت تصرف محمد علي!

سرعان ما استغل الروس الهزيمة العثمانية والتي أدت لانهيار قوة العثمانيين العسكرية (يومًا بيوم مرج دابق) وسارعوا بفرض حمايتهم العسكرية على العثمانيين وفقًا للمعاهدة المذكورة، وارتاع البريطانيون من أن وجود محمد علي في تلك المنطقة يهدد أطماعهم في العراق والجزيرة العربية وطريق الهند، وسعت النمسا لمساندة العثمانيين خوفًا من انفراد روسيا باللعبة..

وحاول العثمانيون مخاطبة محمد علي بالمودة ودعوته لنسيان مرارات الماضي وفتح صفحة جديدة ـ بعد أن كانوا في الأمس القريب يهددون ويتوعدون ـ ويعده بحكم مصر وراثيًّا..

ولكن لأن العثمانيين قد ارتضوا أن تكون يدهم هي السُّفلى، فقد سارعت الدول الأوروبية روسيا والنمسا وفرنسا وبروسيا وبريطانيا لإرسال مذكرة للباب العالي «تأمر» فيها الدولة العثمانية ألا تبرم أيَّ اتفاقيات دون الرجوع للدول الأوروبية الخمس أولًا!

ووافق الباب العالي على الرغم من مراسلة محمد علي للصدر الأعظم خسرو باشا يطالبه بعدم السماح بإدخال وسيط أجنبي بينهما!

وراحت القوى الأوروبية تتجادل حول تسوية الأوضاع في الشرق، وقد وقف العثماني المتغطرس سابقًا المنكسر حاليًّا موقف المتفرج وكأنما الجدل لا يدور حول بلاد يدعي حقه في حكمها.. وفي خضم ذلك حاول البريطانيون والفرنسيون إقناع الباب العالي بالتخلي عن المعاهدة مع الروس والاستعانة بحمايتهما، فسارع الروس بتهديد العثمانيين لو تخلوا عن تلك الاتفاقية!

وراح العثمانيون يستَعدون القوى الأوروبية ضد محمد علي إلى حد السماح لبريطانيا بالتهديد بضرب مصر بعد أن قصف الأسطول البريطاني بيروت بالفعل، بل وعرض الروس كذلك أن يقوموا بهذا الدور ضد بلد لطالما ادعى المحتل العثماني أنه حاميه!

وأخيرًا بعد كل تلك الضغوط وحالات الشد والجذب، لم يجد محمد علي باشا في العام ١٨٤١م حلًّا يقي دولته الدمار سوى أن ينسحب

من الشام على أن يتم تثبيته على ولاية مصر ويصبح حكمها وراثيًّا في أسرته، مقابل تعهده بدفع الجزية للباب العالي، وأن يلتزم بحد أقصى لعدد القوات التي تعتبر جزءًا من القوات العثمانية، وأن تسري القوانين العثمانية على مصر.

ختامًا

فشلت محاولة محمد علي باشا التوسعية، ولكن ليس بسبب قوة العثمانيين وإنما بسبب سماحهم بتدخُّل الأوروبي المتلمظ لاستعمار الشرق.. في حلقة جديدة من سلسلة الخيانات العثمانية.

فرح العثمانيون بهزيمة محمد علي، ولكنهم نسوا أن كرة الثلج كانت قد تحركت وأن مصر ما بعد تلك التجربة تختلف تمامًا عن تلك التي عهدوها قبلًا.. وأن محمد علي باشا قد بدأ مشروعًا استقلاليًّا عن الباب العالي قد يكون تعرقل ولكنه لم يُسحَق!

وبينما كانت دولة العثمانيين تتداعى، كانت مصر تتقدم حضاريًّا وصناعيًّا وثقافيًّا وتعليميًّا.. فالحقيقة أن العثمانيين قد انتصروا في معركة ـ وانتصارًا لم يحققوه بأنفسهم ـ ولكنهم قد خسروا الحرب..

ربما يفسر هذا أن كثيرًا من العثمانيين الجدد وأتباعهم ما زالوا ينقمون على محمد علي باشا ويكيلون له الاتهامات المشينة إلى يومنا هذا.. وعلى رأسهم أحد أبرز أبواقهم الإخواني دكتور علي الصلابي الذي بلغ به التدليس أن أفرد فصلًا في كتابه «الدولة العثمانية» لاتهام محمد علي

باشا بأنه «ماسوني متآمر ضد المسلمين مع الحركة الماسونية العالمية»، وهي تهمة مضحكة تليق بعقلياتهم، لها حديث خاص للرد عليها..

فللحديث بقية..

XXIV

أضحوكة علي الصلابي واتهامه محمد علي باشا بالماسونية

الكذب على التاريخ عادة ما يثير الغضب، إلا أن بعض الأكاذيب تستحضر من الضحك أكثر مما تستفز من الغضب.

من نماذج الأكاذيب التاريخية المضحكة ذلك الزور الذي أتى به أحد أبرز أتباع العثمانيين الجدد، ألا وهو الإخواني علي الصلابي، الذي لا أعرف متى حُسِبَ على أهل التاريخ مؤرخًا!

منذ سنوات أصدر الصلابي كتابًا بعنوان «الدولة العثمانية.. عوامل النهوض وأسباب السقوط»، الكتاب عبارة عن صلاة تعظيم وتمجيد لآل عثمان ودولتهم، صاغها صاحب الكتاب بأسلوبه الانتقائي الشهير لما يروق له من معلومات وتحليلات بغض النظر عن نصيبها من الصحة أو الخطأ.. والصراحة أنني كمشتغِل بالتاريخ ومُطَّلِع على مختلف الكتابات عن الدولة العثمانية سواء المنتقدة لها أو تلك المدافعة عنها، أستطيع أن أقول بكل ثقة: إن كتاب «الدولة العثمانية» للصلابي هو أسوأ كتب التاريخ العثماني وأكثرها ركاكة وسطحية واستخفافًا بالعقول!

وعودة لـ«الأكذوبة المضحكة».. ففي سياق الحديث عن حروب الدولة العثمانية مع محمد علي باشا، قرر علي الصلابي أن يتهم محمد علي باشا بالماسونية والتآمر على الإسلام والمسلمين!

تفسير الهجوم على محمد علي

عندما تكون واليًا فذًّا استطعت أن تنتشل بلدًا عريقًا كمصر من براثن الجهل والتخلف والبؤس الذي حرص المحتل العثماني على غرسه

فيه، بل وبلغت قوتك أن تحديت المحتل نفسه وغزوته في عقر داره وأذللت ناصيته، وأسست لنفسك ولأسرتك دولة قوية لها ثِقَل دولي محترم.. فمن الطبيعي أن يبغضك العثمانيون القدامى باعتبار أنك قد «كشفت فشلهم» بنجاحك وتركت على وجوههم أثر صفعة رنانة، ومن الطبيعي كذلك أن يرث العثمانيون الجدد ذلك البغض.

ولأن اصطناع العملاء لعبة عثمانية قديمة، فعلها جدهم سليم باصطناعه «خاير بك/ خاين بك» للغزو بالسلاح، فإن العثماني الجديد قد تعلم الدرس فاصطنع لنفسه عملاء جددًا يمثلون الغزو بالفكر الفاسد.. من هؤلاء أولئك الذين لعبوا ويلعبون دور «الطابور الخامس» لسياسات «الإمبراطورية العثمانية» المزعومة، والتي لا تكتفي بالعدوان على العرب بالسلاح والمرتزقة ودعم الإرهاب، وإنما تحاول إفساد تاريخهم باستعمال أمثال الصلابي من المدلسين والمزورين للتاريخ!

ولكي يعجب الخادم مخدومه، ويحظى الصبي برضا أساطينه، فإنه من الطبيعي أن يحاول كيل اتهامات كاذبة بحق شخصية تاريخية بارزة كمحمد علي باشا، ارتبطت بتحرر مصر من ربقة الاحتلال العثماني الغاشم.

ولينتبه القارئ، فإني لا أنكر على الصلابي أن ينتقد محمد علي، فالشخص التاريخي هو في النهاية إنسان عرضة للنقد السلبي والإيجابي، وسواء اتفقنا مع هذا النقد أو اختلفنا فإن علينا احترام الجهد العلمي المبذول في ذلك وكذلك احترام وجهات النظر، ولكن هذا الاحترام يقتصر فقط على ما يمكن وصفه بـ«الاجتهاد العلمي» وليس مجرد قذف الاتهامات الهزلية بغير أسانيد ولا حتى قرائن تستحق النظر.

ولنا مثال في كل من دكتور خالد فهمي في كتابه «كل رجال الباشا» الذي انتقد فيه محمد علي بقسوة شديدة، أو الأستاذ الدكتور محمد سهيل طقوش في كتابه «العثمانيون» الذي دافع فيه عن الدولة العثمانية، فكلاهما قدَّم أدلة علمية لوجهة نظره، وتحليلًا علميًّا موضوعيًّا يمكننا أن نختلف معه ولكننا لا نستطيع ألا نقدره ونثمنه.

أما الصلابي فلم يقم بأيٍّ من ذلك، بل قرر أن ينتقي تهمة هزلية فقط لأن لها «بريقًا خاصًّا» عند الإسلاميين وبسطاء المتدينين هي «الماسونية».

أدلة «ماسونية» محمد علي

يبدأ الصلابي إبهاره لنا بالقول: إن شابًّا حديث الخبرة كمحمد علي باشا لا يعقل أن يصل للحكم بهذه السهولة إلا لو كان مدعومًا من قوة كبيرة.. ويضيف «تشير كثير من الأدلة إلى أن هذه القوة هي الحركة الماسونية»، ولا يتعطف بأن يذكر بعضًا من هذه الـ«كثير من الأدلة»!

أي أن مجرد الصعود السريع لرجل معروف بالدهاء والتخطيط لأعلى المناصب هو مجرد سبب منطقي للشك بأنه مدعوم من «قوة خفية».. فيما يبدو أن الصلابي لم يقرأ سِيَرَ حكام تميزوا بالصعود السريع كأحمد بن طولون في مصر والمنصور بن أبي عامر في الأندلس أو الحجاج بن يوسف الثقفي في العراق وغيرهم، أم لعله يتهمهم بالماسونية هم أيضًا؟

والصلابي يبدي الدهشة من سرعة تقلب أحوال الجند الألباني وانقلابهم على قادتهم وشغبهم في المطالبة برواتبهم، ويعتبر أن هذا من أدلة

وجود قوة خفية تدعم محمد علي، وكأنما «شغب الجند لطلب الرواتب» لم يكن نمطًا معروفًا في الدولة العثمانية وولاياتها بل في إسطنبول ذاتها!

ويحاول الصلابي القيام بمناورة تاريخية لربط محمد علي بالماسونية، فهو يقول: إن نابليون كان ماسونيًّا والدليل أنه عندما غزا مصر خاطب المصريين بأنه لا يرى فرقًا بين الناس إلا بالفضائل والعقل، ثم أُسِّسَ المحفل الماسوني في عهد كليبر، وارتبط الفرنسيون بالشيخ حسن العطار الذي كان يزور المجمع العلمي، ثم في عهد محمد علي باشا ربطته علاقة قوية بالعطار.. إذن فالنتيجة: محمد علي ماسوني! يا للعبقرية!

هلا أخبر أحدهم الرجل أن الحديث عن «مساواة الناس وتميزهم بالفضائل والعقل» هو من قبيل دعاية وشعارات الثورة الفرنسية التي ينتسب لها نابليون؟ ما الذي ينتظره إذن منه في خطابه لأهل مصر؟ أن يقول لهم «أنتم رعاع ونحن أسيادكم ولنا الفضيلة عليكم؟» بالتأكيد سيحدثهم عن المساواة والفضيلة والعقل.. ثم ألم يدَّعِ نابليون أنه مسلم ويحترم الإسلام والمسلمين؟ لماذا قام الصلابي باجتزاء خطابه الدعائي لمجرد خدمة نظريته «الماسونية»؟

وارتباط الشيخ العطار بالمجمع العلمي كيف يعتبر دليلًا على ماسونيته؟ ثم ألم يرتبط الجبرتي نفسه ـ والذي يستشهد الصلابي في كتابه به لتدعيم ذمه محمد علي باشا ـ بالمجمع العلمي؟ فهل كان الجبرتي على الأساس نفسه ماسونيًّا؟

ويضيف الصلابي «وتوحي بعض الدلائل على أن الفرنسيين قد نجحوا في ضم بعض المصريين للمحفل الماسوني».

ومرة ثانية لا يقدم لنا بعضًا من هذه «الدلائل» التي يتشدق بها!

ويردف «كما أن تطور الأحداث يشير إلى تشبع محمد علي بالأفكار الماسونية».. حسنًا.. هلا تفضل الدكتور علي الصلابي بعرض بعضًا من هذه الأحداث التي تشير؟ أم أنها كـ«الدلائل» المزعومة من «الغوامض» التي لا تتبين إلا لأهل التَّكَشُّف؟ أم لعله يعتقد أن القارئ قبل أن يمسك بكتابه يقسم على السيف والمصحف أن يسمع ويطيع لصاحب هذا الكتاب فإذا قال «توجد دلائل» قال «آمين»؟

ويقول كذلك: إن المحفل الماسوني في مصر قد أجبر فرنسا أن تدعم محمد علي باشا، وبالتالي فإن محمد علي قد قام ببناء جيش قوي وأسطول كبير وقناطر للري فقط لضرب الخلافة العثمانية، وأنه جزء من مخطط صليبي الغرض منه ضرب المسلمين، وأن هذا المخطط جعل من تجربة محمد علي قدوة لمصطفى كمال أتاتورك وجمال عبد الناصر في «محاربة الشريعة».. ما الذي أتى بأتاتورك وعبد الناصر في سياق الحديث عن محمد علي؟ لا أعرف الحقيقة.. ولكن ربما رأى الصلابي أن ثمة مناسبة لتفريغ غضبه الإخواني العتيد فقرر انتهازها!

بل ويزيد الصلابي فيتهم محمد علي بأنه إذ أرسل البعثات الدراسية للخارج فإنه كان ينفذ جزءًا من مخطط فرنسا الماسوني الصليبي لضرب الإسلام.. بل ويعتبر أن من «الاتهامات» الموجهة لمحمد علي باشا أنه قد «فتح باب الدعوة إلى الوطنية والقومية».. وكأنما هذه جريمة في منطق علي الصلابي وفكره! (ملاحظة: الحركة الصليبية حركة دينية متطرفة، بينما الماسونية حسب اتهام الصلابي حركة لا دينية.. ومع ذلك

فهو يربطهما معًا في مزيج يليق باللامنطق الذي تنطلق منه كلماته).

ومن «جرائم» محمد علي في صحيفة اتهامات الصلابي له أنه قد أحاط نفسه ببطانة من «نصارى الروم والأرمن وكتبة من الأقباط واليهود».. وكأن هذه نقيصة أو جريمة.. هلا أبلغ بعضكم الصلابي أن يقرأ عن دور غير المسلمين في بلاط الخلفاء والسلاطين في الدول الإسلامية المختلفة أموية وعباسية وأندلسية ومملوكية وغيرها؟

بل ويناقض نفسه ـ كالعادة ـ فيدعي من ناحيةٍ أن محمد علي كان ألعوبة لبطانته الماسونية المتآمرة على المسلمين، وفي الوقت نفسه يقدمه كطاغية لا ينفذ إلا رأيه.

ثم ألم يستعن بعض سلاطين سادته العثمانيين برجال من غير المسلمين لتطوير وتقوية الجيش بلغ بعضهم مناصب قيادية فيه؟ بل وبلغ بهم ذلك أن اصطدموا ببعض طبقة الفقهاء؟!

ثم إنني أتساءل: ما دام الصلابي بهذا النظر الحادّ في دهاليز التاريخ، كيف رأى المؤامرة المزعومة لمحمد علي باشا ضد المسلمين والإسلام ولم ير الخيانة العثمانية بالتحالف مع الروس والسماح لهم بتهديد العاصمة العثمانية ذاتها فقط لتخويف محمد علي؟ أم أنه ـ الصلابي ـ من النوع الذي يملك من «مرونة الأمانة والذمة العلمية» ما يكفي ليصرخ محذرًا من برغوث مزعوم، بينما يمكن أن يغض البصر عن فيل كامل يمر من تحت أنفه؟!

ختامًا

الصلابي وكتابه «الدولة العثمانية» هو نموذج ليس للتدليس والكذب والعبث من قِبَل العثمانيين الجدد بالتاريخ فحسب، بل هما كذلك نموذج لـ«الخيبة»، فعلى الرغم من الاحتقار الطبيعي للكذب والتدليس والتزوير كنقائص أخلاقية، فإنني كان يمكن أن أحاول إبداء بعض الاحترام لـ«اللعبة الحلوة» لمن كان في كذبه بعض من «الابتكار» أو «الإبداع».. ولكن هذا الكتاب كان نتاجًا طبيعيًّا لاعتناق التوجه العثماني الجديد الذي يبدو من الخارج لامعًا، بينما هو من الداخل متهالك كأعجاز نخل خاوية!

XXV

عبد الحميد الثاني..
«الخليفة» الذي مهَّد للاحتلال البريطاني لمصر

كعادتهم يصنع العثمانيون الجدد أصنامًا يضعونها لأتباعهم ليقدسوها ويسبحوا بحمدها آناء الليل وأطراف النهار.. ويحتشدون ضد من يفكر في تناولها بما يكرهون، فيوجهون له أبشع الاتهامات في دينه وخُلُقه وأمانته.

من هذه الأصنام السلطان العثماني «عبد الحميد الثاني» الذي حكم بين عامي ١٨٧٦م و١٩٠٩م، والذي تحول إلى أيقونة عند هؤلاء، وساهمت الدراما التركية في توطيد تلك الصورة المثالية المشرقة له في أذهان المتحلقين حول وَهْم نوستالجيا «الخلافة العثمانية»!

السلطان ينتحل الخلافة

في العام ١٨٧٦م تولى عبد الحميد الثاني السلطنة بعد سلطانين انتهى عهداهما بالانقلاب ثم الخلع: عبد العزيز الذي كان متلافًا مسرفًا متهافتًا وانتهت حياته بانتحاره في محبسه بعد خلعه، ومراد الرابع الذي كان مختلًّا عقليًّا؛ ما استدعى استصدار فتوى بجواز خلعه ليحل عبد الحميد المذكور محلهما (والجدير بالذكر أن عهده كذلك قد انتهى بالانقلاب عليه وخلعه).

وفي العام المذكور نفسه، أعلن الدستور العثماني الذي نَصَّ على أن «السلطان هو خليفة المسلمين وإسطنبول هي دار الخلافة» وبهذا فإن السلطان عبد الحميد الثاني هو رسميًّا أول خليفة عثماني (وليس سليم الأول كما يشيع العثمانيون الجدد كذبًا وزورًا).. وتضمن هذا الدستور

أن شخص السلطان/ الخليفة له حرمة مقدسة فهو غير مسؤول عن تصرفاته أمام أيٍّ شخص!

كان إعلان الخلافة وتبني فكرة الجامعة الإسلامية هو حل تفتَّق عنه ذهن السلطان لمواجهة حالة الانهيار التي عمت إمبراطوريته المنحدرة إلى طريق الزوال، فالمستعمرات العثمانية في البلقان وشرق أوروبا واليونان تنتفض وتطرد الوجود العثماني واحدة تلو الأخرى، وشمال إفريقيا يتعرض للاحتلال من أوروبا تحت ذرائع مختلفة، ومصر والشام تنمو فيهما روح القومية والوطنية سواء للوطن الأم أو للقومية العربية كلها، والإصلاحيون العثمانيون يطالبون بالحكم الدستوري والرقابة الشعبية على تصرفات السلطة، والعنصران العربي والعثماني يتصادمان يغضب العنصر العربي من العنصرية والعجرفة العثمانية.

أعلنت الخلافة إذن، واعتبر عبد الحميد الثاني أنه قد صار «أمير المؤمنين وخليفة المسلمين»، وبالتالي فإنه قد أمسك بالسلطتين المدنية والدينية.. ولكن «أمير المؤمنين» المذكور قد ارتكب جريمة نكراء بحق مصر التي إن كانت تحظى ببعض الاستقلال الجزئي إلا أنها كانت محسوبة رسميًّا على الولايات العثمانية.

تسليم مفتاح غزو مصر للمحتل الإنجليزي

منذ العصر الراشدي ومعروف أن قبرص هي من أهم مفاتيح أمن شرق المتوسط خاصةً مصر.. معلومة تنبه إليها كل من الخليفة عثمان بن

عفان ووالي الشام ـ آنذاك ـ معاوية بن أبي سفيان الذي كان صاحب فكرة فتح المسلمين لها.

أدرك الغزاة الفرنجة هذه الحقيقة خلال فترة الحملات الصليبية، فاحتلوا الجزيرة واتخذوها قاعدة لمهاجمة الثغور الإسلامية حتى قام السلطان المملوكي الأشرف برسباي بغزوها وإخضاعها للدولة المملوكية، وبقيت على هذا الحال حتى أعاد العثمانيون إخضاعها واستولوا عليها.

فما الذي فعله عبد الحميد بهذه القاعدة البحرية المهمة؟

لقد قدمها غنيمة باردة لإنجلترا..

فبسبب الانتفاضات والثورات ضد الحكم العثماني في البلقان، وانحياز روسيا القيصرية لتلك الحركات، اندلعت الحرب العثمانية الروسية في العام ١٨٧٧م والتي تلقى فيها العثمانيون هزائم مذلة بلغت أن تقدمت القوات الروسية من العاصمة إسطنبول حتى «صار الجند الروس يرون مآذن المدينة بأعينهم».

أفزع التقدم الروسي الدول الأوروبية التي كانت تخشى أن تنفرد روسيا بوراثة تركة العثمانلي «رجل أوروبا المريض»، فتقدم البريطانيون من العثمانيين يعرضون العون ـ بينما هم في حقيقة الأمر يريدون اقتطاع قطعة من الكعكة ـ وتقدم الأسطول البريطاني من السواحل العثمانية.

وتدخلت القوى الدولية لإيقاف الحرب، فتم إبرام معاهدة سان ستيفانو في العام ١٨٧٨م والتي أذلت العثمانيين بانتزاع أغلب البلقان منهم، وأنشأت دولة بلغاريا كمسمار في خاصرتهم تتحكم فيه روسيا.

وفي العام نفسه في برلين، جمع المستشار الألماني بسمارك الأطراف الأوروبية والعثمانية لعقد مؤتمر ظاهره السلام وباطنه تحديد «حقوق» الدول الأوروبية الاستعمارية في تركة العثمانيين حتى يتحقق التقسيم دون إراقة «دماء أوروبية».

دارت المشاورات والتي أحدثت بعض التقسيمات في الممتلكات العثمانية السابقة في البلقان و«الرومللي» بشكل عام، بشكل زاد من الانتقاص من الوجود العثماني وجعل العثمانيين تحت رحمة الأوروبيين.. وهذا بشكل صريح وصادم، إلى حد أن ممثل الدولة العثمانية حين اعترض على تلك التقسيمات قال له بسمارك بشكل مباشر: إنهم قد اجتمعوا هنا لبحث المصالح الأوروبية لا العثمانية.

فهل اتعظ عبد الحميد من الكارثة وأدرك أن الأوروبيين لا يهتمون إلا بأنفسهم؟

أسارع بالإجابة بالنفي، فلقد وقع ألعوبة بين يدي الداهيتين دزرائيلي ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ وسالزبوري وزير خارجيتها، اللذين أَقنعاه بأن البريطانيين هم حلفاء وأصدقاء العثمانيين ضد المطامع الروسية.. ولم ينتهِ مؤتمر برلين المذكور إلا وقد وقَّعت الدولة العثمانية اتفاقًا سريًّا مع بريطانيا يسمح للبريطانيين باحتلال جزيرة قبرص في حال تحركت القوات الروسية بشكل يهدد الدولة العثمانية.. وذريعة ذلك أن بريطانيا تحتاج إلى هذه الجزيرة كقاعدة لأسطولها الذي سيحمي السواحل العثمانية!

التمهيد لغزو مصر

لم يدرك عبد الحميد الثاني ـ الذي كان فيما هو واضح يثق أكثر من اللازم بذكائه ـ أن كلًّا من بريطانيا وروسيا كانتا وجهان لعملة واحدة: الاستعمار.. ولكن الفرق أن الدب الروسي كان يجاهر بالأطماع والعداء بشكل فج وصوت عالٍ، بينما كان الثعلب البريطاني يرسم على وجهه ابتسامة وديعة ويتصنع المودة وهو يخفي خنجره خلف ظهره.. وهذا الخصم هو الأخطر بين النمطين.

ولتأكيد خبث اللعبة، فإن الطرف البريطاني قد أبرم اتفاقًا سريًّا مماثلًا مع دولة النمسا والمجر (كانتا دولة واحدة آنذاك) يسمح لها باحتلال البوسنة والهرسك مستقبلًا.

ولم يعرف النمساويون بالاتفاق البريطاني العثماني، كما لم يعلم العثمانيون بالاتفاق البريطاني النمساوي.

واستغل البريطانيون إصرار الروس على الاحتفاظ ببعض المواقع الإستراتيجية على ضفاف البحر الأسود، فوجهوا أسطولهم إلى قبرص واحتلوها، على الرغم من عدم وجود تهديد جدي للدولة العثمانية.

وبذلك صار لبريطانيا قاعدة بحرية هي الأقرب لمصر، تطل مباشرة على سواحلها وتوصل بشكل سريع إلى قناة السويس ومنها لعمق مصر!

وسارعت بريطانيا بتسوية أوضاعها مع فرنسا التي ما إن علمت بأمر اتفاق «السماح باحتلال قبرص» حتى غضبت، فأرضى البريطانيون الفرنسيين باتفاق يطلق يد فرنسا مستقبلًا في احتلال تونس مقابل غض

البصر عن النشاط البريطاني في قبرص والخطط تجاه مصر.. وقد كان ففي العام ١٨٨١م تحركت القوات البرية الفرنسية من الجزائر لتغزو تونس، مدعومة بالبحرية الفرنسية على السواحل.

والتهت فرنسا بمستعمراتها في شمالي إفريقيا، بينما صار الباب البحري مفتوحًا على مصراعيه لبريطانيا لتوجه ضربتها إلى مصر.

XXVI

عندما طعن عبد الحميد الثاني مصر في ظهرها

«السلطان هو أمير المؤمنين وخليفة المسلمين».

هذا ما نَصَّ عليه الدستور العثماني الصادر في العام ١٨٧٦م والذي على أساسه صار السلطان عبد الحميد الثاني جامعًا بين السلطتين المدنية والدينية.

القارئ في التاريخ الإسلامي ونُظُم الحُكم الإسلامية يمكنه بسهولة أن يعرف أن «ولي الأمر» سواء كان أميرًا أو ملكًا أو سلطانًا من ناحيةٍ، أو كان يحتل منصب «الإمامة العُظمى» المعروف بـ«الخلافة» من ناحيةٍ أخرى، يقع على عاتقه «حماية بلاد المسلمين» من الأعداء.. وهذا وَفْقًا للقواعد الشرعية لمنصب الخلافة.. ويمكن للقارئ مراجعة ذلك في كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» للفقيه العباسي أبي الحسن الماوردي، أو في تعريف المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون لمنصب الخلافة في مقدمة كتابه «العِبَر وديوان المبتدأ والخبر».

بناءً على ذلك فإن أيَّ تقصير أو إهمال أو تهاون من هذا «الخليفة» في حق واجبه سالف الذكر هو من قبيل «خيانة الأمانة»، فما بالنا بارتكابه عملًا يُعَدُّ بمثابة الدعم المعنوي للمعتدي الأجنبي؟

هذا ما كان من عبد الحميد الثاني في حق مصر!

عرابي وعبد الحميد

بينما كان عبد الحميد يفتتح عهده بتسليمه جزيرة قبرص للبريطانيين كان ضابط الجيش المصري أحمد عرابي يناضل لحماية حقوقه وحقوق

زملائه الضباط والجنود المصريين أمام انحياز السلطة الحاكمة لعنصري التُّرك والجركس وتمييزهما بالترقيات والتعيين في المناصب القيادية مقابل اضطهاد وتحجيم للعنصر المصري الذي يقوم على أكتافه جيش مصر.

بدأ هذا النضال في عهد الخديوي إسماعيل، وبالتوازي معه نضال آخر ضد التدخُّل الأجنبي في شؤون مصر بذريعة سوء السياسة المالية للخديوي الذي أوقع البلاد في الديون، ففرضت عليه القوى الأوروبية مراقبين فرنسي وإنجليزي، راحا يتحكمان في السياسة المصرية حتى إذا ما حاول إسماعيل الإطاحة بهما لمنع هذا التدخُّل السافر ضغطت دولتاهما على السلطان العثماني فأصدر فرمانًا بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق حاكمًا على مصر.

وبعكس أبيه، كان توفيق متصالحًا تمامًا مع فكرة الخضوع لتدخُّل خارجي طالما أن ذلك يحفظ له كرسيه ولقبه، وبدا واضحًا أن انضمام مصر للأقطار المتسربة من الحكم العثماني إلى الاحتلال الأوروبي قد صار مسألة وقت لا أكثر.

تصاعدت حدة الصدام بين عرابي والسراي في عهد توفيق، وكان عبد الحميد الثاني على علم بنشاط عرابي الذي لم يدخر وسعًا في طمأنة الباب العالي أن مناداته بالوطنية المصرية لا ترمي لفصل مصر عن «الخلافة العثمانية».

كان سبب موقف عرابي هو من ناحية نشأته الدينية الريفية المحافظة، والتي تقود بطبيعة الحال لاحترام «مقام الخلافة»، ومن ناحيةٍ أخرى كان يدرك أن العرش العثماني تعصف به دعاوى القوميات والوطنيات

الرامية للتخلص من حكمه سواء في المستعمرات العثمانية في أوروبا (الرومللي) أو في بلاد الشام ومصر، فكان يرمي إلى طمأنة السلطان إلى أن حركته ليست واحدة من تلك الدعاوى.. هل كان ذلك إيمانًا حقًّا منه بفكرة «الخلافة العثمانية» و«الجامعة الإسلامية»، أم كان لا يرغب في فتح جبهة صراع مع العثمانيين إضافةً للجبهات المفتوحة بالفعل ضد الخديوي توفيق والطمع الاستعماري الأجنبي ومؤامرات العنصرين التركي والجركسي؟ لا أستطيع الجزم بالإجابة، ولكن الواقع التاريخي يقول: إن عرابي حرص على الحفاظ على علاقة طيبة بالباب العالي.

في المقابل كان الخديوي توفيق متآمرًا من الطراز الأول، فكان يرغب في أن يضيق الخناق على عرابي من خلال إيهام السلطة العثمانية بأن هذا الضابط العنيد هو عدو للحكم العثماني وليس لحكم توفيق وحده.

عبد الحميد الثاني يدعو إلى غزو مصر!

الاضطرابات في مصر أو ما عُرِفَ باسم «المسألة المصرية» صارت موضع جدل من القوى الأوروبية التي كانت كل منها تخشى انفراد الأخرى بـ«غنيمة مصر» كجزء من التطلع لتقاسم «عادل ومُرضٍ» للتركة العثمانية.. وبلغ الهوان بالعثمانيين وسلطانهم أن عقد الأوروبيون مؤتمرًا لتقاسم التدخل والغزو في إسطنبول المنصوص في دستور ١٨٧٦ أنها «عاصمة الخلافة»!

وراح عبد الحميد العاجز ينظر مندوبي إنجلترا وفرنسا ودول أوروبا

وهم يتناقشون علنًا حول من له حق التدخُّل في مصر التي كانت آنذاك «ولاية عثمانية».. وللدهشة فإن عبد الحميد قد رفض مقترحًا بأن يرسل القوات العثمانية إلى مصر لفرض الانضباط على الأطراف المتصارعة وتمكين الخديوي توفيق من إقامة حُكم مستقر بها، بل ولقد دعا إنجلترا إلى أن تقوم هي بهذا الدور من خلال تفويضها إدارة مصر أسوة بجزيرة قبرص!

دعوة صريحة للغزو من رجل يُفتَرَض أنه «أمير المؤمنين» و«سلطان الدولة العثمانية» و«حامي حِمَى البلاد»! وحتى تبريرها بأنها «مناورة للوقيعة بين المتنافسين الأوروبيين على غزو مصر» لا يكفي لنفي صفة الخيانة العُظمى عن هذا الفعل المنكر.

وترفض إنجلترا الطلب احترامًا لما يوصف بـ«بروتوكول النزاهة» بين الدول الأوروبية ألا تلعب إحداها من وراء ظهر الأخرى.

أخيرًا استقر الأمر على أن تتدخل الدولة العثمانية بقواتها في مصر ولكن بشكل لا يمثل «احتلالًا طويل الأمد»، بل بقدر ما يكفل للخديوي توفيق أن يقيم حكومة مستقرة لا تعاني مضايقات «الفئة العسكرية».

عبد الحميد الثاني، الرمز الذي يشيع العثمانيون الجدد أنه كان صخرة صلبة في وجه المستعمرين، يحتاج إلى مؤتمر دولي مفروض عليه ليقرر إرسال قوات إلى ولاية في دولته!

ولا تقف المهزلة عند ذلك كما سنرى..

خيانة عثمانية في زمن الحرب

بينما كان عبد الحميد يمارس الانبطاح في عاصمته أمام الطامعين في ولايات دولته، كانت إنجلترا تكمل مؤامرتها الاستعمارية ضد مصر بالتعاون مع الخديوي الخائن توفيق.

فقبيل المؤتمر المذكور، قام عملاء الخطة الإنجليزية بتوزيع السلاح على الأوروبيين المقيمين بالإسكندرية، ونسَّقوا مع الخديوي الذي أرسل أوامره لمحافظ الإسكندرية عمر لطفي.

وفي «ساعة الصفر» اندلعت مشاجرة بين رجل مالطي وحَمّار (مكاري) مصري على أجرة نقل هذا الأخير للمالطي، فما كان من المالطي إلا أن طعنه بسكين، ولما حاول المصريون القبض عليه فوجئوا بوابل من النيران ينطلق نحوهم من أسلحة الأوروبيين عبر النوافذ، فثارت ثائرة «أولاد البلد» وتحولت المشاجرة إلى مقتلة بشعة بين الطرفين الأجنبي والمصري.

خلال ذلك راح المحافظ عمر لطفي يتلكأ في التدخل مفسحًا المجال لاستمرار تلك المقتلة التي ستكون مبررًا للتدخُّل الإنجليزي الصريح.

في أثناء ذلك كانت البوارج البريطانية والفرنسية تتقدم من الإسكندرية فيما يوصف بـ«المظاهرة العسكرية» بغرض إرهاب عرابي والثائرين ضد الخديوي توفيق.

وانتقل الخديوي الخائن إلى الإسكندرية ليكون في حماية الأسطول البريطاني، بينما أحس الفرنسيون بأن بريطانيا ستورطهم فيما هو أكثر من المظاهرة العسكرية فصدرت الأوامر للأسطول الفرنسي بالتزام

الهدوء وعدم مشاركة الأسطول البريطاني أيَّ عدوان على المدينة.

وسيطر عرابي وأنصاره على القاهرة، وأعلنوا إسقاط نظام الخديوي توفيق وإقامة نظام وطني، وأعلن عرابي نفسه نائبًا عن السلطان العثماني في مصر.

وصدرت الأوامر من عرابي لقادة حصون وقلاع ثغر الإسكندرية بتحصين مواقعهم تحسبًا لعدوان بريطاني محتمل، وبينما هم ينفذون تلك الأوامر فوجئوا بأن البريطانيين قد احتجوا عند السلطان عبد الحميد على أعمال التحصينات تلك فأصدر السلطان والخليفة أمير المؤمنين عبد الحميد الثاني فرمانًا يأمر عرابي بوقف تحصين الإسكندرية!

بالطبع رفض عرابي هذا الأمر، واستمرت أعمال التحصين والترميم والاستعداد للهجوم البريطاني المرتقب، فبادر سيمور - قائد الأسطول البريطاني - وأمر بقصف المدينة التي لم تصمد تحصيناتها للقصف الوحشي على الرغم من استبسال الجند المدافع عنها وأهلها، وتحولت عروس البحر المتوسط إلى أنقاض مدكوكة مشتعلة.. وانسحب عرابي والجيش المصري إلى كفر الدوار (في محافظة البحيرة الملاصقة للإسكندرية في دلتا مصر)؛ استعدادًا للتصدي للغزاة الذين قاموا بإنزال في الإسكندرية واستعدوا للتقدم من القاهرة.

وبينما كان العثمانيون يستعدون لفصل أخير من الخيانة، كان المصريون يضربون مثلًا رائعًا في التكاتف لصد العدوان.. على اختلاف عقائدهم..

فـ«باقوم بك» قائد شرطة القاهرة استطاع أن يحفظ الأمن بها في هذه الظروف الدقيقة بشكل استحق إعجاب الجميع.. وأثرياء يهود

الصعيد راحوا يرسلون الهبات المالية لعرابي لتسليح الجيش.. وأعيان المسيحيين أرسلوا الخيل والغلال لتموين الجيش المصري.. ونافس التجار المسلمون شركاءهم في الوطن في تقديم الدعم فأرسل تجار دمنهور ٥٠٠ حصان لعرابي وراح أهالي مدن الدلتا يحصنون مدنهم وقراهم، وخرج ٣٥٠٠٠ من الأطفال والنساء لتحصين القاهرة.. وبعث حاكم أسيوط ٢٢٠٠٠ جندي من قدامى المقاتلين..

ونساء الأسرة العلوية الحاكمة لم ينحزن لتوفيق الخائن، بل سارعن فجمعن أخوات وأمهات المجاهدين للدفاع عن مصر وعملن جميعًا في إدارة الأعمال الخدمية للجيش من كساء وتموين ودعم.

وبعثت أرملة سعيد باشا ـ والي مصر الأسبق وابن محمد علي باشا ـ بخيمة زوجها الملكية إلى عرابي لتكون خيمة ميدانية لإدارة العمليات العسكرية.

وأرسل المغاربة مقاتلين من قبيلة بني سليمان، وبعث السنوسيون في ليبيا بمقاتلين من بدو طرابلس تمركزوا في كفر الدوار.

ملحمة رائعة، ولكن.. جاءت الطعنة العثمانية من الظهر..

فقد أصدر السلطان العثماني فرمانًا يتهم فيه عرابي بالخيانة وأنه قد خرج عن الطاعة!

وتهلل الخديوي توفيق الخائن والغزاة الإنجليز بهذه الحماقة والخيانة العثمانية.

نتيجة الخيانة

وعند كفر الدوار دارت معركة ضارية بين الجيشين المصري والإنجليزي، تكبد فيها الإنجليز خسائر فادحة ومُنوا بهزيمة موجعة.

كان يمكن أن يكون هذا الانتصار المصري خطوة للتقدم وطرد الإنجليز من الإسكندرية، ولكن الخديوي الخائن توفيق لوّح لقادة الجيش المصري بفرمان السلطان العثماني وحذرهم مغبة العصيان وأمرهم بالتخلي عن عرابي «العاصي».

ولأن كثيرًا من هؤلاء القادة كانوا متأثرين عاطفيًّا بفكرة «طاعة الخليفة ولي الأمر» فقد أثر ذلك في ثباتهم، وساهم ـ إضافةً لضعف تسليح الجيش المصري مقارنة بالجيش الإنجليزي ولخيانة بعض البدو وبعض الضباط المرتشين لرفاقهم ـ في هزيمة عرابي ورفاقه عند «التل الكبير».. وراح الإنجليز يتقدمون من القاهرة من جهة الدلتا إضافةً لتقدم قوات دعمهم من جهة قناة السويس التي فتحها لهم فرديناند ديليسبس على الرغم من تعهده السابق لعرابي بإغلاقها في وجه ملاحتهم.. تلك القناة التي باتت مفتوحة من البداية للإنجليز بفعل تسلمهم قبرص المطلة عليها من السلطان عبد الحميد الثاني.

ولكي يجنب القاهرة نفس مصير الإسكندرية، اضطر عرابي للاستسلام للإنجليز، ليخضع ورفاقه للمحاكمة ثم النفي.. وليبدأ الاحتلال البريطاني لمصر والذي استمر نحو ٧٤ عامًا.

ختامًا

يبرر العثمانيون الجدد موقف عبد الحميد الثاني من عرابي بأن السلطان قد تعرض للخداع من الاحتلال وعملائه فأبلغوه أن عرابي يسعى لفصل مصر عن الدولة العثمانية.

وهو مبرر واهٍ هش، فضلًا عن أنه يفضح تهافت المغردين بمدح عبد الحميد هذا، فهل هو الخليفة الصُّلب المتمكن كما يقولون، أم هو ذلك الغافل الساذج الذي يقع في فخ خدعة ساذجة كهذه؟

الواقع التاريخي وتحليل الوقائع يقول: إن عبد الحميد الثاني قد خشي من ارتفاع موجة «الوطنية» في مصر إلى حد أن تنفصل عن دولته، ففضَّل أن يقوم الإنجليز بإخماد هذه الموجة وهو يحسب ـ مقامرًا ـ أنه سيتمكن بعد ذلك بإقناعهم بالانسحاب منها.. أي أنه قد انطبق عليه التعبير الدارج «متآمر وغبي»!

في كل الأحوال فإنه لو لم تكن لعبد الحميد الثاني من مثالب سوى تسليمه قبرص، ودعوته الإنجليز للتدخُّل العسكري في مصر، وأمره إيقاف تحصين الإسكندرية، ثم فرمانه بحق عرابي، لكان هذا كافيًا لوصمه إلى الأبد بالخيانة العُظمى.. ووصم من يحاولون باستماتة تجميله بأنهم بين غافلٍ متعامٍ أو مدلس مزوِّر للواقع التاريخي!

XXVII

عبد الحميد الثاني ولعبة انتحال الخلافة

عندما تربّع السلطان عبد الحميد الثاني على عرش الدولة العثمانية، كانت إمبراطورية العثمانيين تتهاوى، ففي الجناح الأوروبي (الرومللي) تسبب الطغيان العثماني في ثورات وانتفاضات تطلب الاستقلال في البلقان واليونان وغيرها، وفي الجناح العربي كانت الحركات الوطنية تبزغ وتعلن عن نفسها في مصر وسوريا ولبنان وغيرها من البلاد بعد أن فاض بأهلها من ظلم وظلام العثمانيين واستنزافهم ثرواتها وعبثهم بأمنها، فضلًا عن عجزهم عن حمايتها، كما تم إحياء القومية العربية ضد العنصرية العثمانية التركية، فصار العرب يتطلعون للاستقلال عن المتغطرسين المتربعين على كراسي الحكم في الأستانة.

وعلى صعيد آخر، كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تنظر لجسد رجل أوروبا المريض وتتلمظ بشراهة، وكل منها تمني نفسها باقتطاع جزء كبير ثري من تَركة العثماني المحتضر.

بل إن في قلب إسطنبول ومدن الأناضول كانت تقوم حركات وطنية تركية تطالب بالإصلاح والدستور والبرلمان والرقابة على تصرفات السلطان ورجاله.

وحتى السلطان نفسه كان وصوله لمنصبه بعد الإطاحة بسلطانين سابقين لجأ أحدهما للانتحار بعد أن التاث عقله بسبب عزله!

هكذا وجد عبد الحميد نفسه يواجه تحديات لا تتماشى مع شخصيته التي تنزع إلى السلطة المطلقة.

الخليفة المصون!

لم يكُن من حل أمام عبد الحميد الثاني إلا أن يواجه دعاوى القومية

والوطنية بدعوى دينية، استغل فيها حالة الصراع القائمة بين معسكرات ثلاثة: المندفعون في الأخذ من الحضارة الغربية بغير محاولة لتوفيق نظمها مع طبيعة المجتمعات العربية والإسلامية، الرافضون بشدة للتأثير الغربي، وأولئك المعتدلون بينهما.

فقام السلطان بإعلان الدستور في العام ١٨٧٦م والذي نَصَّ على أن «السلطان أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، وإسطنبول هي دار الخلافة»، فضلًا عن مادة نصت على أن السلطان/ الخليفة شخصه مصون من النقد!

إذن كانت «الخلافة» العثمانية مجرد لُعبة من السلطان العثماني لتحقيق أهدافه في السلطة المطلقة.

إحياء الحكم الثيوقراطي

من أحطِّ نماذج وأنظمة الحكم «النظام الثيوقراطي» وهو «حكم الدولة الدينية»؛ حيث رأس الدولة هو ممثل الله على الأرض! هذا النظام يتشح بقدسية دينية تقوم على أن الحكم هو منحة إلهية للحاكم وتفويض إلهي منه بأن يمثل الإله بين رعيته، وبالتالي فإن مجرد مخالفته هي مخالفة للإله نفسه!

هذا النظام استخدمه ملوك الحضارات القديمة في مصر والعراق لإخضاع الرعية للإرادة المقدسة للحاكم، وإن شهد في مصر القديمة تطورًا جعل قدسية الملك مستمدة من عظمة أعماله وعدله وليست من مجرد توليه الحكم، واستخدمه كل من بابوات روما وأباطرة أوروبا في العصور الوسطى لتحصين مناصبهم وإشباع رغباتهم في التسلط.. وجاءت الثورة الفرنسية والحراك الفكري والسياسي في أوروبا القرن الثامن عشر ليقضوا على نظرية «الحكم بالحق الإلهي».

وحتى في نظام الخلافة الإسلامية، لم تقم الخلافة على فكرة أن الخليفة مُفَوَّض من الله وأنه ممثل الألوهية في الأرض، بالعكس فإن الإسلام قد نظر للخلافة باعتبار أنها «تكليف» وليست «تشريفًا» وأنها «عبء ومسؤولية» وليست «حقًّا إلهيًّا».. والمتأمل في عبارة أبي بكر الصديق ـ أول خلفاء المسلمين ـ في خطبة مبايعته حين قال: «إني قد وُليت أمركم ولست بخيركم» يدرك موقع الخلافة من مبادئ الحكم في الإسلام.. وتحوُّل الخلافة إلى «مُلك عضوض» على أيدي الأمويين والعباسيين لا يغير من مبدأ أنها لا تضفي على صاحبها «عصمة» من المساءلة والنقد.

ولكن نظرة العثمانيين للحكم كانت تختلف، كانت نظرة رجعية متأثرة بعهودهم القديمة وحياة أسلافهم القبلية التي تنظر للقائد «البادشاه» باعتباره صاحب مكانة مقدسة يمثل فيها إرادة الإله، فلما اعتنقوا الإسلام وانتحلوا شكليًّا البروتوكولات الإسلامية للحكم والبلاط الحاكم، تبنوا تلك الفكرة ولكنهم أضفوا عليها بُعدًا إسلاميًّا.. فروَّضوا الفتاوى الدينية لصالحهم كالفتوى لمحمد الفاتح بإباحة قتل الإخوة الذكور باعتبار أن «الفتنة أشد من القتل ونحن نأخذ أهون الضررين»، أو فتوى فقهاء سليم الأول له بأن المماليك قد خرجوا على الإسلام وأن غزوهم وقتالهم حلال، أو فتوى خروج محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا على جماعة المسلمين لمحاربتهم السلطان.

والعثمانيون لم يفكروا في انتحال الخلافة أصلًا حتى القرن الثامن عشر عندما بدأ رجال السلطان عبد الحميد الأول في الترويج لأكذوبة تنازُل الخليفة العباسي عن الخلافة لسليم الأول فقط ليخدموا غرض عبد الحميد الأول في تقوية موقفه السياسي في مفاوضات معاهدة «كوجك قينارجي» مع روسيا، وإتاحة ذريعة يتدخل بها في الشأن الروسي بحجة حماية مسلمي شبه جزيرة القرم باعتباره «أمير المؤمنين

وخليفة المسلمين».. ثم بعد ذلك لم يتلقبوا بها ولم يعلنوها رسميًّا، أي أن نظرتهم للخلافة كانت براجماتية جدًّا.

من المنطلق نفسه، جاء تبني عبد الحميد الثاني في القرن التاسع عشر لفكرة «الجامعة الإسلامية» و«الخلافة» ليخلق تكتلًا سياسيًّا إسلاميًّا يواجه به دعاوى الوطنية والقومية، وليعيد الترويج للأكذوبة العثمانية أن آل عثمان هم حماة الإسلام والمسلمين.

ولا ينسى أن يضيف المادة التي تحصنه من النقد! ولا أعرف في أيِّ كتب الفقه وجد مثل تلك الفتوى، وقد كان الخلفاء المسلمون الأوائل يقف أحدهم على المنبر فيقول: «لو أحسنت فأعينوني ولو أسأت فقوموني»! أما هو فقد جعل حصانة الخليفة من النقد بقوة الدستور، وألغى وجود البرلمان ليضمن تحقق ذلك بعد أن كان قد تعهد باحترامه!

أي أنه كان ينتقي من الخلافة ما يناسبه ويخدم أغراضه.

ختامًا

وعلى الرغم من ذلك نجد من يقدم عبد الحميد الثاني باعتباره أيقونة للحاكم المسلم، وهي بحق إهانة للتاريخ الإسلامي أن يكون مثل هذا المتلاعب الطاغية أيقونةً لأمة عمرها قرون قدمت خلالها نماذج عظيمة للحاكم العادل القدير المستنير!

ولكنها أبواق الدعاية الخبيثة حين تستغل جهل القطيع الذي يتبعها!

XXVIII

العثمانيون والأرمن..
القضية الشائكة

كلما فُتِحَ ملف «المذابح العثمانية بحق الأرمن» سارع العثمانيون الجدد وأتباعهم باتهام من يفعل ذلك بالتآمر على التاريخ الإسلامي، والانقياد لـ«افتراءات» يروجها «أعداء الإسلام والمسلمين»!

فإذا واجهتهم بالواقع التاريخي سارعوا بتبرير الجرائم العثمانية ضد الأرمن بأنها «مجرد رد فعل» على قيام الأرمن بـ«خيانة الدولة» وارتكابهم جرائم ضد المسلمين!

والواقع أنها «حجة البليد»، فلو فرضنا أن بعضًا من الأرمن قد انحازوا لأعداء الدولة العثمانية، فهل في ذلك مبرر للعقاب الجماعي والتنكيل بحق فئة إثنية وعِرقية كاملة؟ هل هذا ما يقره الإسلام الذي يدَّعي هؤلاء الدفاع عنه؟

إن الأمر يقتضي العودة بالزمن إلى ما قبل ظهور العثمانيين بقرون والتقاط طرف الخيط من هناك.

الأرمن في التاريخ القديم

قبل الإسلام بقرون كان الأرمن ـ الذين وُجِدوا تاريخيًّا في منطقة تتوسط كلًّا من الأناضول وجورجيا وأذربيجان وفارس وجبال طوروس ـ يعيشون بين قوى متصارعة، ويشقون طريقهم ببطء نحو إقامة الدولة المستقلة، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا دائمًا ما يجدون أنفسهم تحت تسلُّط واحدة من الدول العظمى.

فمن الحيثيين، ثم الأشوريين، فالميديين ثم الفُرس وأخيرًا بعد هزيمة

دارا الفارسي على يد الإسكندر المقدوني استطاع الأرمن إقامة مملكة شبه مستقلة في القرن الرابع قبل الميلاد.

ولكن المملكة بقيت تحت وصاية السلوقيين - ورثة الإسكندر في الشام وآسيا الصغرى - ثم من بعد سقوط السلوقيين تحولت إلى ساحة قتال للقوى العُظمى، فقوات الغولين الكبيرين الفارسي والروماني كانت تتقاتل على أرضها، وكذلك شهدت قتال الرومان ومملكة تَدمُر السورية، ثم تعرض الأرمن أنفسهم لمحنة الحرب ضد فارس من ناحيةٍ وروما من ناحيةٍ أخرى؛ حيث طمعت كل منهما في احتلال أرمينيا.. وفي خضم ذلك اعتنق ملكهم درطاد الثالث المسيحية وأعلنها دينًا رسميًّا للدولة لتصبح أرمينيا أول دولة مسيحية في التاريخ.. وبعد قيام الإمبراطورية الرومانية الشرقية المعروفة بالبيزنطية عادت الدولة الأرمنية تعاني تعرضها لفرض الوصاية تارةً من بيزنطة وتارةً أخرى من الفُرس، وإن تخللتها انتفاضات أرمنية عنيفة خاصةً عندما حاول الملك الفارسي يزدجرد الثالث - آخر ملوك الفُرس - إجبار الأرمن على الارتداد عن عقيدتهم المسيحية.. ولكن أرمينيا في النهاية فقدت استقلالها عندما أبرم كل من الفُرس والروم اتفاقية تقاسما بموجبها أرض أرمينيا التي حاز الفُرس نصيب الأسد منها.

ولكن بزغت قوة جديدة أزاحت النفوذين الفارسي والبيزنطي عن الأرمن.. هي القوة العربية الإسلامية التي أقامت إمبراطوريتها بسرعة مذهلة.

الأرمن والعرب المسلمون

في العام ٦٤٠م ـ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ـ توغل المسلمون بقيادة عياض بن غنم في أرض أرمينيا ليضموها للدولة وعادوا بعد أن فرضوا عليهم الجزية (وتصحيحًا للمفهوم الخاطئ عن الجزية أنها مقابل لبقاء غير المسلم على دينه، أو أنها غرامة لرفضه اعتناق الإسلام، فالجزية في حقيقة الأمر مجرد مقابل حماية ولم يبتكرها المسلمون بل سبق تطبيقها قيام دولتهم بقرون).

وفي العام ٦٤٢م تجددت الحملة العربية على المنطقة بقيادة سراقة بن عمرو، وفي العام ٦٥٣م تم إبرام معاهدة بين المسلمين والأرمن نصت على الآتي:

ـ إعفاء أرمينيا من الجزية لثلاث سنوات ثم يُدفَع منها المستطاع فحسبُ.

ـ تعهُّد العرب المسلمين بحماية أرمينيا من أعدائها خاصةً بيزنطة.

ـ يحق للأرمن تشكيل جيش من ١٥٠٠٠ فارس مقاتل وتكون نفقتهم من الجزية التي يتلقاها المسلمون، وأن يحاربوا عند اللزوم مع المسلمين عدا في الشام.

كما تُرِك للأرمن اختيار قيادتهم الخاصة ونظامهم الخاص، فكان يتولى حكمهم حاكم عام منهم يختارونه ومعه والٍ عربي يقتصر عمله على جمع الضرائب وقيادة الحامية العسكرية العربية التي تتولى الدفاع عن الأرمن.. وتولى منصب «الوالي العربي» صحابة مشهورون كحذيفة بن اليمان والمغيرة بن شعبة.

وفي العصر الأموي توطدت العلاقات العربية الأرمنية خاصة مع استقبال دمشق ـ العاصمة آنذاك ـ زيارات رسمية من بعض الحكام الأرمن، أو علاقة المودة بين الخليفة عمر بن عبد العزيز والبطريرك الأرمني، وكذلك عندما تعرضت أرمينيا لهجمات البيزنطيين وقبائل الخزر التركية فتصدى لها الجيشان العربي والأرمني، بل وعندما تعرض العرب في أرمينيا لهجوم من الخزر سارع الأرمن بمد يد العون للعرب.

في العصر العباسي لعب البيزنطيون دور «صُناع الفتنة» بين العرب والأرمن، واستطاعوا استقطاب بعض هؤلاء لإعلان العصيان، ولكن سرعان ما كانت الفتنة تبرد بتعامل الخلافة بحزمٍ وصرامةٍ.. ولكن بعض هذه الفتن كانت ناتجة كذلك عن سوء تصرف بعض الولاة العرب أو استغلالهم مواقعهم في الخروج عن الخلافة.

وبضعف الدولة العباسية وحركات الانفصال التي شهدتها من قيام دويلات لا تمنح الخليفة من الولاء سوى الاسم والدعاء على المنابر، أعاد الأرمن إقامة مملكتهم المستقلة ولكن بموافقة الخليفة العباسي الذي طلب منه بعض أمراء الأرمن منح كبيرهم «أشوط» لقب «الملك» مكافأة له على بعض خدماته للعباسيين، فمُنِحَ اللقب وأعاد إحياء المملكة الأرمنية.

ولكن بالتزامن مع صعود نجم السلاجقة المسلمين، وتأسيس إمبراطوريتهم، تفككت وحدة أرمينيا إلى عدة ممالك طلب أغلبها من البيزنطيين الحماية ضد السلاجقة الذين حاولوا غزوهم، بل إن بعضهم قد تنازل عن مملكته لبيزنطة لعدم وجود وريث لعرشه.. ولكن في خضم ذلك هب الوطنيون المؤيدون لوحدة واستقلال أرمينيا يعيدون

توحيدها ويطردون البيزنطيين منها، ولكن بيزنطة سرعان ما عادت لاجتياحهم، ثم لم يلبث السلاجقة أن سيطروا على الأراضي الأرمنية في خضم حربهم ضد الدولة البيزنطية.

بسبب تلك الظروف هاجر الأرمن بأعداد كبيرة إلى إقليم «كيليكيا» الواقع شمالي سوريا وجنوبي الأناضول؛ حيث أقاموا دولتهم المعروفة بـ«أرمينيا الصغرى».. ولكن انهماك ملوكها في لعبة السياسة والحرب بين الفرنجة الغزاة المعروفين بـ«الصليبيين» من ناحيةٍ، والمغول من ناحيةٍ، ودولة المماليك القوية من ناحيةٍ أخرى، قد أضر بالدولة؛ حيث انقسمت إلى حزبين: أحدهما لاتيني كاثوليكي يدعم الفرنجة وآخر أرثوذكسي يدعم التحالف مع المسلمين.. ونتيجة تعاون الملوك الأرمن مع الفرنجة تعرضت أرمينيا الصغرى لضربات المماليك الموجعة، حتى سقطت دولتهم وخضعت للحكم المملوكي في العام ١٣٧٥م.

الأرمن في ظل الدولة العربية الإسلامية كان لهم وجود كعنصر بشري.. فالقارئ في التاريخ الإسلامي يجد شخصيات أرمنية كالوزير الفاطمي بدر الجمالي وابنه «الأفضل»، أو كـ«شجر الدر» التي تعد أول سلاطين دولة المماليك والتي اختُلِفَ في أصلها فقيل أرمني وقيل تركي، بل وقد وُجِدوا كمحاربين في الجيش الفاطمي.

الأرمن تحت الحكم العثماني

عندما قامت دولة العثمانيين تحولت أرمينيا إلى مسرح للعمليات

بين الدولتين العثمانية والبيزنطية، ثم من بعد ذلك أدَّت الدور نفسه خلال الحروب العثمانية الصفوية، بل وفيما بعد عندما نشبت الحرب بين العثمانيين وروسيا.

وعندما أخضع السلطان العثماني محمد الثاني «الفاتح» مدينة القسطنطينية وحوَّلها إلى عاصمة لدولته، عمل على نقل ٤٠ ألفًا من الأرمن إليها للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم.

فالأرمن كانوا مشهورين بالتميز في المجالات المختلفة، فأراد العثمانيون الإفادة من هذا التميُّز فقام الفاتح بالإجراء سالف الذكر ليؤسس لفئة منافسة لليونانيين في عاصمته، وأسس لهم بطريركية أرمنية في العاصمة وجعل بطريركها مسؤولًا عن الموظفين والخدمات والتعليم والمؤسسات الدينية للأرمن.

رحَّب الأرمن بالتعاون مع العثمانيين وأخلصوا لهم بشدة إلى حد أن العثمانيين أنفسهم قد لقبوهم بـ«الملة الصادقة»، وأخلص أهل «الملة الصادقة» للدولة فتولى آل دوزيان دار السكة «ضرب العملة» واشتهر آل يراميان بصناعة المجوهرات للسلطان وحاشيته وأسرته، وتولى آل آربياريان إدارة مناجم الفضة للسلطان، وأدار آل داديان مصانع البارود والنسيج والورق، وتقلد آل باليان منصب «معمار باشي السلطان» أي كبار المعماريين للسلطان، بل وتولى منهم الوزارة نحو ٢٢ شخصية والسفارة ٥ أشخاص.

لم يكن التقريب السلطاني للأرمن حبًّا فيهم ولا كان من منطلق تكافؤ الفرص أو العدل في معاملتهم، بل كان مجرد إجراء نفعي بحت غرضه الاستفادة من مهاراتهم، والدليل أنه بينما كان أرمن العاصمة ينعمون

بالتقريب والنفوذ والثراء كان الأرمن في المناطق المهمشة يعانون قسوة الحياة ومخاطرها، وكانت تتفشى بينهم الأمية، ويتمزقون بين تجمعات أشبه بـ«الجيتو/ المعزل» تحيط بها تجمعات بشرية تركية وكردية، وعاشوا على الفلاحة والإجارة لصالح السادة الإقطاعيين والعسكريين الأتراك في وضع البين بين فلا هو بالعبودية الصريحة ولا هو بالحرية الكاملة.. وكانوا دومًا عرضة إما لمظالم السادة الأتراك أو لغارات المجموعات الكردية، فضلًا عن أنهم ـ على الرغم من امتيازات أقرانهم في العاصمة ـ كانوا ممنوعين من مميزات الرعايا المسلمين كالشهادة في المحاكم أو حمل السلاح ولو دفاعًا عن أنفسهم، فضلًا عن إلزامهم دفع الجزية للباب العالي.

على هذا الأساس كان تعامل العثمانيين مع الأرمن: لو أنك مفيد لنا فأهلا بك ولك كل الحقوق، ولكن لو أنك مجرد فلاح خير سيز نار سيز فليس لك إلا القهر والتهميش.

ولكن.. لم يكن هذا أسوأ ما ينتظر الأرمن على أيدي آل عثمان.. فالقادم كان أسوأ بكثير.

XXIX

عبد الحميد الثاني..
سفاح الأرمن

في العام ١٨٣٩م ـ عهد السلطان العثماني عبد المجيد الأول ـ دخلت الدولة العثمانية في مرحلة تُسمَّى «عهد التنظيمات»؛ حيث تعالت أصوات عثمانية تندد بانهيار وانبطاح الدولة وتطالب بوضع نظام إصلاحي لمفاسد الحكم.

ضمن تلك المحاولات العبثية للإصلاح العثماني صدر أمران سلطانيان «خطي كلخانة» و«خطي همايون» وتضمنا تأكيدًا على المساواة بين الرعايا العثمانيين بغير تفرقة بسبب الدين، وبناءً عليه أصبح من حق المسيحي أداء الخدمة العسكرية، والترشح للوظائف المدنية، ومخاطبة السلطات مباشرة دون الرجوع لقيادته الطائفية.

ابتهج الأرمن بهذا الأمر، وسارع أرمن القرى برفع مظالمهم للباب العالي الذي أمر بالتحقيق فيها، ولكن بدلًا من أن يُنصَف المظلوم منهم تعرضوا لبطش وتعسف وتجبر البكوات والباشوات والسادة الإقطاعيين والعسكريين العثمانيين؛ انتقامًا منهم بشكواهم من ظلم الطغمة العثمانية لهم! وبالتالي فقد بدأت عملية «إزاحة» الأرمن من أراضيهم، أما من اختاروا البقاء فقد عاشوا في وضع أشبه بالعبودية.

النهضة الفكرية الأرمنية تستفز الطاغية العثماني

بعد الثورة الفرنسية في نهايات القرن الـ١٨ بدأت أفكار التحرر وحقوق الإنسان تتسرب للشعوب، ومنها الأرمن الذين شهدت فئتهم نهضة فكرية وثقافية كبيرة خلال العقود التالية للثورة الفرنسية؛ حيث بدأت حركة إحياء واستحضار للموروثات الثقافية واللغوية والتاريخية

الأرمنية، وحركة ترجمة للأدب الأوروبي للغة الأرمنية، وحركة تشجيع على التعليم لدرجة أن الأستانة وحدها كان بها نحو ٥٠٠٠ تلميذ وتلميذة من الأرمن يدرسون مجانًا، ويُبَعث المتفوقون منهم لأوروبا ليستزيدوا من العلم.. وبدأت الصحف الأرمنية في الصدور، بل وصدر سنة ١٨٦٠ «نظام نامه الملة الأرمنية» أي ما يشبه الدستور لتنظيم أحوال الأرمن، والذي صدَّق عليه العثمانيون.

تلك النهضة وذلك النشاط أثارا ريبة العثمانيين في أن الأرمن يرغبون في الانفصال عن الدولة أسوةً بالشعوب غير المسلمة كاليونان والصرب مثلًا.. ولكن حقيقة الأمر أن الأرمن لم يرغبوا في الانفصال، فكبارهم كانوا مقربين من السلطة ويعيشون في رفاهية واضحة في كبريات المدن ويندمجون في الجهاز الإداري العثماني، وعامتهم كانوا متفرقين هنا وهناك في مناطق تفصلها تكتلات بشرية كردية وتركية، فلم يكونوا يعيشون على إقليم متصل موحد يمكنهم الانفصال به.

وكل ما طمع فيه الأرمن ـ آنذاك ـ كان مطالبهم بإجراء إصلاحات في المناطق الأرمنية تتمثل في: حمايتهم من هجوم العصابات التركية والكردية للسلب والنهب والقتل – حمايتهم من المسؤولين الإداريين الفاسدين الذين يديرون تلك المناطق – تفعيل قانون مساواتهم بالمسلمين.

ولأن الحماقة كانت هي القانون الحاكم للإدارة العثمانية، فقد رأى العثمانيون في تلك المطالب اجتراءً على مقامهم، وفي النهضة الأرمنية تهديدًا لسطوتهم.. لهذا بدأت رحلة البطش بالأرمن.

في العام ١٨٦٢م حاول العثمانيون القضاء على الحكم الذاتي في إقليم زيتون الأرمني، فتوجه الجيش العثماني لفرض الحكم المباشر له بالقوة.. قاوم أهل الإقليم بشراسة واستطاعوا هزيمة العثمانيين.

استشاط العثمانيون غضبًا وبعثوا بقواتهم تحاصر الإقليم بغرض تجويعه، وأخيرًا لم يملك أرمن إقليم زيتون إلا الاستغاثة بفرنسا التي توسطت بينهم وبين العثمانيين الذين فكوا الحصار بشرط أن تكون بالإقليم حامية عثمانية.

وتكررت تجربة إقليم زيتون في أكثر من إقليم أرميني على مر السنوات التالية.. ومع ذلك بقي تمسُّك الأرمن بالولاء للدولة العثمانية، حتى إنهم قد أبدوا الابتهاج بدستور ١٨٧٦م الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني، باعتبار أنه أمل في تحقيق المساواة التي طالما نشدوها.

ولكن، كانت وعود السلطان مجرد هواء، وما زاد الطين بلة أن الحرب الروسية العثمانية قد اندلعت، ولأن الأراضي الأرمينية التاريخية كانت موزعة بين العثمانيين وروسيا، فقد كان ثمة أرمن روس في الجيش الروسي.

كان هذا سببًا في خشية المثقفين الأرمن من استغلال العثمانيين لذلك للإمعان في اضطهاد الطائفة كلها، فالعثمانيون كانوا مشهورين بهذه اللعبة: استهداف الطائفة الدينية التي يتصادف أن يحارب الدولة عدو على نفس دينها، وهي ممارسة يحبها المتطرفون في كل العصور!

وبسبب مزيج من تحامُل السلطة العثمانية من ناحيةٍ، وانشغال القوى الدولية عن قضية الأرمن بالسباق الاستعماري من ناحيةٍ أخرى، بدأ بعض الشباب الأرمني في تنظيم الحركات والتنظيمات المسلحة، ليس بغرض استهداف الدولة وإنما في محاولة لحماية أقاليمهم من غارات العناصر التركية والكردية التي اعتادت ذلك في ظل تجاهل الباب العالي.

ومنذ العام ١٨٨٥م بدأ الأرمن في تأسيس الأحزاب، كحزب الأرميناج المؤسس في العام نفسه، أو حزب «هانشاك» ١٨٨٧م.. ولكنهما كانا حزبين ينتهجان العمل السلمي، بينما كان حزب الطاشناق المؤسس سنة ١٨٩٠ حزبًا ثوريًّا ينتهج العمل المسلح.

ولكن الطاغية العثماني لم يكن يفرق بين معارضة سلمية أو مسلحة، فبالنسبة له أيّ معارضة أرمينية هي «مؤامرة ضد المسلمين لتمزيق وحدة الدولة»، وهو نفس ما يروج له العثمانيون الجدد الآن عن الصدام الأرمني العثماني.

وبالفعل، ففي مظاهرة لحزب الهانشاك سنة ١٨٩٠م تعرض المتظاهرون لعنف السلطات العثمانية؛ ما أسفر عن مقتل عدد منهم.. وسرعان ما قرر عبد الحميد الثاني قمع المعارضة الأرمينية بشكلٍ قاسٍ، فقد سارع بتنظيم قوات خاصة من الأكراد والجراكسة والألبان وكلفها بمواجهة المعارضين الأرمن وقمعهم بأيِّ شكلٍ.

مزيد من الدم

كان ما سبق مقدمة لمزيد من حمامات الدم، ففي العام ١٨٩٤م وقع تمرد في منطقة ساسون الأرمينية نتيجة تزايد الضرائب وتصاعد فساد البكوات والباشوات الأتراك في المنطقة، فحاصرت القوات العثمانية ساسون لمدة شهر، ثم وعدوا المتمردين بالعفو العام فأعلنوا استسلامهم، ولكن الوعد العثماني كان هواء، فقد اجتاح العثمانيون الإقليم وأعملوا القتل والسلب والنهب والإعدام بحق أهله لمدة ثلاثة شهور بغير تمييز بين رجال ونساء وأطفال وشيوخ.. وبلغت المذبحة من البشاعة أن استفزت القوى الأوروبية للمطالبة بتحقيق دولي في الواقعة.

وعلى الرغم من الأصوات الدولية المُدينة للممارسات العثمانية، أطلق عبد الحميد الثاني العنان لقواته من العثمانية والكردية تهاجم الأحياء والقرى الأرمينية كلها وترتكب بها أبشع المجازر إلى درجة قيام تلك القوات بقتل ٣٠٠٠ أرميني حرقًا في مدينة «الرها».

واستمرت تلك المجازر الحميدية حتى يوليو ١٨٩٦م مخلفة ١٠٠ ألف قتيل أرمني ونصف مليون مشرد!

لم يتوقف إجرام عبد الحميد عند هذا الحد، بل تعداه لما هو أحط وأخس.

ففي أغسطس ١٨٩٦م احتل بعض الشباب الأرمني الغاضب البنك العثماني بالأستانة واحتجزوا مَن فيه رهائن وطالبوا بتدخل الدول الكبرى لحل المشكلة الأرمنية.

وبعد مفاوضات وتدخل من القنصل الروسي أطلق الشباب سراح الرهائن وغادروا البنك ليصعدوا على متن سفينة فرنسية تحملهم للمنفى، حسب الاتفاق مع السلطات.

وهنا أعطى عبد الحميد الإشارة لرجاله، فأطلقوا عصابات من المتطرفين في شوارع الأستانة يقتلون وينهبون كل أرمني يوقعه حظه العاثر في مواجهتهم ولو بالصدفة.. وانطلقت القوات غير النظامية «الباشبوزق» تداهم مناطق الأرمن و«تصيدهم» ومن يقع منهم في أيديها يتم ذبحه أو ضربه حتى الموت، بل ودوهمت باقي أحياء المدينة مع الممارسات نفسها إلى حد أن أرمن الحي اليهودي وحي قاسم باشا في العاصمة قد أبيدوا عن آخرهم.. واستمرت المجزرة البشعة المحاطة بالرضا السلطاني تدور حتى اليوم التالي ولم يوقفها سوى تدخل البريطانيين؛ خوفًا على رعاياهم!

لم تكن هذه هي ذروة الظلام التي تسبغ شعاع النور.. بل كان في انتظار الأرمن مزيد من الإجرام والفُجر العثماني.

XXX

الأرمن والنازية العثمانية

مذابح عبد الحميد الثاني بحق الأرمن أقامت الرأي العام العالمي ضده، وبات محاصرًا بالخوف من أن يطالب الأرمن بحق الحكم الذاتي أسوةً بشعوب البلقان.

هنا صار لدى العثمانيين منطق واحد للنظر للأزمة الأرمنية أن الحل الناجح للقضاء على أزمة الأرمن هو القضاء على الأرمن أنفسهم.

وهكذا قرر عبد الحميد الثاني أن ينتهج سياسة الهجمات والمذابح المتكررة على المناطق الأرمنية ليقتل منهم من يقتل ويُدفَع الناجون للنزوح خارج منطقة الأناضول التي ينظر لها الأرمن باعتبارها موطنهم منذ ٣٠٠٠ سنة، بينما ينظر لها العثمانيون باعتبارها نواة دولتهم من ناحيةٍ وباعتبارها تمثل ثورتهم الزراعية وشبكة طرقهم الإستراتيجية من ناحيةٍ أخرى.

نهاية الطاغية عبد الحميد الثاني

ولأن السلطان العثماني كان من الحماقة بحيث إنه يُغضِب الجميع في آنٍ واحدٍ، فقد تسببت سياساته القمعية بحق معارضيه من كل الفئات في تشكيل تحالف في العام ١٩٠٢م ضم أعضاء جماعة تركيا المعارضة والمُشَكَّلة من بعض العسكريين الأتراك في باريس وسالونيك ومعها المعارضون من العرب واليونان واليهود والألبان والأكراد والجراكسة والأرمن، وطالبوا جميعًا بحياة دستورية يتساوى فيها كل رعايا الدولة العثمانية دون تفريق بسبب عِرق أو دين.

ومن ناحيةٍ أخرى حاول بعض الأرمن ممن ينتهجون العمل المسلح

أن يقوموا بأعمال عنف انتقامية ضد السلطة، فحاول أحدهم اغتيال البطريرك الأرمني في الأستانة بحجة تخاذله وخيانته القضية، وحاول آخر اغتيال السلطان نفسه بعد صلاة الجمعة بسبب مذابح نفَّذتها القوات العثمانية في جبل ساسون في أغسطس ١٩٠٣م ومايو ١٩٠٤م.

وفي ١٩٠٧م اتحد جناحا تركيا الفتاة في باريس وسالونيك تحت اسم «الاتحاد والترقي» وبدأ التحرك المسلح من سالونيك بمقدونيا باتجاه الأستانة، وفي ١٩٠٨م أجبروا عبد الحميد الثاني على إعلان الحكومة الدستورية وإعادة البرلمان.

بناءً على هذا النجاح استطاع الأرمن ممارسة العمل السياسي وانضم منهم ١٤ عضوًا في «مجلس مبعوثان» (البرلمان) وأعلنوا تفاؤلهم بالازدهار للدولة العثمانية وتمسكهم بوحدتها.

ولكن تشكل في البرلمان حزب معارض للاتحاد والترقي هو «الأحرار العثمانيين» حاول أن ينقلب على الاتحاد والترقي وأن يناصر عبد الحميد الثاني، ووقعت أحداث عنف تخللتها شائعات متعصبة ضد الأرمن أنهم يستعدون للتمرد، فتعرض هؤلاء لمذابح بشعة أسقطت الآلاف منهم على أيدي مسلمين متعصبين أو أتراك قوميين متعصبين للعرق التركي.. ولكن سرعان ما عادت القوات الموالية لـ«الاتحاد والترقي» وحاصرت السلطان وخلعته ونفته ووضعت محله أخاه السلطان الدُّمية محمد رشاد الخامس وصار الاتحاديون ـ أعضاء الاتحاد والترقي ـ هم الحكام الحقيقيون للدولة.

وهكذا انتهى العهد الأسود الدامي للطاغية عبد الحميد الثاني.. ولكن لم تنتهِ معاناة الأرمن.

صورة جديدة من التعصب العثماني

بعد شهر العسل بين الأرمن والعناصر غير التركية من ناحيةٍ، والاتحاديين من ناحيةٍ أخرى، خلع هؤلاء الأخيرون قناع الوحدة والإخاء وأسفروا عن وجه جديد للعنصرية العثمانية المقيتة.

ففكرة الاتحاديين عن اتحاد العناصر المكونة للدولة لم تكن في شكل «احتفاظ كل عنصر بخصائصه وطبيعته وخصوصيته مع المساواة أمام القانون»، وإنما كانت في شكل «طمس هوية الجميع لصالح الهوية التركية» أي أن المطلوب هو التتريك الكامل لكل الخاضعين للسلطة العثمانية!

والمثير أن هذا الاتجاه لم يكن مجرد نزوة من أصحاب السلطة، بل إنه وجد من يُنَظِّرون له من المثقفين والكُتّاب الأتراك.

وبالفعل جرى ذلك من خلال غلق الأندية والجمعيات غير التركية، وفرض اللغة التركية على التعليم والمعاملات، بل والتفتيش على مدارس الأقليات لضمان ذوبانهم في الثقافة العثمانية، وهو ما أثار موجة سخط عاتية.. وما زاد الطين بلة تجدد الهجمات الكردية على المناطق الأرمنية وسكوت السلطة عن ذلك.

ونشأت حركة معارضة داخل البرلمان العثماني أدت ـ لدهشة الجميع ـ لسقوط نظام الاتحاديين وقيام حكومة معتدلة في العام ١٩١٢م، وساند الأرمن تلك الحكومة ودعموها إلى حد أن وزير خارجيتها كان أرمينيًّا، وعندما اندلعت الحرب في البلقان وافق الأرمن بلا تردد على التجنيد في الجيش العثماني للدفاع عن الدولة.

ولكن هزيمة العثمانيين في البلقان أسقطت أسهم الحكومة؛ ما شجع الاتحاديين على الاستيلاء على الحكم بانقلاب في العام ١٩١٣م.

وهذه المرة كان القوس المشدود على آخره مستعدًّا للارتداد، فعودة الاتحاديين مع هزيمة الدولة العثمانية وفقدانها البلقان تسببتا في خلق تيار رافض تمامًا لفكرة «التعايش بين الإثنيات» ليحل محله تيار ينادي بالقضاء على خصوصية العرقيات والإثنيات وإدماجها بالقوة في المحتوى التركي العثماني (علمًا بأن هذا التنوع الإثني لطالما كان من أسباب قوة الحضارة الإسلامية التي قضى عليها العثمانيون).

وما أضاف للنار مزيدًا من الحطب أن هذا التيار بدأ يتحدث عن ضرورة خلق سيطرة للعنصر العثماني على الاقتصاد بشكل يتطلب إقصاء القوى الاقتصادية غير عثمانية العِرق في الدولة، والمقصود هنا الرأسماليون غير المسلمين أو غير الأتراك.. وعلى رأسهم الأرمن.

القارئ للتفاصيل يدرك أن العثمانيين قد سبقوا النازيين في هذا التفكير العنصري المخيف..

وبدا واضحًا أن الأرمن ينتظرهم مزيد من الويل على أيدي العثمانيين القوميين المتعصبين، وكأنما كان ينقص العثمانيين تعصب على تعصبهم!

XXXI

خيانة الأرمن.. الذريعة العثمانية الخائبة

بسبب الممارسات العثمانية العنصرية، اضطر الأرمن لمخاطبة الرأي العام الدولي للضغط على السلطات العثمانية وإلزامها بتنفيذ الإصلاحات التي سبق أن وعدت بها.

وبعد تجاهُل طويل، وجدت روسيا في المسألة الأرمنية الذريعة للتدخل في الشأن العثماني، خاصةً أن بين الرعايا الروس فئة أرمنية أرادت روسيا مغازلتها من خلال دعمها المطالب الأرمنية، بل ولقد طمعت روسيا في أن تستقطب أرمن الدولة العثمانية لصالحها.

في البداية وافقت الدولة العثمانية على المشروع وتظاهرت بالبَدْء في تنفيذه على مضضٍ، مع استمرار إشاعة المشاعر العدائية للأرمن بتهمة أنهم يسعون للسماح للدول الأجنبية بالتدخل في الشأن العثماني (وكأن العثمانيين لم يكونوا هم أنفسهم يسمحون بذلك منذ منح سليمان القانوني الامتيازات الأجنبية لفرنسا).

وجاءت الحرب العالمية الأولى (الحرب العُظمى) لتصيب الضبع العثماني بالسُّعار وتتيح له الفرصة لمزيدٍ من الجرائم بحق الأرمن الذين كان عددهم آنذاك يتراوح بين المليون ومائتي ألف والمليونين!

الحرب العُظمى

قبيل دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد روسيا وحلفائها، سعى العثمانيون لمداهنة الأرمن فعرضوا على زعماء حركتهم الوطنية صفقة: أن يتواصل الأرمن العثمانيون مع الأرمن

الروس ويحرضوهم على الثورة بحيث تستغل القوات العثمانية ذلك للدخول للأراضي الأرمينية الواقعة داخل حدود روسيا.. والمقابل: إقامة دولة أرمينية مستقلة تضم أرمينيا الروسية (أرمينيا الشرقية) وولايات أرمينية عثمانية (أرمينيا الغربية).

رفض الأرمن الاقتراح ولكنهم أكدوا للسلطات العثمانية أنهم إذا دخلت الدولة الحرب فسيقومون بواجبهم الوطني في المشاركة في القتال لصالحها كأي مواطن عثماني مخلص.

استغلت السلطة ذلك الرفض وراحت تروج للشائعات المشكِّكة في ولاء الأرمن للدولة العثمانية، وراح العثمانيون ينشرون تلك الأكاذيب بين صفوف مقاتلي الجيش وبين المواطنين، بل واتهموا الأرمن بالاستعداد للثورة ضد الدولة إذا قامت الحرب، وهو ما يُصَنَّف بطبيعة الحال كخيانة عُظمى!

وفي نوفمبر ١٩١٤م دخلت الدولة العثمانية الحرب رسميًّا إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر ومملكة بلغاريا ضد روسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

وفورًا سارع زعماء الأرمن المدنيون والدينيون بإطلاق النداء بين بني جلدتهم بالمسارعة للانضمام للقوات العثمانية وحمل السلاح للدفاع عن الوطن، وتَقَدَّم لمراكز التعبئة ٦٠ ألف أرمني.

صحيح أن مشاعر بعضهم تجاه الدولة لم تكن على ما يرام بعد ما ذاقوا من اضطهاد وتخوين وجرائم على يديها، وصحيح أن بعضهم قد حاول الفرار من المعسكرات، ولكنَّ الأرمن العثمانيين في مجملهم

قد تقدموا وأظهروا الإخلاص للدولة في الدفاع عنها ضد عدوها.

بل إنه بينما تطوع أرمن روسيا لإرشاد القوات الروسية عبر الجبال الحدودية مع المنطقة الأرمينية العثمانية، رفض الأرمن العثمانيون أن يفعلوا المثل.. فماذا كان جزاؤهم؟

كان جزاؤهم ـ على طريقة مفهوم العثمانيين عن الوفاء ـ هو المزيد من الشائعات حول خيانتهم، بل واتهامهم بأنهم يتخابرون مع روسيا ويتلقون منها السلاح للغدر بالعثمانيين!

الفشل العثماني وكبش الفداء الأرميني

استعدت القوات العثمانية ـ بقيادة أنور باشا وزير الحربية ـ للقيام بعملية واسعة ضد روسيا في القوقاز الذي كان العثمانيون يطمعون في احتلاله، وبالفعل تقدمت قواتهم ولكن أنور باشا كان يجيد بناء قصور الوهم ولا يجيد التخطيط، فلم يحسب حساب الشتاء القوقازي القاسي الذي بلغت درجات حرارته ٢٠ درجة تحت الصفر، ولم يحسب حساب الاحتياج للمؤن والمعدات اللازمة للغزو في البيئة الثلجية.. فكانت النتيجة هي كارثة محققة للجيش العثماني الذي راح جنوده يتساقطون بالأمراض أو بالصقيع حتى انسحبوا يجرون أذيال الخيبة في يناير وفبراير ١٩١٥م.. بالتوازي مع ذلك فشل العثمانيون في غزو مصر ـ المحتلة بريطانيًّا آنذاك ـ وفشلوا كذلك في حماية عاصمتهم التي هددها الروس.

بدا الوضع كارثيًّا منذرًا بالثورة الشعبية ضد القيادة الفاشلة، فكان لا بُدَّ من البحث عن كبش فداء يتحمل جريرة الهزيمة، وسرعان ما قفزت الفكرة الشيطانية إلى العقول العثمانية المريضة: الأرمن.

وراحت الأبواق العثمانية تردد: الأرمن هم السبب.. الأرمن مسؤولون عن الهزيمة.. الأرمن هم الخونة.. الأرمن عملاء للروس ولم يتعاطفوا بما يكفي مع الدولة.

بل بلغ بالعثمانيين الأمر أن أشاعوا أن الخبازين الأرمن يسممون الخبز، وأن الفلاحين الأرمن يساعدون الأسرى الروس على الفرار.. واندلعت أعمال العنف ضد الأرمن من سلب ونهب وإحراق وتدمير للبيوت والمتاجر.. وفورًا أمرت الدولة بنزع سلاح الجنود الأرمن في الجيش والشرطة وإجبارهم على العمل بالسُّخرة كعمال طرق أو حمالين، وتم طرد الموظفين الأرمن من الحكومة العثمانية، بل ومنع سائر الأرمن من التنقل بين الولايات أسوةً بأي رعايا عثمانيين.

وفي فبراير ١٩١٥م كان العثمانيون قد عقدوا العزم على توجيه الضربة القاضية.. فراحت الأوامر تُرسَل شفهيًّا وعبر البرقيات للضباط والولاة العثمانيين في المناطق الأرمنية، وكذلك لقوات الدَّرَك والميليشيات الموالية للسلطة العثمانية بل ولعصابات البلطجية والقبضايات.. بأن الوقت قد حان لتنفيذ خطة الإبادة الكاملة!

XXXII

التغريبة الأرمنية..
القتل نفيًا بالأمر العثماني

صدر الأمر العثماني الرسمي إذن: قتل الأرمن تغريبًا.

أجل.. لم يخطئ القارئ فهم العبارة، فالعثمانيون كانوا قد قرروا التخلُّص من الأرمن بتغريبهم عن بلادهم الأصلية التي عاشوا فيها لعشرات القرون، وتعريضهم ـ عمدًا ـ خلال تلك التغريبة لشتى المخاطر القاتلة سواء كانت المخاطر الطبيعية من جوع وإرهاق مميت، أو المخاطر «البشرية» من هجمات العصابات الموالية للسلطة العثمانية.

المقتلة

البداية كانت في المعقلين الأرمينيين «فان» و«زيتون» في مارس من العام ١٩١٥م عندما تزايد فرار المجندين الأرمن من الجيش العثماني نتيجة سوء المعاملة لهم، وتحصنهم بالجبال ومقاومتهم القوات التركية التي حاولت إعادتهم قسرًا.. فلما فشلت قرر العثمانيون تهجير أهل «زيتون» وإحلال محلهم مهاجرين مسلمين من البلقان وبلغاريا.. وسيق آلاف الأرمن عبر الطريق الطويل إلى منفاهم في دير الزور بسوريا.

وفي «فان»، رفض الأرمن الخضوع للتجنيد فداهم العثمانيون قراهم في أبريل ١٩١٥م وذبحوا سكان ٨٠ قرية بعد أن نهبوا ممتلكاتهم وحاصروا «فان» نفسها.

حاول نحو ١٥٠٠ أرمني دون تسليح مناسب أن يدافعوا عن أهل «فان» البالغ عددهم ٣٠ ألف فرد.

اعتبر العثمانيون أن هذا الإجراء الدفاعي ضد عسفهم خيانة من الأرمن، فداهمت السلطات ٢٠٠ أرمني من كُتاب ومثقفين ووجهاء وبرلمانيين أرمن بالعاصمة العثمانية الأستانة، وأعدموهم ميدانيًّا، ثم سجنوا ٦٠٠ آخرين؛ تمهيدًا لقتلهم تباعًا خلال الفترة التالية.

لم يكفِ ذلك القدر من الدماء غليل الوحش العثماني ليرتوي فقام العثمانيون بشنق المسجونين السياسيين الأرمن في السجون العثمانية.

قوافل الموت

داهمت القوات العثمانية القرى الأرمينية معلنةً قرار السلطة المركزية بنفيهم مع وعد لهم بأن يكون هذا إجراءً مؤقتًا لحين انتهاء الحرب، وبالفعل جاءت لجنة عثمانية بحجة جرد ممتلكات الأهالي الأرمن ووضعها تحت «الحفظ والصون» لحين رجوعهم المزعوم.. وبعد استسلام الأهالي خلع العثماني الغادر قناعه فأباح لنفسه تلك الممتلكات من عقار ومنقول وأحل محل الأرمن مهاجرين مسلمين من القوقاز.

ثم تم تقسيم المستسلمين فأُعدِم الرجال، وسيق النساء والشيوخ والأطفال في قوافل الموت المتجهة إلى الشام.

وفي الطريق لاقى هؤلاء من صور الهلاك أنواعًا، فالنساء تم خطف بعضهن وبيعهن كسبايا، والبؤساء السائرون على أقدامهم دوهموا كل حينٍ من عصابات الدرك التركي وبعض عصابات قطع الطريق الكردية.. ووراء كل هجمة كان الرَّكب يخلف الجثث والمصابين الذين كانوا يُترَكون

لمصيرهم، والمسلحون العثمانيون المرافقون للقوافل كانوا يتسلون من حينٍ لآخر بقتل أسراهم بتغريقهم في مجاري المياه.

وهكذا بعد أن كان رَكب الموت يحمل مليونًا و٢٠٠ ألف أرميني، لم يصل إلى ولاية حلب منهم على قيد الحياة سوى ٥٠ ألفًا، بينما قُتِلَ ٧٠٠ ألف وخضع للتتريك ٢٠٠ ألف ونجح ٢٠٠ ألف في الوصول إلى القوقاز للنجاة بحياتهم.

كل هذا في ثلاثة شهور.. أي أن العثمانيين قد ارتكبوا في وقت قياسي رقمًا مرعبًا في سجلات المذابح الجماعية.

وحتى من بلغوا ولاية حلب قد تعرضوا لخطر الفناء عندما أمرت السلطات العثمانية والي حلب بالتخلص منهم، إلا أنه قد نجح في إنقاذهم في يقظة ضمير هي غريبة على الضمير العثماني النائم منذ قرون، ولكن لم يسعد الحظ المنفيين إلى جبل موسى جنوبي حلب، فقد حاولوا مقاومة السلطات العثمانية لكنهم دوهموا وتعرضوا للتذبيح والنفي.

أما دير الزور فقد شهدت الفصل الأبشع؛ حيث نزح لها ٣٠ ألف أرميني فأمرت السلطات متصرف دير الزور بالتخلص منهم، فتم توجيههم إلى الموصل، إلا أنهم قد فنوا في الصحراء والناجون منهم نُفِّذَت بحقهم محارق جماعية؛ حيث تم حبسهم في كهوف وغمرهم بالنفط ثم حرقهم أحياء.

والبقية الباقية ممن لم يبتلعهم الموت غرقًا أو حرقًا أو برصاص الدرك والعصابات، تُرِكوا للطبيعة القاسية التي أفنتهم جوعًا وعطشًا ومرضًا.

وهكذا شعر الغول العثماني بالرضا عن نفسه بعد أن تخلص من مشكلة الأرمن بتخلصه من الأرمن أنفسهم!

بقية جريمة التصفية العرقية

ولأن من يضع نفسه في حالة جنون الارتياب ـ البارانويا ـ لا يُشفَى بسهولة، استكمل العثمانيون إجراءاتهم بحق الأرمن بأن قرروا نفي أرمن الأناضول فنفوا نحو ٩٥٠٠٠ من أرمن أنقرة و١١٠٠٠ من قسطموني وكذلك نفوا من أرمن قيصرية وبورصة وأدرنة؛ حيث لاقى بعضهم مصيره في قوافل الموت بينما نجا سعداء الحظ منهم.

ختامًا

في يناير ١٩١٧م أعلنت السلطات العثمانية رسميًّا انتهاء «المسألة الأرمينية»؛ حيث إنه لا أرمن بها لتكون لهم مسألة.. ليفتتح العثمانيون القرن العشرين باحتلالهم موقع «أصحاب أول جريمة تصفية عرقية في القرن العشرين».

وليستحقوا لعنات كل أصحاب الضمائر عبر التاريخ الذي لا يرحم أمثال هؤلاء من السفاحين الذين للأسف ما زالوا يجدون مَن تتوفر لديه الصفاقة الكافية لتبرير جرائمهم البشعة إلى يومنا هذا.

جدير بالذِّكر أنه بينما كان هذا مصير الأرمن على أيدي الأتراك

العثمانيين، كان استقبال العرب لهم - خاصةً في كل من سوريا ومصر - متسمًا بحسن الضيافة وسرعة تقديم الغوث للملهوف والنجدة للمستنجد.. فقد فتح العرب بلادهم وبيوتهم لهؤلاء الذين ابتلاهم القدر بالوحشية والهمجية العثمانية، فأضافوهم بل واحتضنوهم حتى صار الأرمن من أهل هذه البلدان وناسها.

بل ولقد أصدر الشريف حسين خلال الثورة العربية ضد الاحتلال العثماني بيانًا يحض فيه العرب على نجدة الأرمن وإغاثتهم وحمايتهم.

وكأنما يأبى التاريخ إلا أن يقدم مقارنة بين الموروثين العربي المتحضر والعثماني الهمجي!

XXXIII

التتريك.. حماقة محاولة محو الهويات

كمشتغِلٍ بالتاريخ أستطيع أن أقول بكل ثقة: إن الحضارة الإسلامية هي الأكثر رقيًّا وثراءً وعطاءً للحضارة الإنسانية خلال فترة التاريخ الوسيط (التاريخ الوسيط يقدره المؤرخون بما بين القرنين الخامس والخامس عشر الميلاديين).

هذا الرأي ليس تأثرًا بكوني مسلمًا ولا هو ناتج عن انفعال عاطفي، ولكنه رأي علمي تؤكده شهادات بعض المؤرخين الكبار من غير المسلمين أمثال جوستاف لوبون وزيجريد هونكه.

من أبرز أوجه هذا الثراء الحضاري حالة التنوع الإثني التي شهدتها تلك الحضارة (والإثنية هي الجماعة البشرية التي ترتبط بروابط دينية أو عِرقية أو قبلية أو بعض أو كل تلك الروابط معًا).. فقد جمعت بين عناصر متنوعة عربية وغير عربية من فُرس وقبط وأمازيغ وسريان وتُرك وهنود ومغول وغيرهم.. وفي أثناء قراءة التاريخ يمكنك أن تجد في سياق موضوع حضاري واحد عدة أسماء ينتمي كل منها لإثنية مختلفة.. ففي سياق الحديث عن السياسة والدول نصادف الخلفاء العرب والسلاطين التُّرك والخانات المغول والملوك الأفارقة، وترى الخليفة العربي الوليد بن عبد الملك يستعمل فارسي الأصل موسى بن نصير على المغرب فيتخذ ابن نصير من الأمازيغي طارق بن زياد قائدًا لجيشه.. وفي سياق العلوم والثقافة يمكننا أن نجد جدلًا علميًّا بين فارسي كالإمام أبي حامد الغزالي وأندلسي كالفيلسوف أبي الوليد بن رشد وهما ينتميان إلى الحضارة نفسها.. أو أن يتتلمذ مصري كالمقريزي على يدي المغاربي ابن خلدون، ثم يتتلمذ على يدي المقريزي ابن تغري بردي وهو ابن لمملوك يوناني متمصر.

هذا التمازج والتعايش والتناغم بين الإثنيات المختلفة هو من أهم ما أعطى الحضارة الإسلامية رونقها واستحقاقها أن توصف بالحضارة العالمية.

صراع الهوية

في عهد السلطان عبد المجيد الأول صدر «خطي كلخانه» و«خطي همايون» اللذان نصا على مساواة كل الرعايا العثمانيين أمام الدولة وتمتعهم بالحقوق نفسها.. ولكن تنفيذ ذلك لم يعادل سوى قيمة الحبر المكتوب به المرسومان.. وفي العام ١٨٧٦م نَصَّ الدستور العثماني على مساواة كل الرعايا في الحقوق والالتزامات دون تفرقة بسبب انتماء ديني أو عِرقي، ولكن هذا النص ـ بل والدستور كله ـ لم يكن سوى مناورة من السلطان عبد الحميد الثاني؛ تمهيدًا لفرض حكمه وسياساته الديكتاتورية.

وعندما نشأ حزب «الاتحاد والترقي» كحركة معارضة قوية من ضباط الجيش العثماني بمقدونيا ضد سياسات السلطان عبد الحميد الثاني سعى الاتحاديون لخلق تكتل كبير يقوم بـ«تطويق» السلطان من كل ناحيةٍ، فتوجهوا في العام ١٩٠٢ لمختلف الإثنيات الساخطة على سياسات التهميش والعنصرية العثمانية ضدها، وسعوا للتحالف معها ضد الطاغية الذي فوجئ بكتلة قوية من العرب والأرمن واليونان والأكراد والجراكسة والألبان واليهود وغيرهم، يقودهم الاتحاديون في العام ١٩٠٨ لإجباره على إعادة العمل بالدستور والبرلمان، ثم في العام

التالي خلعوه عن عرشه وولوا مكانه أخاه الدمية محمد رشاد الخامس.

في العام ١٩٠٩م عندما تأكد الاتحاديون من إمساكهم بمقاليد الحكم كشفوا عن الوجه العثماني العنصري القبيح وتنكروا لوعودهم بالمساواة والوحدة، وأظهروا أن رؤيتهم لـ«الاتحاد» لا تقوم على تنوع الإثنيات وإنما على إلغاء ذلك التنوع تمامًا وفرض التتريك بالقوة.

فالمجتمع العثماني آنذاك كان يشهد معركة بين تيارين: أحدهما تغريبي يقوم على الهرولة لتبني النظم الأجنبية، وآخر كان ينادي بالتجديد الإسلامي.. فنشأ بينهما تيار ثالث قومي تركي يقوم على اتحاد الشعوب المنتمية للإثنية التركية داخل وخارج الدولة العثمانية يدعى «الطوراني» (والطورانيون هو الاسم التاريخي القديم للشعوب التركية)، فضلًا عن توجه «أصولي عثماني» مغرق في البحث عن مكونات الهوية العثمانية وموروثاتها الثقافية.. وقد تبنى الاتحاديون هذا التيار منذ ما قبل خلعهم عبد الحميد الثاني، إلى درجة أنهم قد شجعوا حركة تسعى لتنقية اللغة التركية من أيٍّ مفردات عربية أو فارسية!

التتريك

وعندما تولى الاتحاديون الحكم سارعوا لتطبيق تلك الرؤية العنصرية، فأغلقوا كل الجمعيات والأندية المنتمية لإثنيات غير تركية، وفرضوا مركزية التعليم والرقابة المشددة على المدارس وفرض استخدام اللغة التركية بها، فضلًا عن إجراء مماثل بحق المحاكم التي يفترض أنها جهة

«إقامة العدل» لمتقاضين من مختلف الإثنيات.

وفي المقابل سعوا لتأسيس جمعيات وأحزاب «طورانية/ تركية» وراحوا يشجعون تنظيم الندوات والمحاضرات للترويج لفكرتهم تلك، إلى حد إرسال بعثات إلى الأقطار العربية الواقعة تحت الاحتلال العثماني لنشر فكرة تتريك التعليم، بل إن حتى الشرطة في تلك الأقاليم كانت أحيانًا تتدخل لإجبار أصحاب المحال على تعليق لافتاتهم باللغة التركية.

وبينما يعرف التاريخ الإسلامي شخصية «جنكيز خان» كغازٍ مغولي مُعَادٍ للمسلمين ارتكبت جيوشه بحقهم أبشع المجازر، قدمه العثمانيون الطورانيون باعتباره هو البطل والقائد الأكبر والأب الأعلى لهم.. في محاولة لمغازلة الشعوب «التركية التترية» في روسيا.

بل ولقد بلغت العنصرية ببعضهم أنه قد زار يومًا مسجدًا فوجد بأركانه نقوشًا بأسماء الخلفاء الراشدين الأربعة: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، فراح يقرّع الحضور ويبدي غضبه من أنهم يضعون في مساجدهم أسماء الخلفاء العرب ولا يضعون أيًّا من أسماء سلاطين آل عثمان!

المثير أن تلك الحركة كانت برعاية الحليف الأكبر للعثمانيين آنذاك وهو ألمانيا، التي كان ساستها يرون في تلك الحركة وسيلة خبيثة لإثارة القلاقل لدى العدو المشترك روسيا من خلال تأليب الشعوب التركية الواقعة تحت الحكم الروسي.. بل وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط روسيا القيصرية وقيام الاتحاد السوفيتي حاول أنور باشا ـ قائد الجيش العثماني ومهندس مذابح الأرمن وأبرز القادة الاتحاديين ـ

أن يتمدد في آسيا الصغرى لقيادة الحركة الطورانية بها، لكنه فقد حياته في بعض المعارك ضد الروس وانتهت بهلاكه تلك الحركة العنصرية.

ختامًا

الطورانيون أو أصحاب حركة التتريك لم يكونوا بدعة بين العثمانيين، وإنما هم قد جاهروا بالمطوي في السياسات العثمانية والنظرة العثمانية المتعجرفة للشعوب الأخرى التي أراد لها حظها العاثر أن تقع تحت احتلال العثمانيين.. وسياساتهم لم تكن فقط بالعنصرية بل كانت تَنُمُّ عن حماقة وعدم فهم لفلسفة الحضارة الإسلامية التي قامت في الأساس على أن ثمة حكمة في أن يُجعَل الناس شعوبًا وقبائل ليتعارفوا، ولكنَّ العثمانيين افتقدوا ـ فيما افتقدوا من مظاهر الحضارة ـ تلك الحكمة وذلك الفهم، فكان ذلك من مثالبهم التي أسهمت في انحطاط الحضارة الإسلامية التي أراد لها القدر أن تكون نهايتها على يد بني عثمان.

XXXIV

العثمانيون وهدم فكرة الحضارة الإسلامية

قبيل البعثة المحمدية، كان العالم مشتعلًا بالصراعات التي يمكن أن نصفها بـ«العنصرية»؛ فالبيزنطيون الذين اعتنقوا المذهب المسيحي الأرثوذكسي الرومي (الملكاني) كانوا يضطهدون المصريين المعتنقين للمذهب الأرثوذكسي القبطي (اليعقوبي)، ويطاردون أتباع المذهب النسطوري باعتبار أنهم هراطقة كفرة، وكانوا يبطشون باليهود إما لسابق ثورتهم على الحكم الروماني، أو نتيجة نبوءة تلقاها بعض عرَّافي الإمبراطور هرقل أن «دولتك سيدمرها شعب مختون»، أو ربما لأن الفُرس كانوا يحتضنون اليهود ويقربونهم.

الفُرس كانوا يضطهدون المسيحيين من المذاهب التي ترضى عنها بيزنطة باعتبار أنهم «عملاء» للدولة البيزنطية العدوة، بينما كانوا يقربون اليهود ويحافظون على السلام مع المذهب النسطوري.

اليمن كان خارجًا لتوه من صراع يمني حبشي مريع تخللته مقاتل دموية بين اليهود المنتمين للأسرة اليمنية الحِميَرية التي اعتنق آخر ملوكها «ذو نواس» اليهودية، والمسيحيين الذين اتهمهم ذو نواس بموالاة الأحباش وغضب لهم الأحباش فاتخذوهم ذريعة لغزو اليمن.

الجزيرة العربية نفسها كانت ممزقة بين حروب وثارات وصدامات القبائل فيما بينها، بل والعشائر داخل القبيلة الواحدة.. بل وثمة صراع أكبر ومنافرات بين العنصرين العربيين القيسي العدناني (أهل وسط الجزيرة وعلى رأسهم قريش) واليمني القحطاني (العرب من الأصول اليمنية) والذي استمر لما بعد الإسلام.

في خِضَمِّ ذلك المحيط البشري المشتعل بالتعصب الديني والمذهبي

والقبلي والعشائري جاءت دعوة الإسلام لتضع الفكرة الأساسية والبذرة الأولى لما عُرِفَ بعد ذلك بـ«الحضارة الإسلامية».

أبيض وأسود.. عربي وأعجمي

«إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

«إن أباكم واحد.. لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى».

«من الذاكر فلانة؟ انظر إلى الناس.. ماذا ترى؟ أبيض وأحمر وأسود.. فإنك لا تفضلهم إلا بالتقوى والدين».

«أنا سابق العرب.. وسلمان سابق الفرس.. وبلال سابق الحبشة.. وصهيب سابق الروم».

بنواةٍ من هذه المبادئ المتوارثة من القرآن الكريم أو من سيرة النبي محمد قامت الحضارة الإسلامية على أساس من امتزاج الأعراق والثقافات، بل وبعقد المعاهدة التي جمعت المهاجرين «قريش في الأغلب منهم» والأنصار «الأوس والخزرج» ويهود المدينة/ يثرب، ثم بعدها بسنوات المعاهدة مع مسيحيي نجران، اتسعت فكرة «الحضارة» الناشئة لتشمل الأديان المختلفة.

والقارئ في التاريخ الإسلامي كله يذهله التنوع في مكونه البشري،

من عرب وفُرس وتُرك وروم وأقباط وأمازيغ وأفارقة سُمر وآسيويين هنود وصينيين وأكراد وجراكسة، وأوروبيين أندلسيين وغيرهم.. وكذلك من التنوع الديني بين مسلمين على مختلف المذاهب ومسيحيين من طوائف متنوعة ويهود وزرادشتيين وصابئة وأديان متنوعة.

لهذا أقول ـ بحق ـ: إن الحضارة الإسلامية هي الأعظم والأكثر ثراءً وتنوعًا وعطاءً وفضلًا على الحضارة الإنسانية في فترة التاريخ الوسيط (التاريخ الوسيط هو ـ أكاديميًّا ـ الفترة بين سقوط روما في منتصف القرن الخامس الميلادي وسقوط بيزنطة في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي)؛ لأنها الحضارة الوحيدة التي استطاعت أن تخلق هذا المزيج العبقري من الأعراق والشعوب والثقافات في دولة عالمية.

بل ومن أوجه عبقرية هذه الحضارة أن «رموزها» التاريخية غير مرتبطة بعِرق أو بلد أو أصل أو حتى بدين بعينه.. فستجد في الفقه فارسيًّا كأبي حنيفة، وفي الفلسفة يهوديًّا مثل موسى بن ميمون، وفي الطب مسيحيًّا سوريًّا مثل بختيشوع، وفي الفتوحات أمازيغيًّا مثل طارق بن زياد، وفي التصوف مصريًّا نوبيًّا كذي النون المصري، وفي السياسة والحرب كرديًّا مثل صلاح الدين الأيوبي، وفي التاريخ رجلًا من أصلٍ رومي مملوكي كابن تغري بردي.. وهكذا.. بل إن حتى وصفها بـ«الإسلامية» لا يعني بالضرورة أن يكون كل بناتها وبناة محتواها الحضاري مسلمين بالضرورة.

جذب الشعوب وطردها

تلك الفكرة القائمة على التعارف والتعايش والامتزاج كانت عامل جذب لفئات بشرية عدة أن ترحب بالمسلمين في فتوحاتهم من أقصى الأرض لأقصاها.. فمصر لم يكن العرب ليجدوا مستقرًّا فيها لولا ترحيب الأقباط بمن استشعروا أنه سيحترم خصوصيتهم الدينية والثقافية، وفي الأندلس رحَّب اليهود بالمسلمين؛ أملًا في التخلُّص من الاضطهاد القوطي، ورحَّب بهم العامة الذين رأوا فيهم منقذين من الاضطهاد الطبقي من الفئة القوطية الحاكمة، وفي الشام والعراق رأى الناس في المسلم المحرر من الظلم الفارسي والفساد البيزنطي.. لهذا كانت التمردات في هذه المناطق ضد الدولة الإسلامية بمثابة حالات خاصة وليست «حالة عامة».

قارن كل ما سبق بالتجربة العثمانية.. تجد النقيض..

فهؤلاء الذين ادعوا الحفاظ على الموروث الحضاري الإسلامي هدموا بمعول عنصريتهم الفكرة منذ قدّموا العنصر التركي وهمَّشوا سائر العناصر الأخرى وعلى رأسها العنصر العربي.

هؤلاء الذين قالوا إنهم جاؤوا ليوسعوا رقعة الإسلام، لم تشهد دولة في التاريخ الإسلامي ثورات لشعوب ضدها كما شهدوا.. فقد ثارت ضدهم اليونان ورومانيا وصربيا والبوسنة والجبل الأسود وبلغاريا وغيرها.. وكأنما كانت شعوب تلك المناطق تنتظر الفرصة لتتحرر من الغول العثماني الجاثم على صدرها المخرب لبلادها.

فبينما تزدحم كتب الأوروبيين بكتابات تبدي الاحترام للعرب والمسلمين القدامى وثقافتهم وموروثاتهم الحضارية وسماحتهم ورقي أخلاقهم الذي كان خير سفير لحضارة الإسلام، تجد في الكتب نفسها الذم والقدح بحق العثمانيين وذكر مثالبهم من جهل وفساد ودموية وغطرسة ونزوع للتخريب وموروثهم الأخلاقي المسيء للإسلام والمسلمين.

ونظرة في كتب مؤرخين مثل جوستاف لوبون أو د. زيجريد هونكه أو هيو كينيدي وغيرهم تثبت ذلك.

والعثمانيون ـ القدامى والجدد ـ وغلمانهم يبررون ثورات تلك الشعوب بتبريرات مائعة رخوة كـ«تآمر الغرب» و«أعداء الإسلام» و«طمع الاستعمار»، ولكن ولا كلمة واحدة عن أخطاء العثمانيين وتعاليهم وعجرفتهم وتسلطهم وباقي نقائصهم التي ـ كما يقول التعبير العامي المصري ـ «طفّشت» الشعوب منهم وجعلتهم نموذجًا مُنَفِّرًا للمسلم، وغرست في أوروبا بذرة الإسلاموفوبيا المعاصرة!

ختامًا

يقول البعض: إن الحضارة الإسلامية قد انهارت بسقوط دولة آل عثمان، ولكن حقيقة الأمر أن آل عثمان هم الذين هدموا الحضارة الإسلامية، وهذا بقضائهم على فلسفتها القائمة على امتزاج الثقافات والمساواة عِرقيًّا ودينيًّا وإثنيًّا بين البشر وخلق حالة من تكافؤ الفرص بينهم للترقي والمشاركة في بناء الحضارة.. فجاء العثمانيون ليطيحوا

بهذه الفلسفة الراقية التي لم يشهد العالم مثلها منذ فكرة الإسكندر المقدوني بمزج الشعوب والحضارات، ودمروها وسحقوها وتسلطوا بعنصريتهم التركية وجلافتهم الموروثة على هذه الشعوب رافعين شعار «ليس لكم عندنا إلا السيف أو تركعوا تحت سنابك خيولنا»، فكانت النتيجة الطبيعية هي حالة التخلف والتدهور والاضمحلال التي أذوت الحضارة الإسلامية ودمرتها.. فكأنما نجح العثمانيون فيما لم ينجح فيه المغول أنفسهم حين غزوا الشرق!

ختاماً..
الدولة العثمانية.. فلنذكر الإيجابيات

بعد كل حديثٍ عن العثمانيين وجرائمهم وكارثية حكمهم لا بُدَّ دائمًا من ذلك التعليق النمطي من بعض العثمانيين الجدد: «لكل دولة سلبياتها وإيجابياتها، فلتذكروا الإيجابيات كما ذكرتم السلبيات لتكونوا منصِفين».

أصحاب هذه العبارة «الكليشيه» هم ممن ينطبق عليهم التعبير العامي المصري «حافظ مش فاهم»، فثمة «سياق» للحديث هو «جرائم العثمانيين»، فهل يُعقَل أن يحدثك أحدهم عن جرائم ينسب ارتكابها لفلان أو علان فتستوقفه وتقول له «يا رجل اذكر أيضًا إيجابياته»؟

خاصةً عندما يكون سياق الحديث هو تناول جرائم ارتكبها احتلال غاشم بحق أوطان كاملة.

بالعقل.. فلنفكر معًا.. أنا رجل مصري، عربي، وثمة دولة غزت بلادي ووضعت في أهلها السيف وامتصت خيراتها ومزقت وحدتها وقهرت أهلها وهمشتهم ونشرت بينهم الفقر والجهل والمرض ثم أسلمتهم للمحتل الأجنبي.. هل يُعقَل حين أتناول حكم هذه الدولة موضحًا من البداية أنني هنا لا أتحدث عن مجمل تاريخها ـ وهو ما يتطلب بالفعل

ذكر كل الجوانب إيجابية كانت أم سلبية ـ وإنما سياق حديثي هو عن الجانب السلبي منه بحق بلدي أن أجد من يطالبني بذكر الإيجابيات؟ إن القول لا يخلو من غباء، فضلًا عمّا فيه من وقاحة!

ولكن ما يستحق تسليط الضوء عليه هو بعض آليات أتباع العثمانيين الجدد لإفساد أيٍّ نقاش موضوعي حول التاريخ العثماني ولـ«الشوشرة» و«التشويش» على أيٍّ محاولة جادة لفضح أكاذيبهم التاريخية بشكل علمي من خلال ممارسة بعض التصرفات في ردهم على الاتهامات الموجهة للدولة العثمانية البائدة.

الانحياز والتعصب

القول الذي لا يقل غرابة عن «اذكر الإيجابيات» هو قولهم «أنت غير حيادي ومنحاز لرأيك».. حسنًا.. لم أكن أعرف أن انحياز صاحب رأي لرأيه هو أمر مثير للدهشة.. أليس من الطبيعي أن كل صاحب رأي يعبر عن رأيه بشكل يفيد اقتناعه به وبالتالي انحيازه له؟ القائل هنا لا يعرف الفرق بين «الانحياز للرأي» و«التعصب للرأي»، فعندما أقول لك «أنا أرى كذا وكذا بسبب كذا وكذا وأدلتي هي كذا وكذا» فهذا عرض مني لرأي أنا اعتنقه وبطبيعة الحال أنحاز له، أما أن أقول «أنا أرى كذا» وكفى فهو عين التعصب.. والغريب أنه نفس ما يفعله أتباع العثمانيين الجدد، فالمتأمل في تعليقاتهم على أيٍّ نقد أو هجوم على الدولة العثمانية يجد أن أغلب تلك التعليقات هي إما سباب أو اتهام في الدين، دون أدنى محاولة لتفنيد الكلام الذي يهاجمونه أو الرد عليه

بشكل علمي منضبط.. ودائمًا يوجد ذلك التعليق «هذا كذب وتدليس».. حسنًا، لما لا تتفضل يا عزيزي بالرد على الكذب والتدليس؟

إن مثل هذا السلوك هو نمط مميز لدى العثمانيين الجدد وغلمانهم، فهم يتهمونك بالتعصب للرأي بينما هذا هو نفس ما يفعلون، أي أنهم «يلصقون ما بهم بك» أو «يأخذونك بالصوت» لضعف حججهم وتهافتها.

الحيادية والموضوعية

ومن غرائب أقوالهم الاتهام الشهير «أنت غير محايد».. وكأنهم لا يعرفون الفرق بين الحياد من ناحيةٍ والموضوعية من ناحيةٍ أخرى.

فالحياد هو ألا يكون لك انحياز لرأي أو توجه أو تحليل أو تفسير.

أما الموضوعية فهي أن تكون صريحًا في أنك تميل لهذا الرأي أو ذاك أو هذه القراءة للمشهد أو تِلك، ولكن بناءً على معطيات علمية دقيقة تلتزم عرضها على القارئ.

والمفترض بمن يمتلك الحد الأدنى من الذكاء أن يدرك أن طالما هذا الكاتب أو ذاك قد كتب ما كتب تحت بند «الرأي» وأظهر الانتصار لقراءة معينة للتاريخ، فإن هذا يتعارض تمامًا مع فكرة «الحياد».. وانعدام الحيادية ليس بالسُّبة ولا بالنقيصة، فهو أمر طبيعي جدًّا في أيِّ أطروحة علمية.

أما الافتقار للموضوعية فهو النقيصة، وهو يكون بأن يقوم الكاتب

بتكوين النظرية قبل جمع المعطيات والأدلة والقرائن، ثم يقوم بعد ذلك بانتقاء ما يخدم نظريته بغض النظر عن مصداقية ما انتقى أو ثبوت صحته، فهذا هو تعريف «انعدام الموضوعية».

فعندما أتناول حاكمًا بالذم وأتهمه بالمثالب وضروب الخيانة والتآمر على المسلمين، ثم لا أقدم دليلًا على ذلك وأكتفي بالقول «وتشير الدلائل» دون أن أتعطف بذكر هذه الدلائل فهنا أنا غير موضوعي.. ونظرة واحدة لكتابات واحد من «كهنة الصنم العثماني» مثل علي الصلابي يمكنها أن توفر عليكم الحيرة حول «ما هو الأسلوب غير الموضوعي»، والصراحة أن حقيقة كون غلمان العثمانلي الجديد هم غالبًا من مريدي علي الصلابي، وأنهم في الوقت نفسه يتهمون من يخالفهم بأنه «غير محايد»، وكذلك أنهم يقرؤون التاريخ من خلف منظار «ديني» ويحصنون قراءتهم تلك دينيًّا، ثم في الوقت نفسه يتهمون غيرهم بانعدام الحياد، هي حقيقة مضحكة!

الإيجابيات الهزلية

طبعًا حَدِّثْ ولا حرج عن الإيجابيات الهزلية التي يذكرونها أحيانًا، كـ«السلطان فلان كان صوامًا قوامًا متصدقًا».. حسنًا.. ما الذي يعنينا في ذلك عند تقييمه كحاكم؟ إن صلاته وصيامه وقيامه وصداقته هي لنفسه وليست للدولة.. ما الذي يفيد في صلاة وقيام سلطان مثل عبد الحميد الثاني ـ مثلا ـ مقابل خيانته لمصر وتسليمه إياها للمحتل البريطاني؟ ما الذي ينفع من حفظ السلطان سليمان القانوني للقرآن

بينما زبانيته يجوبون مصر ويمتصون دماء فلاحيها تحت تهديد السياط؟

أو «الدولة العثمانية حمت بلاد المسلمين».. وكأن قيام دولة بحماية أراضٍ تبسط عليها سلطتها هو أمر غريب وفريد من نوعه (هذا لو فرضنا قيام العثمانيين أصلًا بحماية بلاد المسلمين والعرب).

أو قولهم إن «المدن المسيحية عند مرور السفن العثمانية كانت تمتنع عن دق أجراس كنائسها خشية استفزاز المسلمين لغزوها».. حقًّا؟ هل من مدائح العثمانلي تحوله إلى «بلطجي عبر البحار»؟ هل تم اختصار «عظمة المسلمين» في «إثارة العثمانلي للخوف لأناس يصلون»؟

أو توجد دائمًا القصة الكوميدية عن مطرقتي الباب الصغيرة والكبيرة، فإذا دُقَّت الصغيرة علم أهل البيت أن الطارق امرأة لتفتح سيدة البيت، ولو دُقَّت الكبيرة فالطارق رجل ليفتح سيد البيت.. وتنتهي دائمًا القصة بعبارة «عندما كنا عظماء».. حسنًا.. عفوًا يا ابن سينا ويا فارابي ويا ابن رشد ويا ابن الهيثم ويا أبا حامد الغزالي ويا سيبويه ويا أئمة المذاهب الأربعة ويا ابن ماجد ويا سيوطي ويا مقريزي ويا ابن خلدون، فثمة مَن قرروا أن كل ما قمتم به في تاريخ المسلمين هو غير ذي بالٍ، بينما العظمة يمكن اختصارها في مطرقة الباب!

أو ـ وهو القول الأكثر هزلية ـ «الشيخ الجليل القطب الكبير فلان الفلاني المعاصر لهذا السلطان قد مدحه وحمد سيرته، فمن طعن في السلطان فلان كمن طعن في الشيخ».

حسنًا.. هل الشيخ مؤرخ؟ هل هو باحث في التاريخ؟ مع احترامي الكامل للشيخ الكبير والقطب العظيم وكل ألقابه وتخصصاته الدينية

فإنه متخصص في العلوم الدينية وليس في التاريخ والسياسة والحكم، بالتالي فإن الكلمة هنا في تقييم هذا السلطان المذكور الذي مدحه الشيخ الكبير هي للمتخصصين في التاريخ وليس للشيخ الذي إذا تحدث في الدين قلنا «على رأسنا قولك»، ولكن إذا تحدث أهل التخصص التاريخي قلنا له «اسمع هؤلاء يا شيخ»!

ختامًا

عندما أكون صريحًا معك وأقول: «أنا هنا لأتحدث عن عيوب هذه الدولة» فكن شجاعًا واجعل ردك: «وأنا سأرد على قولك بالأدلة العلمية».. أما أسلوب «خذوهم بالصوت كيلا يتغلبوا عليكم» فهو أسلوب رخيص لا يليق بمناقشة علمية موضوعية محترمة، ولكنه بالتأكيد يليق بالعثمانيين الجدد وبغلمانهم الذين تنعكس أفكارهم الهزلية عن «الدولة العلية» وأحلامهم «أعادها الله» على رثاثة تفاعلهم مع نقد صنمهم الذي يسبحون بحمده آناء الليل وأطراف النهار!

المصادر

١- التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية: بجوي إبراهيم أفندي.
٢- الدولة العثمانية من الخلافة إلى الانقلابات: د. قيس جواد العزاوي.
٣- الفقيه والسلطان: وجيه كوثراني.
٤- مصر في القرن الثامن عشر: محمود الشرقاوي.
٥- الدولة العثمانية والعالم المحيط بها: ثريا فاروقي.
٦- العرب والتُّرك في الصراع بين الشرق والغرب: محمد جميل بيهم.
٧- الدولة العثمانية.. قراءة جديدة لعوامل الانحطاط: د. قيس جواد العزاوي.
٨- تاريخ السلطان محمد الفاتح: المؤرخ البيزنطي كريتوفولوس.
٩- حقيقة يهود الدونمة في تركيا: د. هدى درويش.
١٠- الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني: د. صلاح أحمد هريدي.
١١- الفتح الإسلامي للقسطنطينية.. يوميات الحصار العثماني: نيكولو باربارو.
١٢- واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني: أحمد بن زنبل الرمّال.
١٣- العثمانيون: أ. د. محمد سهيل طقوش.
١٤- دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر: د. صلاح أحمد هريدي.
١٥- دراسات في تاريخ العرب الحديث: د. صلاح أحمد هريدي.
١٦- الجبرتي وعصره.. دراسة في التاريخ الاجتماعي لمصر العثمانية: د. عصمت محمد حسن.
١٧- العثمانيون وأوروبا ١٣٥٢م ـ ١٤٠٢م: د. أميرة محمد نافع.
١٨- سيرة القاهرة: ستانلي لين بول.
١٩- أوروبا والعالم الإسلامي.. تاريخ بلا أساطير: هنري لورانس ـ جون تولان ـ جيل فاينشتاين.

٢٠- العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر: يوجين روجان.
٢١- تاريخ الدولة العثمانية: يلماز أوزتونا.
٢٢- البلاد العربية في ظل الحكم العثماني: جين هاثاواي.
٢٣- تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية: د. عباس صباغ.
٢٤- سياحت نامه: أوليا جلبي.
٢٥- تعدد الأديان وأنظمة الحكم: د. جورج قرم.
٢٦- تاريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد بك المحامي.
٢٧- تاريخ الأقطار العربية الحديث: لوتسكي.
٢٨- السلالات الإسلامية الحاكمة: كليفورد إدموند بوزورث.
٢٩- القاهرة.. خططها وتطورها العمراني: د. أيمن فؤاد سيد.
٣٠- أطلس تاريخ الإسلام: د. حسين مؤنس.
٣١- تفكيك أوروبا العثمانية.. إنشاء دول البلقان القومية: تشارلز ييلافيتش - بربارا ييلافيتش.
٣٢- المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية: د. حسان حلاق - د. عباس صباغ.
٣٣- العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك: محمد بن محمود الحلبي الملقب بابن أجا.
٣٤- الدُرّة المصانة لأخبار الكنانة: الأمير أحمد الدمرداشي.
٣٥- الكفار.. تاريخ الصراع بين عالم المسيحية وعالم الإسلام: أندرو هويتكروفت.
٣٦- الأرمن في مصر: محمد رفعت الإمام.
٣٧- سقوط العثمانيين: يوجين روجان.
٣٨- القاهرة.. تواريخ مدينة: نزار الصياد.
٣٩- عرب الإمبراطورية العثمانية: بروس ماسترز.
٤٠- الحلقة المفقودة في تاريخ العرب.. أحوال العرب تحت حكم آل عثمان: محمد جميل بيهم.

٤١- سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني: قسطنطين بازيلي.
٤٢- رايات الإسلام منذ محمد حتى وقتنا الحاضر: بيير س. لوكس وورم.
٤٣- تراجم الصواعق في واقعة السناجق: إبراهيم بن أبي بكر الصالحي العوفي.
٤٤- مصر العثمانية والتحولات العالمية: نيللي حنا.
٤٥- تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمان.
٤٦- حضارة العرب: جوستاف لوبون.
٤٧- لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم: الأمير شكيب أرسلان.
٤٨- تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار: خليل إينالجيك.
٤٩- إبراهيم باشا في سوريا: سليمان أبو عز الدين.
٥٠- تاريخ الدولة العثمانية: الأمير شكيب أرسلان.
٥١- عرب وعثمانيون: أ. د. محمد عفيفي.
٥٢- الشرق في القرن السادس عشر.. من خلال نصوص الرحالة الفرنسيين: إيفليز بيرنار.
٥٣- بدائع الزهور في وقائع الدهور: ابن إياس الحنفي.
٥٤- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: الجبرتي.
٥٥- مصر العثمانية: جورجي زيدان.
٥٦- محمد علي الفرعون الأخير: جيلبرت سينويه.
٥٧- تاريخ الأمم والملوك: الطبري.
٥٨- مواكب الحرية: محمد جميل بيهم.
٥٩- البحر الكبير.. في التاريخ البشري للمتوسط: داوود أبو العافية.
٦٠- تاريخ سلاجقة الروم: أ. د. محمد سهيل طقوش.
٦١- الأرمن عبر التاريخ: مروان المدور.
٦٢- الأرمن في مصر: د. محمد رفعت الإمام.
٦٣- الدين والتعليم والعلم في العصر العباسي: مجموعة باحثين ـ جامعة كمبردج.

٦٤- تاريخ الشعوب العربية: ألبرت حوراني.
٦٥- الكامل في التاريخ: ابن الأثير.
٦٦- الجيش المصري في القرن التاسع عشر: د. محمد محمود السروجي.
٦٧- إبراهيم باشا في سوريا: سليمان أبو عز الدين.
٦٨- مصر في عصر محمد علي: د. عفاف لطفي السيد مارسو.
٦٩- يوميات إسكندرية ١٨٨٢: أمل الجيار.
٧٠- القاهرة مدينة الفن والتجارة: جاستون فييت.
٧١- المماليك: جوليان لوازو.
٧٢- مصر المملوكية: هاني حمزة.
٧٣- عصر سلاطين المماليك: أ. د. قاسم عبده قاسم.
٧٤- موسوعة التراث الشعبي العربي: أ. د. محمد الجوهري.
٧٥- تاريخ المماليك: أ. د. محمد سهيل طقوش.
٧٦- القومية العرقية: أفيل روشفالد.
٧٧- الإمبراطورية وأعداؤها: هنري لورانس.
٧٨- دولة الإسلام في الأندلس: محمد عبد الله عنان.

المحتويات